www.kassiounpaper.com

832

الاحد 15 تشرين الاول 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org



ربح الغذاء مليار دولار!

[12]

الافتتاحية

الحل... وخروج كلّ القوات

أصبح الوطن السوري منذ سنوات، ساحة حرب مفتوحة تشترك فيها جيوش العديد من الدول، وقوى مسلحة مختلفة، بغايات وأهداف متعددة وأدوار مختلفة... ومع تراجع قوى الإرهاب الفاشي، واقتراب استحقاق الحل السياسي، بات الحديث عن مصير هذه القوى جزءاً من الخطاب الإعلامي المتداول لمختلف القوى، ومما لا شك فيه، أن خروج القوات الأجنبية جميعها دون استثناء، لاحقاً، يعتبر من حيث المبدأ مطلباً وطنياً مشروعاً. على اعتبار أن هذا الوجود هو انتقاص من السيادة الوطنية، وذلك بغض النظر عن أسبقيتها، ومبررات وجودها، وشرعيتها من عدمها، وتوافق وجودها مع القانون الدولي، من عدمه...

ولكن ما السبيل إلى الإسراع في إنجاز هذه المهمة الوطنية الكبرى؟

كما هو معلوم تدفق الوجود الأجنبي، المعادي والصديق، المشروع وغير المشروع، إلى البلاد من بوابة محاربة الإرهاب، الذي تسلل وازداد دوره، في ظروف الأزمة، وبالتالي فإن المخرج لإنهاء أشكال الوجود العسكري الأجنبي كلها، واستعادة السيادة الوطنية كاملة غير منقوصة على الأرض السورية، يكون من خلال إنهاء الحرب بين السوريين والشروع في الحل السياسي، على أساس قرار مجلس الأمن 2254 لاسيما وأن هذا القرار، ينص من جملة ما ينص عليه الحفاظ على وحدة سورية واستقلالها، وعليه فإن جدّية الدعوة لخروج هذه القوى، يتجلى من خلال الموقف في الاسراع بالحل السياسي التوافقي، فكل تأخير في هذا الحل سيؤدي إلى المزيد من تزايد النفوذ الأجنبي المعلن والمستتر في البلاد.

أما الإسراع بهذا الحل، فيهيئ المناخ المناسب لوضع هذا المطلب الوطني المحق على جدول الأعمال، وإنجازه بالسرعة القصوى، وخصوصاً تدخل القوى الغربية وحلفائها الإقليميين، المعادين عبر التاريخ للشعب السوري، وفي الإطار نفسه فإن الإسراع في الحل السياسي، وإنجازه، سيؤدي إلى توحيد السوريين، ضد الإرهابيين التكفيريين القادمين من الخارج باعتبارهم غزاة ينبغي قتالهم، وتحويل الأزمة إلى معركة تحرر وطني في حال امتناع أية قوات أجنبية عن الخروج من الأراضي السورية.

وعلى العموم، إن معيار الموقف، من أية قوة أجنبية على الأرض السورية، وكسب احترام وتقدير السوريين – كل السوريين، يستند على موقف هذه الجهة، أو تلك من الحل السياسي وفق القرار 2254 وتمكين الشعب السوري من تقرير مصيره بنفسه، واستعادة سيادته.

إن الحل السياسي المنشود، من شأنه أن يفتح الطريق أمام القوى الوطنية السورية، ليس للخروج من الأزمة، وإنهاء الكارثة الإنسانية فحسب، بل ليشرّع الأبواب أيضاً على إمكانية إنجاز جملة المهام الوطنية– والاقتصادية الاجتماعية، والديمقراطية التي يفرضها الواقع الموضوعي على سورية، من خلال التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، وردع الأطماع القديمة والجديدة كلها، وذلك رغم كل الآلام والجراح التي خلفتها الأزمة.

شؤون عمالية



معركة عمال العتالة

03

شؤون محلية



الزبداني.. حرب ووعود

06

ملف «سورية 2017»



«تفسير» متشددي الرياض

07

شؤون عربية ودولية



المصالحة الفلسطينية خطوة لم تكتمل

17

مطالب على الرفوف!



عشرات المطالب العمالية تجد طريقها إلى أروقة الاتحاد العام لنقابات العمال كل ثلاثة أشهر، وتطرح على مسامع الحكومة وممثليها، ثم ما تلبث أن ترمى على الرفوف بعد تأجيلها باتباع سياسة التسويف والوعود التي دأبت عليها الحكومة، ليصار إلى إعادة طرحها بعد أشهر في انتظار وعود جديدة، تعمل كإبرة «بنج» تستخدم في كل مرة لتخدير العمال وتضييع حقوقهم ريثما يستكمل الناهبون سياساتهم الرأسمالية.

■ غزل الماغوط

مفارقات الاستيراد والتصدير

تتجلى هذه السياسات في أقبح صورها حين يتعلق الأمر بقضايا الاستيراد، الذي يحول الأسواق السورية إلى منفذ لتصريف المُنتَج الخارجي المستورد في حين تتكدس المنتجات المحلية في مخازن القطاع الحكومي، وهو ما أشار إليه ممثلو العمال مراراً في المجلس الفائت، كما هي الحال مع الأقمشة كمادة أولية تخضع للمرسوم رقم 172 لعام 2017 والخاص بتخفيض الرسوم الجمركية على استيرادها، في حين تتكدس مخازين عالية منها في مؤسسة النسيج، وتصل قيمتها إلى 18,5 مليار ليرة سورية كما يؤكد أحد النقابيين، أضف إلى ذلك أن ثمة العشرات من معامل الألبسة الموجودة في حلب ودمشق، والمعرضة للتوقف عن العمل وتسريح مئات من العمال بفعل فتح الأسواق المحلية أمام المنتج الخارجي، وبالتالي: فلا شك أن هذا القرار يخدم التجار فقط ويضرب مصلحة القطاعين الحكومي والخاص عرض الحائط.

أمر مشابه حصل في صناعة تكرير السكر، فبعد أن كان مفقوداً في الأسواق المحلية، تم توقيع عقد لتكرير 25 ألف طن من السكر الأحمر في حمص، لكن ذلك تزامن مع السماح للقطاع الخاص باستيراد السكر الأبيض، والنتيجة تكدس السكر المكرر محلياً بأكمله، ليعيد ممثلو العمال طرح السؤال ذاته: من المستفيد من دعم الاستيراد وتسهيله على حساب مُنتجنا الوطني؟

وفي المقابل: لقد تم توقيع عقود لتصدير 30 ألف طن من الخضراوات المحلية إلى الخارج على خلفية معرض دمشق الدولي: وهو ما سينجم عنه ولا شك مزيد من ارتفاع أسعارها في الأسواق السورية.

والبيروقراطية القاتلة!

تكررت المداخلات التي تطرقت إلى بيروقراطية العمل في المنشآت الحكومية وما تسببه من هدر للمال العام، وتضييع لحقوق العمال، كما حصل في منشأة دواجن طرطوس، إذ تم الإعلان عن مسابقة للعمال الذكور من الفئتين الرابعة والخامسة بعقود سنوية، وقد اتخذ القرار في 6/15 ، ووصل مكتب التشغيل في المحافظة بتاريخ 19 \ 6، ثم تم إرساله بالفاكس إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي لم تعلن عن المسابقة حتى تاريخ 7/19 والسؤال: إذا كان الإعلان في طرطوس فما الغاية من تبليغ مكاتب العمل في المحافظات الأخرى ضمن إجراء روتيني للغاية، يبدد الكثير من الوقت، والمفارقة أنه وبعد ذلك كله قام الجهاز المركزي للرقابة المالية بطي القرار وتوقفت المسابقة، وذهبت جهود المتقدمين وآمالهم أدراج الرياح.

مطالب لا تحتمل التأجيل

لا يخفى على أحد أن المطلب الأكثر إلحاحاً في المجلس الفائت كما المجالس السابقة هو: النظر في الوضع المعيشي للعمال، والأجور التي لم تعد تطاق، وضرورة إعادة النظر في سعر قوة العمل باعتبارها السلعة الأكثر أهمية في العملية الإنتاجية، فحتى اليوم ورغم ما وصل إليه طغيان الأسعار ما يزال ثمة مياومين يتقاضون 15 ألف ليرة شهرياً، وهو مبلغ لا يكفي فعلياً إلا أجور المواصلات من وإلى العمل.

وقد قادت هذه الأجور المنخفضة إلى ترك العديد من العمال لمنشآتهم مكرهين والبحث عن مصدر دخل آخر يسد رمق أسرهم، وهو ما ترافق مع عزوف الكثيرين عن التقدم للمسابقات التي تجريها الحكومة لتوظيف العمال بعقود شهرية أو سنوية في شركاتها، فما الجدوى من طرح أجور تعادل في أحسن الأحوال ثلث ما يدفعه العمال المهجرون كأجور لمنازلهم؟

لا حياة لمن تنادي!

عشرات الملفات طرحت منذ أيام أمام الحكومة، حاملة هموم الطبقة الأكثر فقراً في البلاد، ومعظمها شجون راسخة في وجدان الطبقة العاملة منها على سبيل المثال لا الحصر: إعادة دراسة ملفات المصروفين من الخدمة ومكفوفي اليد والمعتبرين بحكم المستقيل، وتثبيت العمال المؤقتين الذين مضى على بعضهم عشرات السنين، وحماية مؤسسة التأمينات الاجتماعية وتوظيف أموالها لصالح العمال، وتحسين واقع المعامل عبر اتخاذ إجراءات من شأنها إعادة تشغيل ما توقف منها، وتطوير ما تراجع إنتاجه، وبناء ما تم هدمه بفعل الحرب.

هي مطالب كثيرة يجمعها أمران، أولهما: أنها محقة ولا سبيل للتفريط بها، وثانيهما: أنها ما عادت تحتمل التأجيل، فهل تستفيق الحكومة؟

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



لماذا التوجه شرقاً؟

مؤشرات البدء بالحل السياسي للأزمة السورية أخذت تتوضح معالمها الأساسية دولياً وإقليمياً ومحلياً، وهذا يعني: أن القوى السياسية المعنية بالحل السياسي كمخرج لا بديل عنه، ستطرح على طاولة الحوار القادم رؤاها وبرامجها السياسية والاقتصادية التي ستحدد توجهاتها القادمة. وهذا سيخلق صراعاً سياسياً وطبقياً يعكس وجهة نظر القوى، ومن تمثل من ناحية المصالح، وهو ما يجري التحضير له بهمة عالية، حيث يجري تشكيل فرق العمل وتعقد الاجتماعات وتحضر الدراسات المستندة للبيانات والأرقام المعبرة عن حجم التكاليف لعمليات الإعمار، وإعادة بناء البنية التحتية التي دمرت جراء الأعمال العسكرية، كذلك يجري التحضير لطبيعة الاقتصاد السوري القادم، هل هو اقتصاد مخطط؟ أم اقتصاد ليبرالي منفتح، ومرتبط بالأسواق الرأسمالية، كما تم عليه الحال قبل الأزمة أم اقتصاد بين بين كما طرح أحد الوزراء مؤخراً؟

لقد طرحت بعض القوى «المعارضة» وجهة نظرها الاقتصادية وهذه تعكس إلى حد بعيد الموقف السياسي والاقتصادي لهذه القوى من مصالح أغلبية الشعب السوري، وهذا بدوره يحدد الموقف الطبقي من قضية العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة لمصلحة أغلبية الشعب، المنهوبة الأن بشتى الطرق. الحل السياسي القادم سيجعل الأفق مفتوحاً عند القوى الوطنية والنقابات العمالية والقوى المجتمعية الأخرى، التي تضررت، والمتضررة حالياً من السياسات الليبرالية، من أجل مواجهة القوى الحاملة للبرنامج الليبرالي الذي أعد سابقاً، وأدى الغرض المطلوب منه في تحضير البيئة والمناخ المناسب لتفجر الأزمة، وعملية المواجهة تعني: صياغة برنامج نقيض للبرنامج الليبرالي الذي أساسه تعزيز علاقة الاقتصاد الوطني برمته بالاقتصاد الغربي وإعادة اقتسام «الثروة» الكعكة مرةً أخرى بين قوى الفساد في الخارج والداخل.

إن النضال من أجل التوجه شرقاً ليست مسألة اقتصادية بحتة، بل هو توجه وطني وطبقي مرتبط بالمصالح الأساسية للشعب السوري، في تقدمه وتطوره اللاحق، مع العلم أن التوجه شرقاً بمعناه السياسي والاقتصادي سيسد المنافذ التي تدخل من خلالها قوى الفساد كما هو حاصل منذ عقود، من خلال الانفتاح الكامل على الغرب، وهنا يصبح مفهوماً الضراوة التي تجابه بها قوى الفساد قضية الانفتاح، والتوجه شرقاً واضعةً العراقيل، والعصي بين العجلات لإعاقته الأمر الذي يحتاج لدور أعلى تقوم به القوى السياسية، والاجتماعية الحاملة له، لتحوله إلى توجه شعبي تتبناه أغلبية الشعب السوري وتدافع عنه، وفي مقدمة تلك القوى الحركة النقابية والطبقة العاملة.

معركة أجور عمال العتالة /2/

طالب عمال العتالة في حماة، بتحويل عقود عملهم إلى عقود سنوية بدلاً من عقود المقاولة، وإيجاد صيغة مناسبة لاستفادتهم من الزيادات على الأجور والرواتب، ودعا العمال خلال اجتماع عقد في اتحاد عمال محافظة حماة بتاريخ 3 تموز 2017 إلى الإسراع بتجديد العقود لدى فرع المؤسسة السورية للتجارة، التي يعمل فيها 101 من عمال العتالة بصيغة عقود مقاولة.

■ إيفان علي



عتالو حماة: تعديل العقود لزيادة الأجور!

حسب إحصاءات نقابة عمال العتالة والخدمات في حماة: يعمل أكثر من 1200 عامل عتالة لدى المؤسسات الحكومية المختلفة بعقود مؤقتة، ويعانون من هضم حقوقهم بصفتهم موظفين، فهم لا يستفيدون من زيادات الأجور والمنح الرئاسية والطبابة، رغم أن عملهم يعتبر من الأعمال المجهدة وهم محرومون من حقوق التقاعد أو نهاية الخدمة، وهناك عمال في مؤسسة عمران مصياف زادت خدماتهم على 20 سنة بدون أية تعويضات أو طبابة واهتمام صحي ماعدا إصابة العمل، وتعتبر الإجازة غياباً بلا أجر في مؤسسات أخرى. وطالب النقابات بزيادة أجورهم عدة مرات.

مطالبات في الحسكة والقنيطرة

انعقد مؤتمر نقابة الحمل والعتالة في محافظة الحسكة في نيسان 2017 وطالب النقابيون بزيادة أجور العتالين وتعويضاتهم الأخرى وتأمين مقر مناسب للنقابة «جريدة الفرات العدد 1010». كما طالب اتحاد عمال محافظة القنيطرة بزيادة أجور عمال العتالة بداية 2017. ويعاني عمال العتالة في الحسكة والقنيطرة كباقي زملائهم في المحافظات الأخرى ولا يستفيدون من زيادات الأجور بسبب تعميم صادر عام 2011، يعتبرهم من القطاع الخاص، لذلك عليهم مطالبة ربّ العمل أي: المتعهد بهذه الزيادة!

دراسات لزيادة الأجور

جرت دراسة زيادة أجور 23 من عمال العتالة في فرع المؤسسة السورية للتجارة في السويداء، وجرى تشكيل لجنة لدراسة تعديل هذه الأجور وذلك بتاريخ 2017/5/3 وتوصلت اللجنة إلى تعديل أجور هؤلاء العمال من 25 ألفاً إلى 35 ألفاً، وتمت مخاطبة فرع المؤسسة السورية للتجارة للحصول على موافقة المدير العام، وأخرت المؤسسة صرف الرواتب الهزيلة للعمال لمدة شهرين، كما أن تجديد عقودهم كفيل بإلغاء زيادة الأجور، لذلك لم يقم اتحاد عمال السويداء بتجديد عقود هؤلاء العمال حرصاً عليهم للاستفادة من قرار اللجنة التي تشكلت لهذه الغاية. بينما كان مقترح الإدارة العامة للمؤسسة رفع أجورهم من 17 ألفاً إلى 25 ألف ل.س شهرياً. أكد اتحاد عمال السويداء أن هؤلاء العمال لا يستفيدون من التأمينات الاجتماعية ومحرومون من طبيعة العمل والتعويض المعاشي وغير ذلك.

العمال يعرفون ظروفهم

يواجه عمال العتالة في سورية الظروف نفسها في كل محافظة، ومعظم الزيادات التي حصلوا عليها في السنوات العشر الأخيرة، جاءت بنضالهم واتحادهم ومطالباتهم المستمرة. مع كل زيادة في الأجور يصطدمون بالظروف الحياتية الجديدة وكأن الزيادة لم تكن فتضيع حقوقهم أدراج الرياح.

تعب العمال من الحلول الترقيعية التي لا تجدي نفعاً، وهم بتجربتهم يعرفون كيف ينتزعون زيادة الأجور من أرباب العمل في القطاعين العام والخاص، حققوها عدة مرات بالاحتجاج والإضراب عن العمل، ورفع الصوت في النقابات، فهل ثمة زيادة قريبة لأجورهم؟ أم سيتحرك العمال لتحقيق زيادة الأجور كما فعلوها سابقاً؟

عمال صحة دير الزور المهجرون

نريد أن نعيش فقط !؟

اشتكى العشرات من العاملين في صحة دير الزور من مختلف الاختصاصات، بما فيهم مخبريين وأطباء، وهم المهجرون في المحافظات المختلفة، وخاصة في مدينة دمشق، من سوء معاملتهم وحرمانهم من أجورهم رغم أنه تم تكليفهم بقرارات رسمية، سواء من مديرية صحة دير الزور، أو المحافظات التي يتواجدون فيها، وملتزمون بالدوام في المستوصفات، أو المشافي، فبعضهم مضى عليهم أكثر من عشرة أشهر دون رواتب..

المخبري ز/ ح قال:

رغم أن راتبي لا يكفي لآجار منزل في أبسط حيّ شعبي، فأنا لم أقبض راتبي منذ عشرة أشهر، ناهيك عن تكاليف المعيشة المرتفعة وأجور المواصلات، حيث أضطر لركوب سرفيسين للوصول إلى عملي، وأحتاج لساعة ونصف على الأقل للوصول من سكني إلى مكان عملي، ومثلها في العودة.. ولا أستطيع أن أعمل أي عمل آخر بسبب الإنهاك والتعب، ولولا مساعدات أخي لمتنا من الجوع.. والأنكى من ذلك الآن يطالبوننا بالعودة إلى دير الزور، ونحن نتمنى ذلك، لكن كيف نعود وبيوتنا مدمرة وما زالت في الأحياء التي تحت سيطرة المسلحين التكفيريين، وسنضطر أيضاً للسكن في حيي الجورة أو القصور، وتكاليف المعيشة فيها ضعف مناطق تواجدنا بسبب استمرار الظروف الأمنية رغم فكّ الحصار عنها.. ارحمونا يا مسؤولون!

الممرضة أ / م قالت:

لن أحدثك عن حرماننا من رواتبنا، ولا تكاليف المعيشة وغيرها، إنما النظرة إلينا بأننا عبء على المسؤولين سواء في الوزارة، أو في أماكن عملنا، أضف إلى ذلك معاناتنا والقلق الذي ينتابنا، في كل مرة نجدد فيها تكاليفنا في العمل، حيث ندخل دوامة الموافقات من مديرية صحة دير الزور إلى المحافظ، إلى الوزارة إلى مديرية الصحة في أماكن تواجدنا، إلى مكان عملنا، وكأننا قادمون من عالم آخر ولسنا في وطننا، علماً أننا نقوم بعملنا كما يطلب منّا، فإلى متى يستمر حرماننا من رواتبنا، وهذه المعاملة السيئة.؟

هاتان عينتان من معاناة العاملين المهجرين في صحة دير الزور، وكما أكد العديد منهم: إن وزارة الصحة«مطنشة» رغم شكاوانا المتعددة إلى كل الجهات المسؤولة، وبدورنا في قاسيون ننقل هذه المعاناة إلى وزارة الصحة، والسؤال ذاته: إلى متى يا وزارة؟ ألستِ جزءاً من حكومة العمال والفلاحين، كما يُقال.!؟

الطبقة العاملة



بلجيكا- دفاعاً عن القطاع العام

خرجت تظاهرة للعاملين في القطاع العام يوم 10 تشرين الأول تزامناً مع الإضراب العام الذي شمل الإدارات العامة وشبكة المواصلات وخدمات البريد، وتتهم النقابات الاشتراكية الحكومة بالتخلي عن القطاع العام بشكل تدريجي وتخفيض الاستثمارات فيه، كما تتهم النقابة، الحكومة بالتفريط في حقوق المتقاعدين.

والجدير ذكره: أن نقابة العمال الاشتراكيين هي في حالة مناوشات دائمة مع الحكومة، وترى أن مشاريع الحكومة لا تلائم أوضاع العمال، وقد أعلن رئيس نقابة العمال الاشتراكيين: أنّ اختيار هذا اليوم تحديداً للإضراب تزامناً مع احتفالات الحكومة بعيدها الثالث، ليس خياراً سياسياً بل مطلبياً.



فرنسا- إضراب عام

نظم العمال الفرنسيون، إضراباً مفتوحاً عن العمل، في أنحاء البلاد جميعها، للمطالبة بإصلاح قانون العمل والاحتجاج على إجراءات خفض الإنفاق الحكومي، حيث امتنعت المدارس، والمستشفيات، والمطارات، عن العمل، استجابة لدعوة الاحتجاج.

وكانت تسع نقابات عمالية في القطاع العام، قد دعت 5،4 مليون عامل عمومي للإضراب في أنحاء البلاد جميعها يوم 10 تشرين الأول.

لقد أعلنت النقابات الرئيسة كلها لموظفي الدولة والعاملين في القطاع العام دعمها للإضراب، على خلاف الحال في الإضراب الذي كانت نقابة "اتحاد عمال فرنسا" قد دعت إليه الشهر الماضي احتجاجاً على تعديلات قوانين العمل الفرنسية.



المغرب- عمال المناجم

تستمر احتجاجات عمال مناجم سكساوة بسبب تعنت الإدارة وعدم الاستجابة لمطالبهم بتسوية وضعهم المهني، وفتح باب الحوار، وأكد العمال على ضرورة تنفيذ الشركة لمسؤوليتها تجاه ملفهم المطلبي، والمتمثل أساساً في استخلاص الأجور في الوقت المحدد، والتأكيد على ضرورة التغطية الصحية الإجبارية، كما يطالب العمال من خلال ملفهم المطلبي، على توفير وسائل وشروط السلامة والوقاية، والاستفادة من الطبابة مع وضع سيارة إسعاف رهن إشارة المستخدمين، ويطالب العمال الشركة بتعويضات لسائقي الشاحنات والسيارات، وعدم تشغيل العمال غير المرخص لهم داخل الأنفاق، كما طالبوا الشركة بالتعويض عن انقطاعات ومنح المستخدمين بطاقة العمل.

جنوب إفريقيا - عمال شركة ما كرو

أنهى أكثر من 5 آلاف عامل متجر يوم 12 تشرين الأول في جنوب إفريقيا إضراباً استمر أسبوعين فى شركة ماكرو العالمية العملاقة، بعد أن أجبروا الشركة على رفع الأجور، وتحديد ساعات العمل الشهريه حيث كانت الشركة تجبر العمال على العمل دون تحديد ساعات العمل، بالإضافة لتثبيت العمال المؤقتين ورفع أجورهم بنسبة 85%، وقد أثنى اتحاد العمال على العمال للانضباطهم خلال الإضراب على الرغم من الضغط الذي مورس اتجاههم، ومن ضمنه الدعوى التي رفعتها الشركة ضد العمال ومفادها: إن المضربين هاجموا الزبائن في صالات البيع، وأردف الاتحاد أن العمال المتحدين لن يهزموا أبداً.

من أول السطر

■ نبيل عكام

منظمة العمل العربية

تعتبر منظمة العمل العربية أول منظمة عربية تهتم بشؤون العمال والعمل على صعيد البلدان العربية، والتي تأسست في عام 1965 وقد ضمت في عضويتها جميع الدول العربية بما فيها سورية.

وهي تقوم على نظام التمثيل الثلاثي، الذي يعتمد على أساس إشراك أصحاب العمل والعمال والحكومات، في نشاطات المنظمة كافةً وهيكلها الدستوري والإداري.

وهي تحاول أن تلعب دوراً مهماً بين أطراف الإنتاج الثلاثة من خلال توفيرها منبراً للحوار، يساهم في تقريب وجهات النظر ووضع التشريعات وتبادل المعلومات والخبرات، وهي تهدف إلى:

*حماية وتطوير الحقوق والحريات النقابية للطبقة العاملة في البلدان العربية.

* تنسيق الجهود في ميدان العمل والعمال على المستوى العربي والدولي.

* تحسين شروط وظروف العمل في الدول الأعضاء من خلال:

– تأمين وسائل الصحة والسلامة المهنية وضمان بيئة عمل ملائمة.

– توسيع قاعدة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات العمالية جميعها.

– ضمان أجر للعامل يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الحماية اللازمة للمرأة العاملة والأحداث.

– تطوير تشريعات العمل في الدول الأعضاء بما يضمن حقوق العمال.

* وضع أسس التصنيف والتوصيف المهني.

* تنمية الموارد البشرية والاستفادة من طاقاتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال:

– مكافحة البطالة بأشكالها كلها.

– رفع كفاءة اليد العاملة الإنتاجية من خلال توسيع قاعدة التدريب المهني وتطوير برامجه.

وقد أصدرت منظمة العمل العربية / 19/ اتفاقية عمل تتعلق بالجوانب القانونية كافة المتعلقة بالعمل، والتي تضمن حقوق العمال وتنظم العلاقة بين العمال وأرباب العمل، وحددت هذه الاتفاقيات مسؤوليات ووجبات أطراف الإنتاج الثلاثة، الحكومة وأرباب العمل والعمال.

وكذلك أيضاً أكدت هذه الاتفاقيات إضافة التوصيات التسع التي أصدرتها من خلال العديد من موادها على ضرورة حماية العمال من الأخطار والمخاطر المهنية التي يتعرض لها العمال، وتحسين ظروف وشروط العمل ورفع الوعي الصحي، والثقافة الوقائية للعمال، من خلال معرفة مخاطر بيئة العمل، وطرق السيطرة عليها، وتجديد أساليب وطرق الوقاية من الإصابات والأمراض المهنية المرتبطة بالعمل، بضمان بيئة عمل آمنة وسليمة.

وقد وقعت سورية على /11 / اتفاقية من هذه الاتفاقيات الـ / 19 / كما وقعت على / 6 / من التوصيات التسع الصادرة عن المنظمة.

هل القصة «قصة شاورما»؟



هل هذا كله ما تستطيع الحكومة فعله لذوي الدخل المحدود، تخفيض سعر الشاورما 100 ليرة و15 ليرة للفطائر فقط ؟ هل هذه هي الإصلاحات التي تريد الحكومة القيام بها لرفع مستوى معيشة المواطن السوري !

■ ميلاد شوقي

إصلاحات الحكومة على مقاسها!

هل هذه الإصلاحات التي يطالب بها المواطن؟ أم أن رفع مستوى المعيشة ليتناسب مع الأسعار، والذي يعني زيادة حصة الأجور من الدخل الوطني وتعديل ميزان توزيع الثروة لمصلحة العمال، والتراجع عن القوانين المجحفة بحق المواطن وعودة هيبة الدولة بمؤسساتها وقوانينها التي تراجعت لمصلحة قوى السوق والفساد، التي تتحكم في نواحي حياة المواطن جميعها من العمل إلى السكن إلى الغذاء واحتكار المواد الأساسية والتدفئة، هذه هي هيبة الدولة الحقيقية، وليس فقط فرض السلطة بالقوة، هذه هي الإصلاحات التي يريدها المواطن لا بعض الإصلاحات الشكلية والتجميلية والتي لا تغير من الواقع شيئاً.

فهل ستفعلها الحكومة وتقوم بتعديل ميزان توزيع الثروة الحالي بعد ما تسبب التوزيع الحالي 13% للأجور و87 % لأصحاب الربح بتعطيل العمل والإنتاج، وتسبب في تراجع قوى الإنتاج، وأصبح عائقاً أمام التطور الاقتصادي في البلاد، وخصوصاً انها في المرحلة المقبلة تتطلب الاستخدام الكامل لقوى الإنتاج واستخدام الموارد البشرية والاقتصادية كافةً للوصول إلى أعلى مستوى من الإنتاج.

محاربة الفساد

أين مكافحة الفساد من هذه الإصلاحات، أم أن مكافحة الفساد ليست في وارد برنامج الحكومة وخططها، فمن دون مكافحة الفساد لا يمكن لأي إصلاح أن ينجح، لأن قوى الفساد لها من النفوذ والسيطرة على جهاز الدولة والمجتمع ما يمكنها من اجهاض أية محاولة للإصلاح، كيف لا وهي من تسببت بانفجار أزمة قتلت وشردت الملايين وتسببت في أزمة ووصفت بأنها من أكبر الكوارث بعد الحرب العالمية الثانية.

إن تعديل ميزان الثروة أيضاً يتطلب تعديل القوانين لمصلحة الفقراء فمن غير المعقول وضع قوانين عمل تناسب أرباب العمل وتُفصَّل على مصالحهم ولو بشكل يخالف الدستور، فالحكومة مستعدة لتلبية جميع ما يطلبه التاجر والمستثمر ولو كان مخالفاً للدستور، في حين أنها غير مستعدة لسماع صوت المواطن، ولو وصل إلى حافة الجوع !!! وهل الحكومة مستعدة لإلغاء التسريح التعسفي وتعديل المحاكم العمالية بما يتناسب ومصلحة العامل ومصلحة الإنتاج أيضاً؟

تعديل القوانين لمصلحة المواطن

عدا عن تعديل القوانين الأخرى التي تتعلق بحياة المواطن فقاعدة «العقد شريعة المتعاقدين» التي طبقت في جميع القوانين، والتي قيدت سلطة القضاء والدولة، جلبت مآس للمواطن وحرمت خزينة الدولة الكثير من الأموال، فمن قوانين الإيجار سيئة الصيت، والتي وضعت لتناسب شريحة تجار العقارات وحيتان المال، والتي لم يتم التراجع عنها خلال الأزمة، كما تفعل عادة أغلب الدول أثناء الحروب لمواجهة الظروف الاستثنائية، والتي تسببت بتشريد الكثير من المواطنين وسرقة تحويشة عمرهم كما يقال، والدولة تقف متفرجة وتركت المواطن البسيط يقع ضحية لملاك العقارات.

فهل الحكومة مستعدة لتعديل هذه القوانين بما يتناسب ومصلحة الشريحة الواسعة من السوريين، فإذا كان شراء عقار يعد بمثابة حلم للمواطن قبل انفجار الأزمة فاليوم بات استئجار منزل بمثابة حلم مستحيل، بعد الارتفاع الجنوني لأسعار العقارات، وبعد تطبيق قانون الإيجارات الجديد الذي جعل من العقار بمثابة سلعة كأية سلعة في السوق، وليس حقاً من حقوق المواطن الطبيعية أن يمتلك أو يجد منزلاً يأويه في وطنه.

هل ستتم إعادة الاعتبار لقطاع الصحة والتعليم؟

هل سيتم التراجع عن خصخصة قطاعات الصحة والتعليم، ووقف تدهور القطاع العام وتراجع دوره في هذه القطاعات الهامة، والتي تعد من أهم القطاعات بالنسبة للمواطن الفقير، فحتى التعليم بجميع مراحله بات حلماً للطالب بدءاً من الروضة إلى الجامعة، فالحكومة ترفع والتكاليف ومعدلات القبول في الجامعات الحكومية خدمة للجامعات الخاصة، أو تجبر الطالب على التعليم المفتوح أو الموازي الذي رفعت رسومهما أيضاً.

وأصبح خوف المواطن من أي مرض يصيبه لأنه سيكلفه راتبه الشهري كاملاً، عدا إذا اضطر لإجراء عمل جراحي، فهنا المأساة ففي المشافي الخاصة أصبح إجراء عمل جراحي فيها بمثابة إقامة في فندق خمس نجوم.

فهل الحكومة مستعدة لإجراء تغييرات جذرية في سياساتها لمصلحة المواطن، أم أن هذا كل ما تستطيع الحكومة فعله؟

عرفات: واهم من يبحث عن حل غير 2254



أجرت إذاعة ميلودي إف إم حواراً مع الرفيق علاء عرفات أمين حزب الإرادة الشعبية، عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، بتاريخ 2017/10/10 تحدث فيه عن العديد من التطورات السياسية الجارية، تنشر قاسيون فيما يلي، بعضاً ما جاء في الحوار...

«أستانا» مسار عسكري-سياسي

حول مسار أستانا وما انتجه من نجاح في خفض التصعيد، أشار عرفات إلى أن أستانا هي عملياً الأداة التي جرى إبداعها من أجل التعامل مع الموضوع العسكري، حيث كانت تجري محاولة نقاشه في مؤتمرات مثل جنيف، وجرت محاولات مع القوى المسلحة والحكومة السورية، من أجل عقد وقف إطلاق النار، عبر المبعوث الدولي، وسبقه شيء من هذا القبيل مع الأخضر الإبراهيمي ولم تنجح هذه المحاولات.

تطورت معالجة الموضوع العسكري عبر سلسلة من المراحل، أخذه في البداية على عاتقه المبعوث الدولي، ولكنه فشل ولم ينجح، وجرت محاولات عديدة لاتفاقات وقف إطلاق النار بعد الدخول الروسي، حيث لأول مرة في شهر شباط، أعلنت هدنة وأعلن بوتين سحب جزء من قواته الروسية على أمل أن يعطي ذلك نوعاً من الضمان للأطراف المعارضة المسلحة، واتضح أن هذا غير ممكن في حينه، وكان لابد من إيجاد شكل آخر.

الشكل الآخر عملياً توضّح بفكرة أستانا، حيث الضامنان هما التركي والروسي، ومن ثم انضم إليهم الإيراني كطرف ضامن، وقد أعطت هذه الأداة فعالية حقيقية، مع وجود الأتراك كضامن، بعد أن بدأوا استدارة جدّية عقب الانقلاب العسكري الفاشل الذي جرى، وذهبوا إلى سياسة مختلفة عما كان عليه الوضع..

تعالج أستانا بالدرجة الأولى: القضايا العسكرية، وعملياً أصبح هناك ست جولات وُقعت فيها عدّة اتفاقات، وكان آخرها أستانا 6 بوثائقه الست، وبقيت السابعة لم تُوقع، والخلاف كان على موضوع المعتقلين والمخطوفين، ولكن تم الوصول إلى اتفاقات في بقية القضايا. أستانا سبعة سيتابع هذه المسائل، سواء موضوع إدلب أو مناطق تخفيض التوتر الجديدة، والجميع يعلم أنه يجري العمل على منطقة جديدة لخفض التوتر هي عفرين، وأعتقد أن أستانا سبعة سيكون ضمن هذا الإطار.

فيما يتعلق بالعملية التي أعلن عنها أردوغان في الأمس، فوفق التصريحات الرسمية التركية تندرج ضمن اتفاق إدلب، وحتى الآن يمكن أن يكون استكمالاً للاتفاق الحاصل في أستانا، وما يقال: أن المعارضة المسلحة ستهاجم مواقع جبهة النصرة بدعم تركي، وفي حال دخول القوات التركية الأراضي السورية، سيكون هناك الكثير من اللغط، ولكن الفكرة هي: فصل المعارضة المعتدلة عن المعارضة الإرهابية، أي: جبهة النصرة وحلفاؤها عن الآخرون وتوجيه ضربات «للنصرة» مشتركة من قبل القوات الروسية والمعارضة المسلحة والجيش السوري وحلفائهم.

إذا «الحرب كونية».. فالحل كذلك

وول ما يقال بأن جنيف أصبح مكاناً للتوافقات فقط وليس مكاناً للتفاوض، وأن الملفات الإشكالية تُطرح في أستانا، وتحت الطاولة بين الأمريكي والروسي، بينما جنيف ليس إلا جلسة تصوير لإظهار الاتفاقات، فقد رد عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير...

«لا أتفق نهائياً مع هذا الطرح، لأنه غير صحيح، وغير صحيح أن هناك اتفاقات روسية أمريكية تحت الطاولة، أو أن البحث يجري في أستانا فقط! إن أستانا تبحث في موضوعات محددة، فعلى سبيل المثال لم يُبحث فيها شكل الحكم الانتقالي، ولا موضوع الدستور وإلخ... هذه القضايا مكانها جنيف. والتقدم الذي نراه في أستانا، يرتبط بوقف القتال وما ينجم عن ذلك حصراً، وبالتالي تستطيع أن تعتبر أستانا أنها إحدى غرف جنيف المختصة بشؤون الأعمال العسكرية.

هذه المقولات حول «عدم جدوى جنيف» هي ما يتمنى البعض ممن يريدون التهرب من تنفيذ القرار 2254، فالبعض يريد أستانا فقط، لأن القرار الدولي سابق الذكر لا يناقش هناك. ولكن «ومن الآخر» الحل سيكون عبر 2254 وليس هناك كلام آخر لمن يعتقد ويتوهم أن هناك مسارات أخرى، ولن يحدث غير ذلك..

هناك الكثير من الأطراف وافقت على 2254 على مضض، وهي تعتقد أن قرارات مجلس الأمن غالباً لا تُنفذ، «فلماذا نصدع رأسنا، ولا نوافق»! ووافقوا على هذا الأساس، ولكن الآن سنقول لهم: إن قرار مجلس الأمن هذا بالذات سوف يُنفذ. وما يجعلنا متأكدين من ذلك، هو أن 2254 ارتبط وعبّر عن بدء تغير ميزان القوى الدولي. استنفر الروس بعد القرار الذي يتعلق بليبيا والذي «مرَّ عليهم» وأدى إلى الإطاحة بالقذافي وقتله، وذهاب ليبيا إلى هذا الوضع، وذهب الروس إلى تكرار الفيتو لسبع أو ثمان مرات، وأغلبها مزدوجة مع الصين، ليمنع تكرار ما حدث في ليبيا. وبالتالي القرار الدولي اللاحق 2254 هم الذين صنعوه أي: الصينيون والروس، وتنفيذه يعني بالضبط أنهم سيدفعون الوضع الدولي باتجاه محدد من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن، والالتزام بالقانون الدولي، وعملياً إذا ينبغي أن ننتبه بأن هذا القرار هو الطرح السياسي للروس والصينيين، والموضوع أبعد من سورية فقط. لذلك نقول: الوضع السوري انفجر على مفصل عالمي دولي، وهو أحد تعبيراته.

قرار مجلس الأمن 2254 سوف يُنفذ وما يجعلنا متأكدين من ذلك هو أنه ارتبط وعبّر عن بدء تغير ميزان القوى الدولي

الإعلام والكثير من المحللين السياسيين يكررون: «الحرب الكونية على سورية»، ومن يقول إن الحرب كونية على سورية يجب أن يجد «حلاً كونياً» أليس كذلك الأمر! وهذا شيء ليس مستحيلاً بل منطقياً، فعندما يقولون: أن الحرب هي حرب كونية، فإننا نقول أن «حلها الكوني» هو 2254.

البعض يحلل بهذه الطريقة لكي يبرر ما يجري، ويسحب مسؤولية طرف من الأطراف، وأعني هنا النظام الذي يقول: إنها حرب كونية على سورية، أي: كل الدنيا ضده، وإذا كانت كل الدنيا ضدنا كيف سيكون الحل؟ يجب أن تذهب وتجلس مع كل الدنيا وتتفق، عبر هذا الإطار: إطار 2254، أي حوار سوري- سوري في جنيف برعاية دولية، الأمم المتحدة والروسي والأمريكان، وليس هناك طريق آخر، ولا حل آخر.

الخيارات البديلة التي تُطرح حالياً حول إمكانية حلاً داخلياً، بأن يجتمع السوريون في دمشق ويتفقون بين بعضهم البعض، وهذا غير منطقي فالمسألة السورية لها ذيول دولية وإقليمية، وهي غير ممكنة الحل إذا لم يحدث تفاهم دولي حول هذا الموضوع. وبالتالي هناك أوهام يجري ترويجها في الكثير من الأحيان حول هذا الموضوع، وأعتقد سوف يُشفى هؤلاء من الأوهام، مثل «فكرة المؤتمرات الوطنية»، فهذا كله ضروري ومهم ولكنه لا يشكل حلاً شاملاً.

هنا دعني أقول: تنفيذ 2254 هو البوابة الإجبارية التي ينبغي أن ندخل منها، وبعد أن ندخل هذه البوابة، عندها يجري مؤتمر وطني وحوار وطني إلخ، هذا سيحدث، لا بد منه لاحقاً، وبوابة الدخول هي تنفيذ 2254 ولا شيء آخر.

«المنصة» والإرادة الشعبية

في رد على الاتهامات التي تتوجه ضد حزب الإرادة الشعبية، ومنصة موسكو بأن المنصة أصبحت مرهونة بحزب الإرادة الشعبية، وبشخص الدكتور قدري جميل... قال عرفات: «هذا الكلام غير صحيح، المنصة مكونة من ستة أطراف، ونحاول تمثيل الكل حسب الإمكانية، ولكن أحياناً لا يمكن. فمثلاً تطلب الأمم المتحدة ثلاثة مندوبين في جنيف، ونحن ست جهات، فموضوعياً سيغيب البعض! ونحن نحاول في أية مهمة وأي نشاط نقوم به أن نؤمن التمثيل الفعّال، وأكبر قدر من التمثيل في الوقت نفسه...

لدينا أخوة وحلفاء نعتز بهم، وهم رموزٌ سياسية لديهم قدرات جدّية، ويقومون بدور كبير في إطار العمل، وهم جزء من هذه العملية، أحياناً الأوضاع تقتضي أن يظهر أحد مثل: الدكتور قدري، فتعمل اطراف أخرى على استغلال هذا الموضوع. حقيقة الأمر، أن البعض يريد أن «يسبنا» ويهاجمنها، ولا يجدون إلا هذا النوع من الاتهامات...

بين «المصالحة» و«خفض التصعيد»



أجرت فضائية سكاي نيوز بتاريخ 2017/10/12، حواراً مع الرفيق مهند دليقان، رئيس وفد منصة موسكو للمعارضة السورية، أوضح من خلاله موقف المنصة من مناطق خفض التصعيد عموماً، والاتفاق الذي تم توقيعه مؤخراً في القاهرة برعاية مصرية...

تنشر «قاسيون» فيما يلي نص الحوار بالكامل:

ضمانة دولية.. لخفض التوتر

● نتحدث عن اتفاق جديد من اتفاقات المصالحة التي حرص النظام منذ بداية الأزمة على ترسيخها وتعزيزها وجعلها منصة مهمة من منصات إنهاء هذه الأزمة، بداية إلى أين؟ هل يمكن لهذه الاتفاقات أن تشكل بالفعل نموذجاً لمناطق مختلفة في سورية اليوم؟

أولاً: ينبغي التمييز بين اتفاقات المصالحة التي سميت فقط مصالحة، وبين الاتفاق الذي وقع منذ بضعة أيام، والذي أعلن عنه اليوم، وكذلك جملة الاتفاقات الأخرى المشغولة في أستانا والتي تسمى مناطق خفض التصعيد.

مسألة اتفاقات المصالحة هي: اتفاقات ذات طابع جزئي موضعي، تجري عملياً بين النظام وفصائل مسلحة بشكل مباشر بينهما، دون وجود ضمانات ذات طابع دولي أو إقليمي، في حين مناطق خفض التوتر تجري على أساس وجود ضمانات، وبشكل أساسي وجود الضمانة الروسية، مع ضمانات أخرى وفقاً للمنطقة، هنالك اتفاقات يوجد فيها التركي والإيراني كضامن، وهنالك اتفاقات فيها المصري كضامن وهكذا.

اتفاقات خفض التوتر فعلياً التي تنتمي إلى أستانا من حيث الأساس، جاءت عملياً كمحاولة بعد فشل وقف إطلاق النار الشامل الذي جرى في 2016، حيث كان لابد من إيجاد حل إبداعي لمسألة وقف إطلاق النار بالعموم في الأراضي السورية تمهيداً للحل السياسي، ولوضع الأساس الكافي لفكرة الحل السياسي، ومن هنا جاءت فكرة مناطق خفض التصعيد، بمعنى أن هنالك مناطق مشتعلة ومناطق أقل اشتعالاً، كان المطلوب لتسيير وقف إطلاق نار حقيقي أن نذهب إلى هذه المناطق الأكثر اشتعالاً، لنحاصر النيران الموجودة فيها، للسماح لمناطق الأقل اشتعالاً لتهدئة حقيقية فيها، في حين هذه المناطق شديدة الاشتعال مبدئياً وقف امتداد نيرانها إلى المناطق المجاورة، ومن ثم تهدئة هذه النيران شيئاً فشيئاً باتجاه إطفائها، وهذا فعلياً ما يبدو أنه جديد إلى حد ما في الاتفاق الأخير الموقع كما أشرتم بالتقرير فعلاً، هنالك اتفاق منذ فترة قريبة حول المنطقة نفسها، فما الجديد بهذا المعرض من هذا الاتفاق؟ فعلياً الاتفاق يقترب أكثر من فكرة وقف إطلاق النار بالمعنى الشامل، أكثر من منطق فقط التهدئة بمعنى التصعيد، لأننا وصلنا إلى مرحلة أصبح من الممكن الحديث عن وقف إطلاق نار، ليس فقط جزئياً وإنما أيضاً وقف إطلاق نار شامل، إن كان شكل ظهوره الآن هو شكل جزئي تمهيداً للحل السياسي.

الاتفاقات تؤمن استعادة شيء من الحياة الطبيعية مع بقاء السيطرة السياسية وفق اللحظة الراهنة

من منطقة عنف.. إلى منطقة مدنية

● نتحدث في هذا الاتفاق تحديداً عن ثلاثة فصائل أساسية: جيش الإسلام، جيش الأبابيل، أكناف بيت المقدس، هل هذا يشمل الفصائل الأساسية أو هناك أطراف أساسية أخرى لن تشارك في هذا الاتفاق؟

عملياً قد تكون هذه الفصائل من بين الفصائل الأكثر أساسية الموجودة في الغوطة، ولكن هذا لا يعني أنها تشمل الفصائل كلها، هنالك فصائل يمكن اعتبارها بالمرتبة الثانية من حيث وزنها، لم تشارك في هذا الاتفاق، ولكن عملياً الاتفاق لم ينتهِ بعد، مهمة التوقيع عليه مسألة أساسية، على أن تستكمل النقاط التفصيلية خلال الأسابيع الثلاثة القادمة، عملياً هذا هو الإعلان الضمني ضمن مسألة الاتفاق القائم. فربما خلال التقدم باتجاه هذه الأسابيع الثلاثة يمكن أن نصل إلى توسيع طيف الفصائل المقاتلة التي ستنضوي ضمن الاتفاق نفسه. لكن الأساسي أن الفصائل الأكثر وزناً اشتركت في هذا الاتفاق.

● ما الذي يعنيه هذا الاتفاق بالنسبة إلى وجود الفصائل المسلحة، ماذا عن أسلحتها، مواقع تمركزها، تمركز قوات النظام، كيف ينعكس هذا عملياً على أرض الواقع في الميدان؟

كما قلت: بغض النظر عن تفاصيل الاتفاق الموقع مؤخراً، فإن عموم الاتفاقات التي جرت وفق منظومة خفض التصعيد، قامت على أساس أن تحتفظ الفصائل بأسلحتها وتبقى في مناطقها، ولكن الأهم أنه يجري تدريجياً نقل الحياة في هذه المناطق، من الحياة ذات الطابع القتالي العسكري إلى حياة ذات الطابع المدني، بما في ذلك فتح المعابر والسماح لإدخال المساعدات وتشكيل شكل من أشكال المجالس المدنية التي تدير هذه المناطق، بمعنى أنه ليس شكلاً من أشكال فرض سيطرة سياسية لطرف هو النظام على هذه المناطق، وإنما هو شكل استعادة الحياة الطبيعية، أو بمعنى آخر غير القتالية وغير العنيفة مع بقاء سيطرة سياسية لمن هو المسيطر السياسي في اللحظة الراهنة، تمهيداً لمرحلة يسمح فيها للمدنيين، سواء كانوا في مناطق النظام أو في مناطق المعارضة، أن يصلوا إلى إمكانية تقرير مصيرهم بأنفسهم عبر الوسائل الديمقراطية المختلفة.

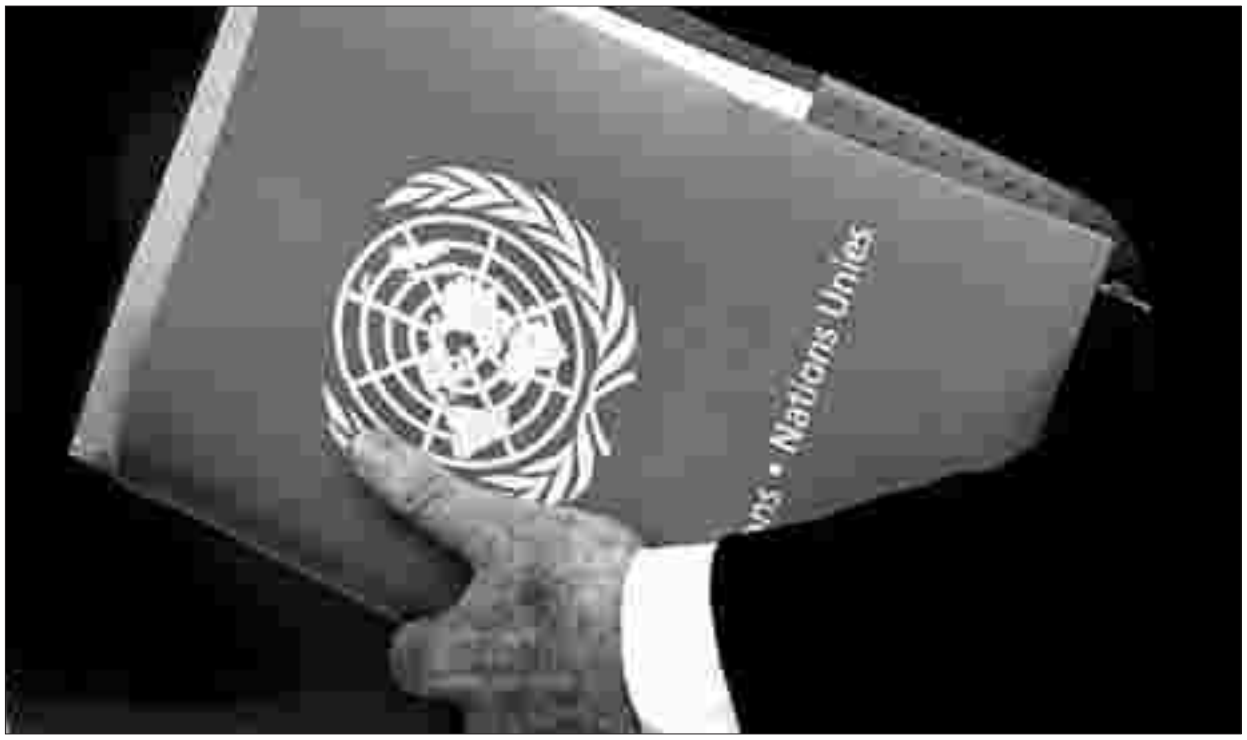
«حياد الموقف المصري».. يساعد

● طبعاً هذا الاتفاق ليس الاتفاق الأول كما أشرت حضرتك وجاء بالتقرير كما ذكرت، هناك اتفاقات عديدة تمت بهذا الشكل، الملفت بهذا التقرير الدور المصري أي: هذا الاتفاق تم برعاية مباشرة من الاستخبارات المصرية وبضمانة روسية، علامَ يدل ذلك برأيك فيما يتعلق بالدور المصري تحديداً؟

مصر عملياً حاولت أن تلعب دوراً ايجابياً، دور تقريب بين وجهات النظر المختلفة، على الأقل خلال السنوات الماضية القليلة، وهي دولة لها وزنها وتأثيرها في المنطقة، وبالنسبة للسوريين المواقف المصرية عموماً مواقف مقبولة، ولا يصنف السوريون الموقف المصري على أنه موقف «موالٍ أو معارض» وإنما هو أقرب بالنسبة لهم لموقف محايد، وبالتالي مصر قادرة على لعبِ دورٍ جيد بإطار التسويات والاتفاقات، بخفض التصعيد وغيرها، انطلاقاً من وزنها بالمعنى الإقليمي والعربي من جهة، ومن جهة أخرى من دورها الذي يرتسم بدرجة مقبولة من الحياد بالنسبة لموقعي الاتفاق.

في تفسير مواقف متشددي الرياض...

تبدو بعض المواقف المتشددة التي لا تزال تطرحها فئات وشخصيات في منصة الرياض أو ما تسمى الهيئة العليا للمفاوضات، ملتبسة وحتى غير مفهومة...



■ مهند دليقان

فإذا نظر المرء لجملة المواقف الدولية والإقليمية، وخاصة مواقف «أصدقاء سورية»، بما تظهره وتعلنه من تراجع واضح عن جملة مواقفها السابقة، وخضوع اضطراري لخط الحل السياسي ممثلاً بالقرار 2254 وأداتي تنفيذه العملي؛ أي: جنيف وأستانا، وكذلك إذا نظر لحجم الانفصام الشاسع بين «الممثلين السياسيين» و«الفصائل»، والذي يبدو واضحاً كل الوضوح بنمط الاتفاقات التي تجري على الأرض... أقول: إن المرء إذا نظر لهذه الوقائع، يصبح من غير المفهوم له كيف لهذه القوة التي نشأت وتضخمت في ظل النفخ الدولي والإقليمي فيها، أن «تتمرد» على الاتجاه العام وعلى الوقائع؟

قبل تفسير دوافع هذا «التشدد»، لا بد من تحديده، هو: الإصرار على الشروط المسبقة، الإصرار على فكرة الحزب القائد للمعارضة الذي يلحق ويضم الآخرين، وفقط في حال تقديمهم فروض الطاعة لبرنامجه المهزوم سياسياً. إضافة إلى الإصرار على «المنطق الانقلابي» في تفسير الحل السياسي. وفي الجوهر، إن التشدد هو رفض الحل السياسي عملياً وقبوله لفظياً، بل وحتى القبول اللفظي نفسه بات موضع شك بعد تصريحات من رياض حجاب وغيره بأن لا أفق حالياً للحل السياسي...

ينطلق تفسير «التشدد» الذي تتمسك به بعض فئات منصة الرياض، من عدة نقاط، المدخل الذي لا يجوز نسيانه في الولوج إليها، أن هذه الفئات ذات «الموقف الموحد» هي نفسها متباينة أشد التباين؛ وهذه النقاط هي:

أولاً: هنالك ضمن هذه المنصة من يسعى لعرقلة الحل بأية وسيلة؛ والوسيلة التي يتبعها اليوم هي: استخدام عطالة الوزن الافتراضي الذي تملكه الفقاعة المسماة «الائتلاف» لتأخير عملية تشكيل الوفد الواحد للمعارضة.

ثانياً: هنالك أيضاً من حسم أمره بأنه لن يكون جزءاً من الحل السياسي، ساعياً بذلك إلى الحفاظ على «مظلوميته» التاريخية» أملاً في استخدامها لاحقاً لتخريب أي حلّ سياسي قادم، ودافعه الأساس نحو ذلك هو: معرفته العميقة بأن لا وزن حقيقياً له بين السوريين، وهو يفضل أن يبقى ضمن نموذج المظلومية، على أن يتم تحطيمه سياسياً على يد السوريين في أول انتخابات حقيقية قادمة.

جهات غربية تستخدم المتشددين لرفع أسهمها في «إعادة الإعمار» وسترميهم بمجرد الوصول إلى صفقة مرضية

ثالثاً: قسم آخر ضمن المنظومة نفسها، هو تابع مباشر للمنظومة الفاشية الجديدة، والتي تضع ثقلها كله لا في تفخيخ الحل، بل في منعه، إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً، مستخدمة كل ما بين أيديها من أدوات وفوالق، ابتداء من داعش والنصرة ووصولاً إلى محاولة تفجير صراعات إثنية وقومية عبر المنطقة كلها.

رابعاً: يصعب أيضاً نفي احتمال أن بعض الأفراد ضمن تركيب منصة الرياض، قد أعماهم الحقد إلى الحد الذي باتوا معه يرون نزيف الدم السوري لا أمراً مكروهاً لكن ضرورياً، بل أمراً ضرورياً ومستحباً كدليلٍ على استمرار «الثورة».

خامساً: فوق ذلك كله، لا يمكن أيضاً نفي احتمال أن بعض الشخصيات لا تنظر أبعد من أبواب فنادقها وروائبها الشهرية التي تتلقاها من هذه الجهة أو تلك، وترى أن الحلّ السياسي قطع لـ«باب رزقها».

سادساً: يمكن تفسير جزء من المسألة، بأن بعض الجهات الغربية، تستخدم المواقف المتشددة لرفع أسهمها في عملية «إعادة الإعمار»، وأصحاب المواقف المتشددة هؤلاء سيجري رميهم «من وجهة نظر هذه الجهات» بمجرد الوصول إلى صفقة مرضية.

العوامل والفئات السابقة، مجتمعة، تفسر تشدد بعض فئات منصة الرياض، ولكن أياً يكن من أمر، فإنّ هذه الفئات تعيش آخر أيامها السياسية، لأنها ستعزل نهائياً خلال أسابيع وأشهر قليلة، وستكون المهمة أمام الشعب السوري هي إنجاز عزل جميع المتشددين في كل الأطراف خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها... وهو ما سيجري.

موسكو تتوسط طهران والرياض

تتحدث الأنباء عن مبادرة روسية لتسوية العلاقات بين الرياض وطهران. وتأتي المبادرة في سياق دخول موسكو على خط الأزمات المتعددة في بلدان المنطقة، القديمة منها والجديدة، بدءاً من القضية الفلسطينية، واللبنانية، ومروراً بالأزمة السورية والليبية واليمنية، والخلاف الإيراني التركي، والتي تأخذ_ جميعها_ منحى تهدئة بؤر التوتر، وحل الخلافات عن طريق التفاوض.



■ المحرر السياسي

إن ما يعطي أهمية استثنائية لهذه المبادرة الروسية الجديدة، أنها نقلة نوعية في الجهد السياسي والدبلوماسي الروسي، الذي انتقل من التعاطي بـ«المفرق» مع الأزمات، أي: حلّ كل أزمة على حِدة، إلى مرحلة جديدة، يمكن تسميتها بحل القضايا بـ«الجملة»، فمن المعروف أن الخلاف السعودي_ الإيراني والصراع على النفوذ بين هاتين القوتين الإقليميتين، ترك ويترك تأثيره على الأزمات جميعها التي تعصف ببلدان المنطقة، فكلما تعمق الخلاف بين هذين البلدين، ازدادت حدة الأزمات في بلدان المنطقة كلها، أما حل هذه العقدة، أو مجرد وضعها على طاولة التفاوض، يمكن أن يسرّع حلّ الأزمات الأخرى كلها. وبالرغم، من أن الطرفين لم يستجيبا حتى الآن للمبادرة الروسية كما صرحت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، إلا أن مجرد طرح المبادرة يحمل ما يكفي من الدلالات، فهذه المحاولة تؤكد على تبلور مشروع روسي متكامل، ورؤية روسية ناضجة، تعزز من مكانة روسيا ودورها الدولي المتصاعد، وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبادرة تحمل حظوظاً كبيرة للنجاح، فالطرف الروسي أثبت خلال السنوات القليلة الماضية، وفي العديد من الأزمات، قدرته على لعب دور الوسيط الحيادي والنزيه، ونيل احترام الجميع، وتمكن من التقاط اللحظة التاريخية المناسبة للعب هذا الدور، بعد أن تم إنهاك دول وشعوب المنطقة جميعها بجملة أزمات مفتعلة من قبل المركز الغربي الرأسمالي، سواء كانت أزمات ميدانية عسكرية، أو نهباً اقتصادياً بغية تفريغ أزمة المراكز على حساب بلدان الأطراف وخصوصاً الثرية منها.

نازحو «شرقي دير الزور» في العراء

ما زالت تداعيات النزوح الجماعي من الريف الشرقي لدير الزور على إثر العمليات الحربية الدائرة هناك، تلقي بظلالها السوداء على الآلاف من هؤلاء النازحين.

مشهد للبؤس يتم تناقله عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي دون أن يحرك جفن من يدعي الانسانية من المنظمات الدولية أو غيرها



■ مراسل قاسيون

عشرات القرى شهدت حالات من النزوح الجماعي، وخاصة باتجاه المناطق الشمالية على حدود محافظة الحسكة، حيث استقروا بالعراء في هذه المنطقة، وما زالوا.

في العراء

هؤلاء النازحون بغالبيتهم مكونون من النساء والأطفال والشيوخ، وقد نزحوا بما عليهم من لباس، تاركين بيوتهم وأرزاقهم وممتلكاتهم هرباً من «داعش» ومن الحرب والعمليات الحربية في منطقتهم، وما زالوا يبيتون في العراء منذ أكثر من أسبوع حتى الآن، دون تقديم أيةِ من مقومات الحياة لهم، فلا خيامٍ ولا أغطية ولا طعام ولا دواء، ولا أي شيء يقيهم تقلبات الطبيعة أو الجوع، في ظروف إنسانية مأساوية، يعجز الوصف عن سبر أغوارها.

كبار السن من الشيوخ والنساء يقولون: ربما من الممكن لهم أن يتحملوا بعض الظروف القاسية وضنك العيش والحاجة لفترة زمنية، لكن كيف يمكن للأطفال أن يتحملوا مثل هذه الظروف القاسية؟ خاصة مع الغياب التام لأي شكل من أشكال الرعاية الصحية، التي يحتاجها الأطفال في الظروف الطبيعية، فكيف في مثل هذه الظروف الاستثنائية القاسية؟!

أمراض ووفيات

لقد تم تسجيل العديد من حالات المرض بين الأطفال، مع انعدام كل أشكال الرعاية الصحية، ما أدى لتفشي الأمراض، بالإضافة لتسجيل بعض الوفيات منهم.

من اللاشمانيا إلى السل إلى الجرب، وغيرها من الأمراض السارية أصبحت متفشية بين هؤلاء النازحين عموماً والأطفال خصوصاً، في ظل عدم توفر الأدوية والرعاية الصحية، وفي ظل عدم توفر مياه الشرب وعوامل النظافة، بالإضافة إلى النقص الحاد بالأغذية، في مشهد للبؤس يتم تناقله عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، دون أن يحرك جفن من يدعي الإنسانية من المنظمات الدولية، أو غيرها من الجهات الموجودة على الأرض بالقرب من مناطق استقرار هؤلاء بالعراء.

الإدارة الذاتية ودورها المطلوب

الإدارة الذاتية، التي تخضع المنطقة لسيطرتها، تقول: أن المخيمات القائمة على حدود المحافظة «السد، المبروكة، الهول، وغيرها» قد استنفذت طاقتها الاستيعابية، فهي سلفاً تضم عشرات الآلاف من النازحين فيها، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن واقع هذه المخيمات ليس بالجيد بالنسبة للنازحين المقيمين فيها، من حيث الخدمات والرعاية والأغذية ومتطلبات الحياة الأخرى، والمرتبطة بالتمويل والجهات والمنظمات الداعمة.

وعلى الرغم من ذلك، ربما المطلوب من الإدارة الذاتية: أن تترك حرية الحركة لهؤلاء النازحين إلى الأماكن الأكثر أمناً، حيث إن أي تحرك لهؤلاء في اتجاهات خاطئة قد يعرضهم لمخاطر الوقوع في حقول الألغام المنتشرة في محيط المنطقة من قبل «داعش»، وقد تمّ تسجيل العديد من الوفيات والإصابات جراء ذلك أيضاً.

كما عليها أن تعمل على تقديم المساعدات إليهم، كأحد أشكال دعم مقومات الحياة والبقاء، قدر استطاعتها وحسب إمكاناتها المتوفرة، وبالتعاون مع الجهات الممولة والداعمة، خاصة في ظل وضوح استمرار غياب المنظمات المعنية، كالأمم المتحدة وغيرها، والتي من المفروض أن تتواجد في مثل هذه الظروف.

استغلال وابتزاز

على الطرف المقابل يتم الحديث عن وجود بعض الفاسدين الذين يستغلون ظروف هؤلاء النازحين عبر عرض خدماتهم بالسماح لهم بدخول محافظة الحسكة، لكن مقابل مبالغ كبيرة من المال ابتزازاً، وقد اضطر بعض النازحين، ممن يمتلك بعض المال، للخضوع لمشيئة هؤلاء وتم بالفعل نقلهم وإدخالهم إلى المنطقة، مع تجاهل الإدارة الذاتية وغض نظرها عن مثل هذه السلوكيات! كيف ولماذا، ولا أحد يعلم أو يدري!؟.

والنتيجة، أن هؤلاء النازحين ما زالوا عالقين في هذه الظروف الإنسانية المأساوية، مع الغياب التام لأيةِ حلول تمنع عنهم المزيد من المعاناة والآلام.

فوضى «العودة القسرية» وطلاب الدير

سبق أن تناولت قاسيون في عدد سابق الضربة الأولى التي تلقّاها طلاب دير الزور المهجرون مع أسرهم في المحافظات الأخرى، والذين حصلوا على الشهادة الثانوية فيها، وذلك بحرمانهم من التقدم للمفاضلة العامة والانتساب لجامعتهم- جامعة الفرات - في عدد من الكليات، وخاصةً كليات الهندسة، ولم تستجب وزارة التعليم العالي ولا مجلسها العلمي لكل النداءات التي وجهها الطلاب وأسرهم.

■ مراسل قاسيون

الضربة الثانية!

تأمل الطلاب ومعهم أسرهم أن يتم تدارك ذلك على الأقل في مفاضلة التعليم الموازي، وأن يسمح لهم بالأنتساب لجامعة الفرات، وفق رغباتهم التي يستحقونها، على أن يتم دوامهم في جامعات المحافظات المتواجدين بها ريثما تنتهي معاناة محافظة دير الزور، لكن ذلك لم يتم، فكانت هذه الضربة الثانية، فاضطروا للتسجيل في جامعات المحافظات التي تهجروا إليها..

الضربة الثالثة!

كما يقول المثل الشعبي: الثالثة ثابتة.. وهذه المرة بعد صدور قرار رئاسة مجلس الوزراء بعودة العاملين في الدولة إلى محافظة دير الزور، وأن تقوم الوزرات بإعداد قوائم بذلك خلال شهر، وهذا يعني عودة غالبية أسر هؤلاء الطلاب، وبالتالي اضطرارهم للبقاء في مناطق دراستهم، وهذا سيحملهم هم وأسرهم أعباءً مالية كبيرة سواء في آجار السكن أو المعيشة، ناهيك عن مستلزمات الدراسة والمواصلات وغيرها، حيث ستضطر أسرهم لتحمل تلك المصاريف المزدوجة في سكنها في دير الزور، وسكنهم هم في المحافظات الأخرى، والسبب أنه لا يسمح لهم بالانتقال إلى جامعة الفرات إلاّ بعد مرور عام دراسي على الأقل، وفق القوانين الجامعية..!

مطلبٌ محِق.؟

توجه العديد من الطلاب وأسرهم إلى قاسيون لمساندتهم والمطالبة معهم، بالسماح لهم بالانتقال مع أسرهم إلى دير الزور، وإلى جامعة الفرات، وخاصةً أن الظروف الاستثنائية تتطلب حلولاً استثنائية، وسبق أن جرى السماح لطلاب حلب بالانتقال إلى جامعة حلب من الجامعات الأخرى كما أكدوا.. وخاصةً بعد صدور قرار باعادة افتتاح كليات الهندسة في جامعة الفرات.



قاسيون إذ تنشر معاناة الطلاب وأسرهم، تقف إلى جانبهم والسماح لمن يرغب منهم بالانتقال إلى جامعة الفرات والعودة إلى دير الزور، وهذا سيخفف الأعباء المالية الكبيرة عليهم وعلى أسرهم، وخاصة في ظروف الأزمة الحالية، وارتفاع تكاليف المعيشة والدراسة، والتي تعادل ما لا يقل عن ثمانية أضعاف دخل أسرهم، كما أنّ ذلك سيتيح لهم التفرغ للدراسة والتحصيل العلمي..

فهل ستستجيب وزارة التعليم العالي ومجلسها لمطلبهم أم أنها «ستطنش» كما المرتين السابقتين، وستكون الضربة الثالثة على رؤوسهم ورؤوس أسرهم ثابتةً كما يقول المثل الشعبي: الثالثة ثابتة!؟

الزبداني
سياحة وحرب .. ووعود!

لا مكان للبكائيات والمراثي، فالحياة تفرض إيقاعها بجنونها وضراوتها وصخبها وضروراتها ومستلزماتها، فلا استسلام أمامها ولا انكسار معها، مهما اشتدت بقسوتها على التفاصيل اليومية.

■ عاصي اسماعيل

هذا واقع إنساننا السوري تاريخياً، وهو ما ظهر بصورته الأكثر جلاءً خلال سني الحرب والأزمة، وأهالي الزبداني ليسوا استثناءً على ما سبق، فهؤلاء عانوا وما زالوا، بداية من تداعيات الحرب والحصار والمسلحين، وليس نهاية بمآل حالهم اليوم في ظل انعدام المأوى والموارد ومصادر الرزق، وفي ظل مكاييل التعامل المختلفة رسمياً مع معاناة المنطقة، ومع ذلك تراهم منكبين بطاقاتهم من أجل استعادة حياتهم ونشاطهم الاجتماعي والاقتصادي.



مشاهدات الطريق

يبدو الطريق الواصل من دمشق إلى الزبداني جيداً، فهو مفتوح وممهد ونظيف، وورشات الكهرباء تعمل على صيانة أعمدة الإنارة الممتدة على طوله، تسهيلاً لحركة عبور السيارات التي تنقل السياح ورواد المطاعم إلى المنطقة صباحاً ومساءً، بالإضافة لوسائط النقل التي تنقل أبناء المنطقة وتخدمهم، وقد استعاد الطريق عافيته بدليل زيادة الحركة عليه، وخاصة مع نهاية الأسبوع.

الأبنية والفلل والمزارع على طول الطريق تبدو من الخارج على حالها، باستثناء آثار طلقات على هذا البناء أ ذاك، أو فجوات في بعض الجدران، الخارجية والداخلية، لكن ما يجمعها بأن جلّها خضع لعمليات التعفيش، حسب أقوال الأهالي.

بعض الاستراحات على الطريق الطويل بدأت تستعيد عافيتها رويداً رويداً تخديماً للسياح والعابرين، حسب إمكانات أصحابها وملاءتهم، وهذه الاستراحات تعتبر أحد مصادر الرزق للقائمين عليها، والعاملين فيها من أبناء المنطقة، والتي يقتصر عملها على يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع، وخلال فصل الصيف فقط.

سريالية كئيبة!

مشهد مدينة الزبداني من الداخل، والذي نادراً ما تصله زيارات السياح والعابرين والمُستطعمين، وربما من زيارات الرسميين من المسؤولين، يختلف كل الاختلاف عن كل مشاهدات الطريق الطويل الواصل إليها.

ندخل في شوارعها الداخلية والفرعية، لتبدو ندبات الحرب وآثارها ظاهرة للعلن بالفجوات والحفر عليها، ولتختلط على طرفيها بقايا من مخلفات السواتر الترابية المُزالة مع بعض مخلفات الأبنية المتصدعة والمدمرة.

أعمدة الكهرباء الممتدة في الطرقات الرئيسة والفرعية تبدو عارية بلا أسلاك، وقد تقطعت بها الحياة، مع وجود بعض الورش التي تعمل على إعادة بث الحياة في بعضها، وكذلك هي حال بعض الورش التي تعمل على إعادة الحياة للشبكات الحياة الأخرى في المدينة، مياه واتصالات، وشبكات الصرف الصحي.

أما مشاهد بقايا الأبنية والبيوت فهي التي تدمي القلب والروح، فلا بناء سليماً في كل المدينة الكبيرة، لتغدو عبارة «الأضرار الكلية والجزئية» لا محل لها من الإعراب، مقارنة مع حجم الدمار الذي أصاب هذه الأبنية، واستنزاف كافة ممتلكات أصحابها كافةً نهباً وتعفيشاً، في المدينة القديمة.

تتوه الصورة في معالمها، فهذا مسجد اتكأت بعض جدرانه المتهدمة على بقايا البيوت الملاصقة، وتلك كنيسة تداخلت تضاريسها مع محيطها عبر فجوات جدرانها الواسعة، ولولا القباب والمأذنة لما تبدت إمكانية التمييز في مخلفات الدمار، لتتداخل ألوان جدران البيوت الداخلية، التي أصبحت في العراء، مع آثار السواد الناجم عن القذائف، و شحوب ألوان الغبار والأتربة.

لا نوافذ ولا أبواب ولا شرفات ولا نواص ولا حكايات، ولعل بعض البقايا والنثرات فقط هنا أو هناك، هي وحدها الدليل على أن تلك الجدران المتهدمة والمتصدعة ما زالت تعيش فيها أرواح ساكنيها، في مشهد سريالي سوداوي وكئيب، يجمع ذلك كله تحت زرقة السماء الصافية في يوم صيفي.

أشجار تلعن قاتلي الحياة

في محيط المدينة، الذي كان فيما مضى بساتين غناء كبيرة متصلة بمساحاتها الواسعة، مظللة المنطقة بغطاء من الحياة باعثة الطمأنينة والفرح والسرور، بأشجارها المعمرة بعمر الزمن والتاريخ، بتفاحها وكرزها وجوزها ودراقها وصفصافها، لم يبق منها إلا بقايا لجذوع أشجار فقدت إمكانية التعرف على ذاتها، حتى لتكاد تسمع أنّاتها جراء استنزاف حياتها قطعاً أو حرقاً، وكأنها تطلق لعناتها على الحرب والقائمين عليها، من قتلة الحياة.

مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، كانت فيما مضى مصدر الرزق الوحيد للفلاحين من أبناء المنطقة، أصبحت جرداء، اللهم من بعض بقايا الحياة المتناثرة في بعض الأشجار المنتصبة عناداً وصلابة، لتعيد الأمل في نفوس هؤلاء الفلاحين، لاستعادة حياتهم وحياتها، ولاستعادة مصدر أرزاقهم المهدورة التي أكلتها الحرب، والتي تحول إمكاناتهم المتواضعة والمعدمة من تحقيقه.

لا بناء سليم في كل المدينة الكبيرة لتغدو عبارة «الأضرار الكلية والجزئية» لا محل لها من الإعراب

عناد في مواجهة الانكسار ونهش الاستغلال

وحدها بعض الأسر، والتي تقدر بحدود 500 أسرة، بشيوخها وأطفالها، بفلاحيها وموظفيها وعامليها، العائدة لتستقر في المدينة على وضعها الراهن من الدمار، هو ما يبث الحياة والدفء فيها، على الرغم من المآسي كلها وندبات الجروح الغائرة عميقاً في نفوسهم، والتي يغيبونها عمداً، معاندين الانكسار، معلنين انتصار الحياة وانتصارهم لها.

فالشادر أصبح بديلاً عن الأبواب، والنايلون بديلاً عن النوافذ، تحت سقوف لا تخلو من الفجوات، هي ملاذ هؤلاء العائدين إلى مدينتهم، ليعيشوا في بقايا بيوتهم التي تهدمت وتمزقت أركانها، إلا من إرادتهم، بعد أن نهشتهم ضراوة الحرب والنزوح، كما نهشهم تجار وسماسرة الحرب والأزمة، في مأويهم المؤقتة، كما في قوت يومهم ومعاشهم.

بعض الورش الحرفية والمهنية، كما بعض المحلات، بدأت تستعيد نشاطها داخل المدينة القديمة مقدمة خدماتها للأهالي، أغذية وخضاراً وسمانة، ونجارة وحدادة وأعمال بيتونية، وغيرها من الخدمات الأخرى، معلنة بدء التعافي المحدود والمقيد بالإمكانات المتاحة، وشبه المعدومة للأهالي.

للحديث تتمة عن المعاناة!

أخيراً بعد هذه المشهدية كلها السريالية بعمقها وبتفاصيلها ومعاناتها، يبحث الأهالي عن دور الدولة، بوزاراتها وجهاتها العامة، وعن ترجمة الوعود الكثيرة التي أُطلقت على ألسنة المسؤولين الحكوميين منذ استعادة المدينة من أيدي المسلحين، من أجل تذليل صعوبات حياتهم لاستعادتها أفعالاً وليست أقوالاً إعلامية فقط، اعتباراً من الخدمات العامة، مروراً بالتعويضات عن الأبنية المدمرة والمتصدعة، وليس انتهاءً بتعويضات الأراضي الزراعية والأشجار باعتبارها المصدر الأساسي للرزق، وصولاً لإعادة الإعمار كخطة شاملة في المنطقة، والتي تعتبر مقدمات لا بد منها من أجل عودة جميع أهالي المدينة وساكنيها جميعهم إليها.

وربما مؤقتاً سننقل ما قاله أحد المواطنين في معرض الحديث عن بعض أوجه المعاناة: «التعويضات ع الوعد يا كمون».

فيما قال آخر: «السياحة والسواح والمطاعم هي الأولوية الحكومية»..

وهو ما سنفرد له الحديث في متابعتنا اللاحقة عن المنطقة وأهلها ومعاناتهم.

خط ضاحية قدسيا الجديد: «إجى ليكحلها.. عماها»!

فوجئ سكان ضاحية قدسيا بقرار تم بموجبه تعديل خط سير السرافيس العاملة على خط النقل منها وإليها، بالإضافة إلى زيادة التسعيرة لقاء خدمة النقل هذه.



■ مراسل قاسيون

ليس ذلك فقط، بل إن الخط المقرر أصبح أكثر طولاً، وأكثر تعقيداً، ما يعني المزيد من المعاناة اليومية التي سيتكبدها هـؤلاء، على المستوى المادي، وعلى مستوى استهلاك المزيد من عامل الزمن، بالإضافة إلى الجهد والتعب.

من مشكلة إلى أخرى!

قاسيون، سبق أن طرحت مشكلة خط سرفيس ضاحية قدسيا، من باب ما يجري بحق سكان المنطقة من استغلال من قبل بعض سائقي السرافيس العاملين على خطوط النقل منها وإليها، والتي وصلت لحدود تقاضي 150 ليرة على الراكب، وخاصة خلال ساعات الذروة، في حين أن التسعيرة الرسمية هي 75 ليرة.

وكل آمال سكان المنطقة كانت معقودة على أن تُحل مشكلتهم عبر ضبط مخالفي التسعيرة، وتأمين باصات نقل داخلي تعمل على خط النقل، مع زيادة عدد السفرات، وخاصة خلال ساعات الذروة.

لتظهر المفاجأة الصادمة بعد ذلك بتعديل خط السير ليصبح أطول، في مشكلة جديدة غير متوقعة، بدلاً من معالجة المشكلة الأساسية، مع رفع التسعيرة لتصبح 100 ليرة لكل راكب، حسب ما رشح عن القرار الرسمي، مع عدم التكهن بما ستصبح عليه هذه التسعيرة على أيدي بعض السائقين المستغلين بالواقع العملي.

وكأن القرار غايته أن «يترحم» الناس على الاستغلال الذي كان يجري بحقهم، أمام هذا الشكل الجديد من الإجحاف الرسمي وتوابعه.

خط للاختناق المروري

سكان ضاحية قدسيا قالوا عن القرار: «أجا ليكحلها عماها!» في إشارة للإجحاف بحقهم بموجب مضمون القرار أعلاه، مستغربين من الشكل الارتجالي في حل مشكلات المواطنين وفقاً لتلك الآلية، التي زادت عليهم الطين بلة.

الطريق السابق الذي كانت يُخدم سكان الضاحية عبر السرافيس العاملة كان يمر إما عبر مشروع دمر، أو عن طريق القصر، حسب السائقين، وفي الحالين فهو الأكثر مباشرة واختصاراً للوصول للضاحية، ومع ذلك فقد كان يستغرق هذا الطريق من الوقت بحدود الساعة أو أكثر أحياناً، بغض النظر عن حديث الاستغلال الذي كان يجري بحقهم على مستوى التسعيرة كما سبق أعلاه.

الطريق الحالي أصبح يمر من الطريق القديم الذي يعبر الربوة ودمر وقدسيا والهامة والديماس وصولاً للضاحية، وهو ما قد يستغرق أكثر من ساعة ونصف بالحد الأدنى، ولمدة قد تصل إلى ثلاث ساعات، إذا أخذنا بعين الاعتبار الازدحام والاختناق المروري الذي سيزداد في منطقة دمر على الطريق القديم، الذي تمر منه سرافيس دمر وقدسيا والهامة أصلاً، ويُخدّم هذه المناطق كافة، مع امتداداتها وتفرعاتها، بين سيارات سياحية خاصة، وسيارات لنقل البضائع وغيرها.

وكان القرار غايته أن «يترحم» الناس على الاستغلال السابق

مطلب محق

الخط الجديد يعتبر مشكلة حقيقية، وخاصة للطلاب والموظفين والعاملين، ليس على مستوى زيادة التسعيرة والتكلفة اليومية والشهرية على هؤلاء فقط، بل والأهم هو الساعات الإضافية المهدورة من عمرهم على الطرقات والحواجز، والتي على ما يبدو لم يعرها من أصدر القرار أي اعتبار أو أهمية، رامياً بعرض الحائط بمصالح الناس ومعاشهم.

والسؤال على ألسنة سكان الضاحية: لماذا لا تُحل مشكلتهم عبر تأمين باصات للنقل الداخلي أسوة بغيرها من المناطق، علماً بأن طريقها المختصر والمباشر أسهل بكثير من الطرق التي تُخدم المناطق الأخرى، وأن تعداد سكانها أكبر، أو يوازي الكثير من هذه المناطق المُخدمة.

مع المطالبة بأن يتم التراجع عن القرار المجحف بحقهم أعلاه، وبعودة خط السير للسرافيس العاملة إلى ما كان عليه سابقاً عبر مشروع دمر، مع المزيد من الرقابة على التسعيرة التي تتقاضاها السائقون، منعاً من استغلال المواطنين.

وقاطنو ضاحية الفردوس أيضاً

يعاني الساكنون في منطقة ضاحية الفردوس « البحوث» من شح في المواصلات، حيث تكاد تنعدم باصات النقل الداخلي إلى المنطقة، فلجأ المواطنون إلى استقلال الميكروباصات التي تأتي من مناطق بعيدة.

■ مراسل قاسيون

«المشكلة ما في سير» قال أحد المواطنين، وأكمل: «إن الحل هو وجود باصات خاصة بالبحوث العلمية، تنقل الركاب منها إلى جسر الرئيس وبالعكس، مستخدمة طريق قاسيون، أو وجود خط ميكروباصات يربط بين جسر الرئيس والضاحية بتسعيرة تتناسب مع الموظفين وطلاب الجامعات».

ورأى آخرون أن الحل هو: أن تعود باصات النقل العام وتلتزم بأوقاتها وعبر طريق قاسيون الذي يستغرق 30 دقيقة، بدلاً من استخدام طريق الربوة الذي يستغرق حوالي 50 دقيقة، علماً أن باصات النقل العام عادت في الآونة الأخيرة بشكل عشوائي مستخدمة طريق الربوة.. مما يجعل الاعتماد عليها يتلف الأعصاب، حسب بعض السكان.

يتساءل سكان المنطقة: هل يعقل ضاحية بحوث علمية ليس عندها باصات ومناطق أخرى تُخصص لها أعداد كثيرة من الباصات..!؟

وأكمل أحدهم بنوع من الفكاهة: «بدك تنزل مشوار ع الشام صار بدك تحسبا قبل بيومين، كيف إذا كنت موظف أو طالب جامعة؟!»

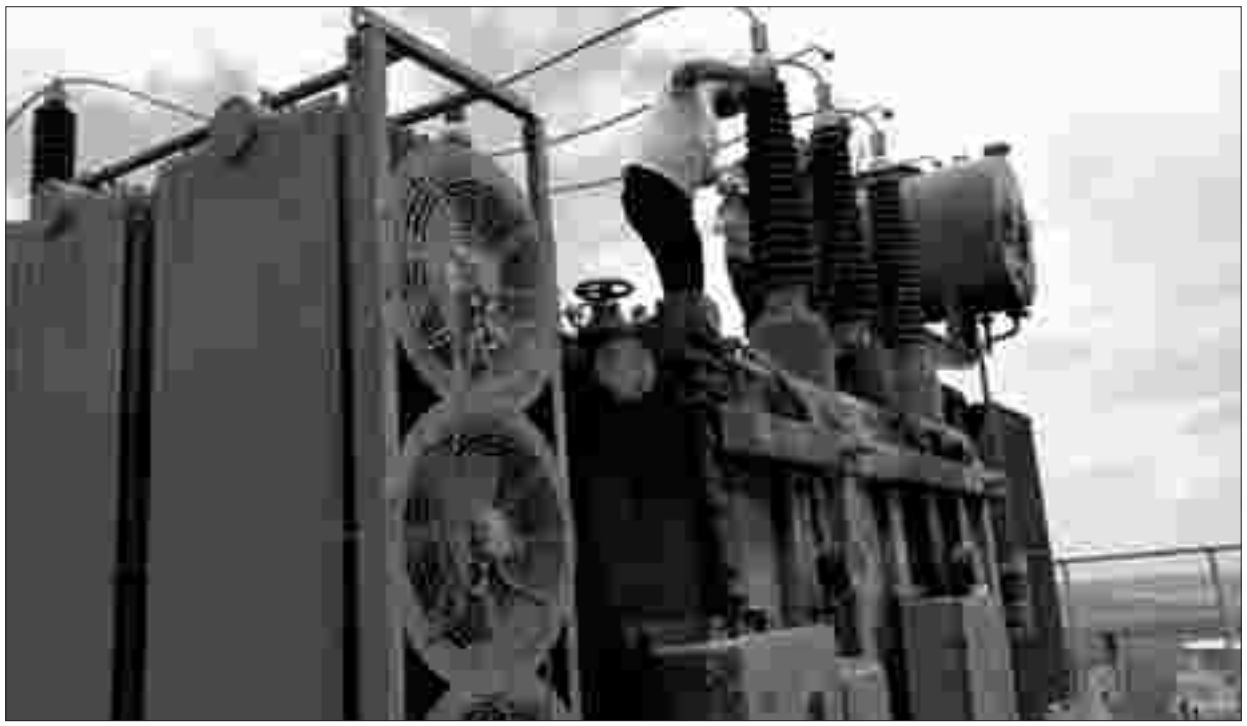


ويصف العديد من سكان المنطقة الانتقال بالمواصلات إلى دمشق بالسفرة!، آملين بعودة المواصلات إليها، بما وصفوها الله يرحم!!

قاسيون تضم صوتها للمطلب المحق الوارد في مضمون شكوى سكان ضاحية الفردوس، وذلك بتأمين وسائط النقل منها وإليها، عبر خط سير قصير وغير مكلف، والتركيز على ذلك عن طريق تخصيصها بعدد من باصات النقل الداخلي أسوة بغيرها من المناطق.

كهرباء الحسكة .. الحل ممكن

المصدر الرئيس للكهرباء في محافظة الحسكة هو عنفات التوليد في السويدية، وهذه العنفات صناعة شركة «هيتاشي» اليابانية، و«سي إيتو ليمتد» أمريكية، ولها فرع في الإمارات العربية.



■ مراسل قاسيون

المحافظة بحاجة إلى كمية كبيرة من الكهرباء لتغطية النقص الحاصل

توجد خمس عنفات في المحطة، اثنتان منها معطلتان وبحاجة إلى التأهيل والصيانة وقطع الغيار، وثلاث عنفات تعمل بجهود العمال والفنيين الموجودين في المحطة، ووزارة الكهرباء لا تتدخل بأي شيء، وكذلك الإدارة الذاتية.

أعطال وصيانة صعبة

سبب الأعطال الرئيسة في العنفات العاملة هو كونها قديمة جداً، وقدم الزيت الصناعي خاصةً، حيث تتم صيانة هذه العنفات العاملة من القطع الموجودة في العنفات المتوقفة عن العمل.

العنفتان المتعطلتان بحاجة إلى صيانة وقطع غيار لتأهيل القسم الرئيس منها، ويسميها الفنيون «بالمحور»، وهذا يتطلب نقلها إلى الإمارات لكون الشركة لها فرع هناك، أو إلى إحدى الدول الصديقة للصيانة.

كيف يتم توزيع الكهرباء من العنفات العاملة؟

ما يتم توليده من إحدى العنفات الثلاث يتم توزيعه على منطقة الشيخ حميدي دهام والقرى التابعة لها.

أما العنفة الثانية فيتم توزيع توليدها للمشاريع الاستثنائية بمحطات ضخ مياه الآبار الارتوازية لمياه الشرب وللمطاحن، أي: المشاريع الحيوية، بالإضافة إلى بعض الجهات العامة والأمنية، وبعض المواقع التابعة للإدارة الذاتية.

ليبقى توليد ما تنتجه العنفة الثالثة مخصصاً للشعب المغلوب على أمره في المحافظة، ناحية الكم الواصل إليه للاستهلاك المنزلي.

نقص في الإنتاج!

ربما تحسن وضع الكهرباء في المحافظة بعض الشيء مؤخراً، وكذلك تحسن وضع الإنتاج في محطة السويدية قليلاً، ففي البرودة يتحسن الإنتاج للكهرباء في المحطات، على الرغم أنه حتى الآن تعمل فقط ثلاث عنفات كما سلف، وهي بحاجة إلى التأهيل والصيانة وقطع الغيار وزيت صناعي خاص، وبأن قسماً من الكهرباء يأتي إلى المحافظة من سد تشرين، ولكنه يعتبر ضئيلاً.

في المقابل، في الحالة الطبيعية تستهلك المحافظة ما بين 500–700 ميغا واط، وإنتاج العنفات الثلاث العاملة في السويدية هي /65/ ميغا واط فقط، ما يعني أن الإنتاج الحالي للمحافظة بحاجة إلى كمية كبيرة من الكهرباء لتغطية النقص الحاصل بمعدلات الاستهلاك الطبيعي، وخاصة للمغلوبين على أمرهم من المواطنين.

اقتراح فني قيد الانتظار

يوجد إنتاج محلي في رميلان من الغاز المرافق لآبار النفط، إنتاج محلي واستهلاك محلي لتشغيل الآبار، وربما تستفيد منه بعض القرى الواقعة في محيط الآبار ومنطقة رميلان، حيث يمكن الاستفادة من الغاز المرافق للآبار في حقل رميلان لإنتاج الكهرباء، وذلك حسب الفنيين، عبر تركيب عنفتين في القحطانية بسبب توفر الغاز الخام.

كما ويمكن الاستفادة من إنتاج الكهرباء لتركيب دارة مركبة على العنفات في السويدية، بعد تشغيل العنفات الخمس جميعها، وفي هذه الحالة تصبح الطاقة الإنتاجية في السويدية لسبع عنفات بدلاً من الثلاث العاملة حالياً، في حال تمت صيانة العنفتين المتوقفتين عن العمل.

وقد تمت دراسة الجدوى الاقتصادية في وزارة الكهرباء من أجل ذلك، حسب ما أفادنا به بعض الفنيين، وما زالت محافظة الحسكة، ومواطنوها، قيد الانتظار.

بعضٌ من واقع التأمين الصحي في حلب!

التأمين الصحي هو أحد أنواع التأمين ضد مخاطر الظروف الصحية لدى أفراد المجتمع، كما أن الهدف منه توفير وتوزيع تكاليف الرعاية الصحية على الأفراد بشكل متساوٍ، عبر نظام التكافل القائم عليه افتراضاً.

■ مراسل قاسيون

إلا أنه في واقع الحال أصبح عبئاً على أولئك الأفراد، فقد أصبح المواطن السوري ينظر إلى كشف راتبه المصاب بهزال عضال، متفقداً ما بقي منه بعد الحسميات على بند التأمين الصحي، ليعيش حلماً لم يكتمل مع هذا الضمان الصحي الاجتماعي!.

مثال فقط!

يتوه المؤمن عليه، ويهذي، في سراديب شركات التأمين الخاصة، والتي من المفترض أنها تنظم الاستفادة من توزيع المخاطر الصحية لقاء بدل معلوم، من أجل توفير ملاذ أفضل على مستوى الرعاية الصحية الشاملة.

فشركة «إيمبا» الربحية، على سبيل المثال، تم فرض عقدها القسري على المعلمين والعاملين في قطاع التعليم، في ظل غياب، أو تغييب، دور الدولة ونقابة المعلمين، وسيطرة الأطراف الناهبة على مدرجات هذا العقد.



لقد نص العقد على أن يتم دفع جزء من تكاليف تأمين الموظفين الصحي فيما يدفعون هم المتبقي من هذه التكاليف، علماً أن أعلى سقف للتغطية هو بقيمة 150 ألف ليرة.

إلا أن الواقع يقول: إن ما يتم تغطيته لا يتجاوز الـ 5 آلاف ليرة، كما أن الاستفادة شبه معدومة، مع وجود عدد من المشكلات التي تواجهها الأقلية المستفيدة من عقد التأمين هذا.

نتائج سلبية

بعض ما تم وجرى عملياً على مستوى التغطية الصحية لقاء عقد التأمين:

أولاً: تقليص عدد الوصفات الدوائية من 12 إلى 6 وصفات سنوياً لحاملي بطاقة «إيمبا»، مع ما يرافقها أحياناً من الرفض بحجة أن الوصفة مبالغ فيها، أو صرفها بأدوية أرخص وعديمة الفائدة، وذلك بحسب أحد المؤمن عليهم.

ثانياً: الاستفادة تقتصر على من هم دون الستين من العمر، مع العلم أن المرض يزداد بعد التقاعد وتزداد أعباؤه، بما يزيد من الشعور بالخوف وعدم الأمان.

ثالثاً: ينحصر التأمين في شخص العامل، ولا يشمل أفراد أسرته بالرغم من أنه المسؤول عن معالجتهم على نفقته.

رابعاً: عدم تغطية الخدمات العلاجية والجراحية كافة مثل:

استثناء العلاجات الكيميائية والشعاعية لأمراض السرطان، بحجة وجود مشافٍ متخصصة لذلك،

ثمن القرنية، وبعض البدائل الصناعية، ونقل الأعضاء، والعلاجات الطبية للأسنان، والأمراض الوراثية، وحالات الإدمان... الخ.

وبحسب أحد المؤمن عليهم، أن البطاقة كانت تغطي الدواء لمرض الديسك، ولكن الآن لا توجد تغطية له.

من هنا يبدو أن اللجان التي شُكلت لدراسة عقود التأمين الصحي، وتحديد جوانب القصور الإداري التي تعيق الاستفادة منها، ووضع اقتراحات لمعالجتها بالسرعة الممكنة؛ ذهب عملها أدراج الريح!.

تعتزم الحكومة تخفيض أسعار بعض المواد الغذائية، ويتحدث وزير التجارة الداخلية عن الزيوت والسكر وبعض المشروبات بعد أن ثبت نسبياً انخفاض في أسعار الفروج... وأسعار الغذاء في سورية ذات هامش ربح مرتفع، ويمكن فعلاً تخفيضها، حيث تدلنا المقارنة بين الأسعار المباعة محلياً والأسعار المصدرة عالمياً بين شهري تشرين الأول 2016- 2017 على فروقات كبيرة الربح وهو الجزء الأكبر منها...

الغذاء المستورد... وربح وسطي 70%

يستحوذ الغذاء على الحصة الأكبر من إنفاق السوريين بمقدار ثلث إجمالي تكاليف المعيشة، وكذلك يستحوذ على الحصة الأكبر من المستوردات بمقدار الثلث أيضاً، وبقيمة 1,3 مليار دولار من إجمالي مستوردات عام 2016، حيث يتم تأمين الجزء الأكبر من المواد الغذائية والمواد الرئيسة الداخلة في الغذاء من الخارج، وهو ما ربط مستويات أسعار الغذاء محلياً بالأسعار العالمية، وبتقلبات سعر الصرف، وجعلها أكثر مكونات الاستهلاك اضطراباً.



■ سامر سلامة

بين العام الماضي والحالي جرت تغيرات كثيرة، حيث انخفض سعر الدولار في السوق بنسبة تقارب 8% من قرابة 550 في شهر 10-2016 وصولاً إلى 505 اليوم. وتراجعت أسعار الغذاء والمشروبات عالمياً بنسبة 2,4% ومع ذلك فإن أسعار الغذاء والمشروبات المحلية استمرت في الارتفاع خلال الفترة ذاتها بين العامين، وإن كان بنسبة 1,5%، بين شهري أيلول من العام الحالي والماضي.

السكر العالمي بـ 155 ليرة!

انخفضت أسعار السكر عالمياً بنسبة 36% خلال الفترة الممتدة بين 10-2016، و10-2017، من 0,5 دولار للكغ، لتهبط إلى 0,3 دولار للكغ. أما أسعار السكر محلياً خلال الفترة ذاتها انخفضت حوالي 18% من 350 ليرة للكغ إلى 310 ومؤخراً إلى 290 ليرة.

سعر كغ السكر عالمياً اليوم يعادل: 155 ل.س، على أساس سعر صرف الليرة مقابل الدولار: 517، بينما سعره في السوق المحلية 290 ل.س للكغ، بفارق 135 ليرة في الكغ، ليكون السعر المحلي أعلى من السعر العالمي بنسبة 87%، وقد ارتفعت مستورداته بأكثر من الربع خلال عامي 2015- 2016، حيث استوردنا بأكثر من 164 مليون دولار ومجملها تقريباً تأتي عبر لبنان.

الأرز 370 ليرة فوق السعر العالمي!

ارتفعت أسعار الأرز عالمياً بنسبة 21% من 367 دولار للطن، إلى 444 دولار للطن في تشرين الأول 2017 بينما ارتفعت أسعار الأرز المستورد في السوق المحلية بنسبة 20% من وسطي 500 ليرة للكغ، إلى 600 ليرة للكيلو، ليكون ارتفاع أسعار الأرز محلياً بنسبة زيادة السعر العالمي نفسها تقريباً، ولكن المفارقة تكمن في الفرق بين السعرين:

يعادل سعر كغ الأرز عالمياً اليوم: 229 ل.س، بينما سعره في السوق المحلية بوسطي 500 ل.س، وبفارق يصل إلى 270 ليرة في الكغ، وهو ما يعني نسبة 60% من السعر المحلي مضخمة عن السعر العالمي.

وقد حافظ إجمالي مستوردات الأرز على مستوياته بين عامي 2015-2016 وبقيت قيمة المستوردات 47 مليون دولار.

الطحين زيادة بـ 150%

تراجعت مستوردات القمح خلال الفترة بين 2015-2016 من 99 مليون دولار إلى حوالي 12 مليون دولار بنسبة انخفاض 88%! وبالمقابل ازدادت مستوردات الطحين بين عامي 2015-2016 من 102 مليون دولار وصولاً إلى 108 مليون دولار بنسبة زيادة 6% وبقيمة 6 مليون دولار مشكلة نصف مستوردات القمح.

ووفقاً لبيانات الاستيراد لأحد مستوردي الطحين خلال شهر 5-2017 بلغت قيمة فاتورة الاستيراد 4,4 مليون يورو، موزعة على 27 ألف طن، بسعر 164 يورو للطن، ليكون سعر الكغ 90 ل.س على أساس سعر صرف 553 ليرة مقابل اليورو في حينه، بينما سعر الطحين في السوق بلغ 225 ل.س، وبلغ ربح المستورد حوالي 135 ليرة في الكغ، وعليه فإن معدل الربح الذي يحققه مستوردو الطحين يبلغ 150%.

الزيوت تراجعت عالمياً وارتفعت محلياً؟

انخفضت أسعار الزيوت النباتية عالمياً خلال الفترة بين 2016- 2017. حيث انخفض زيت الصويا عالمياً بنسبة 5% من 757 دولار للطن، وصولاً إلى 726 دولار للطن، وبالنسبة نفسها تقريباً انخفض زيت دوار الشمس من 998 دولاراً للطن إلى 936 دولاراً.

بالمقابل كانت هناك زيادة في أسعارها محلياً، حيث ارتفع سعر الكغ من زيت الصويا من 480 ليرة وصولاً إلى 575 ليرة، وارتفع زيت دوار الشمس من 600 ليرة وصولاً إلى 725 ليرة، لتكون نسبة الزيادة في أسعار الزيوت محلياً بحوالي 20%، بالمقارنة مع السعر العالمي:

سعر كغ زيت الصويا عالمياً اليوم يعادل: 375 ل.س، بفارق 200 ليرة في الكغ، وهو ما يعني نسبة 35% من السعر المحلي مضخمة عن السعر العالمي، أما زيت دوار الشمس عالمياً يعادل 484 ل.س، بفارق 241 ليرة في الكغ.

تراجعت مستوردات الزيوت النباتية حوالي 18% بين عامي 2015- 2016 من 235 مليون دولاراً إلى 194 مليون دولار، القسم الأكبر زيت دوار الشمس بحوالي 129 مليون دولار، ليحقق استيراده ربحاً لتجاره بمعدل 50%.

الشاي أغلى من العالمي بـ 1635 ليرة!

ارتفعت أسعار الشاي عالمياً من 3,4 دولار للكيلو غرام، إلى 3,8 دولار للكيلو غرام في شهر 10-2017، بزيادة قدرها 12%، بينما ارتفع السعر المحلي من 2300 ليرة للكيلو، وصولاً إلى 3600 ليرة للكغ خلال الفترة ذاتها، بنسبة ارتفاع 56,5% .

سعر كغ الشاي عالمياً اليوم يعادل: 1965 ل.س، بينما سعره في السوق المحلية 3600 ل.س، بفارق 1635 ليرة في الكغ، السعر المحلي أعلى من السعر العالمي بنسبة 83%.

معدل الربح العالي انعكس في زيادة مستوردات الشاي من 52 مليون دولار في 2015 إلى 57 مليون دولار في 2016 بزيادة قدرها 10%.

الربح من تجارة الغذاء في 2016 قد يصل لمليار دولار!

القهوة المحلية ضعف العالمية!

انخفضت أسعار القهوة عالمياً من 3,9 دولار للكغ، إلى 2,8 دولار للكغ، بنسبة انخفاض 28% بين شهري 10: 2016-2017، بالمقابل ارتفع السعر المحلي من 2400 ليرة وصولاً إلى 3000 ليرة وسطياً في عام 2017، بنسبة ارتفاع 15%.

سعر كغ القهوة عالمياً اليوم يعادل: 1450 ل.س، بينما سعره في السوق المحلية 3000 ل.س، بفارق 1550 ليرة في الكغ، والسعر المحلي أعلى من السعر العالمي بنسبة 106%.

الموز 200 فوق السعر العالمي

مستوردات الموز في زيادة مستمرة منذ عام 2013، فقد ازدادت من 14,7مليون دولار في 2013 وصولاً إلى 18 مليون دولار في 2016 بزيادة قدرها 22%.

بلغ سعر كغ الموز المستورد وسطياً خلال الربع الثالث من العام الحالي حوالي 950 ل.س، بينما السعر العالمي خلال الفترة ذاتها بلغ 1098 دولار للطن، سعر الكغ حوالي دولار، وهو ما يعادل 517 ل.س، والسعر المحلي أعلى من السعر العالمي بحوالي 200 ليرة في الكغ، وبنسبة زيادة قدرها 84%.

أعلاف الدواجن الربح نصف السعر

انخفضت الأسعار العالمية للذرة الصفراء وكسبة الصويا بنسبة هامة، وهي من أهم المكونات المستوردة لأعلاف الدواجن، حيث تراجعت أسعار الصويا خلال سنة بنسبة 25% والذرة بنسبة 12%. حيث سعر طن الذرة الصفراء: 157 دولاراً للطن، وحوالي 80 ليرة للكيلو غرام، بينما سعره المحلي يبلغ 120 ليرة بأقل الأسعار. بالمقابل فإن السعر العالمي لطن كسبة الصويا قد بلغ 330 دولاراً للطن، وحوالي 170 ليرة للكغ، أما سعره المحلي فيبلغ بأقل الأسعار 240 ليرة للكغ.

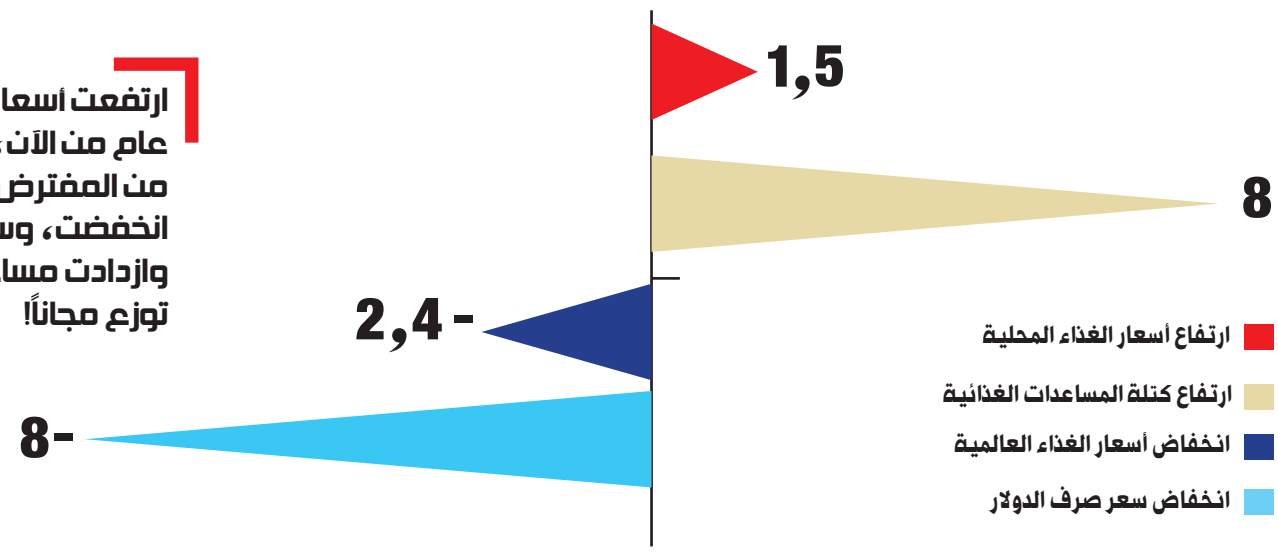
والسعر المحلي أعلى من السعر العالمي بنسبة 46% في الذرة الصفراء، ونسبة 40% تقريباً في الصويا.

ربح مليار دولار

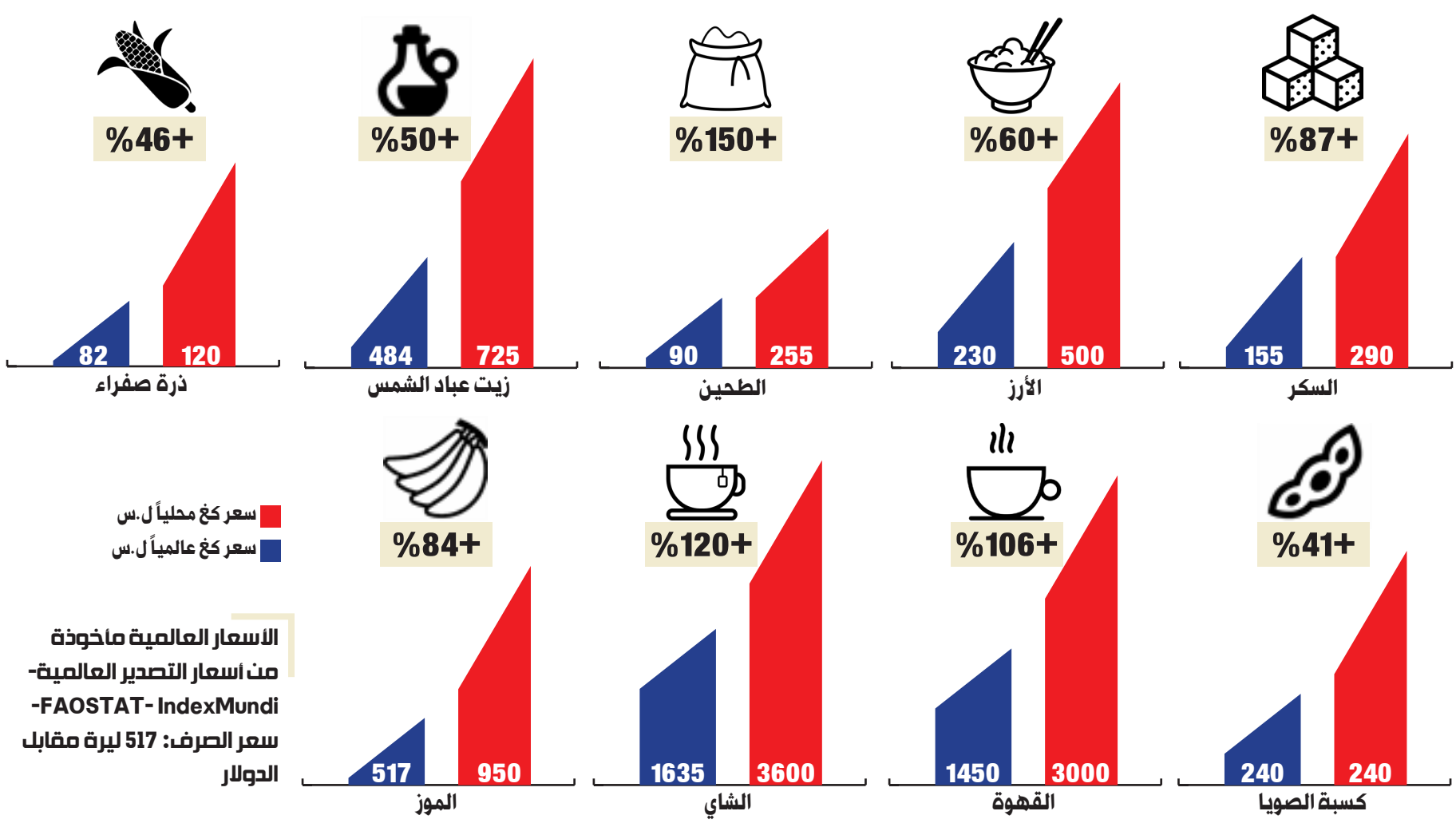
إن أخذ وسطي معدل الربح في كل مادة من هذه المواد، يعطي معدل ربح لتسعة مواد مستوردة أساسية 82% وإذا ما اعتبرنا أن كلف الشحن تشكل نسبة 10%، بين أنواع الشحن المختلفة، فإن ربحاً يقارب 70% وسطياً، يعني أننا استوردنا مواد غذائية بـ 1,4 مليار دولار، والربح العائد منها مليار دولار!

أسعار الغذاء المحلية ترتفع رغم كل المؤشرات!

ارتفعت أسعار الغذاء المحلية بنسبة 1,5% خلال عام من الآن، رغم أن كل المؤشرات تقول بأنه كان من المفترض أن تنخفض: فأسعار الغذاء العالمي انخفضت، وسعر الدولار في سورية انخفض، وازدادت مساعدات الغذاء الدولية التي يفترض أن توزع مجاناً!



نسبة ارتفاع أسعار البيع المحلية عن أسعار التصدير العالمية



الأسعار العالمية مأخوذة من أسعار التصدير العالمية- FAOSTAT- IndexMundi-

سعر الصرف: 517 ليرة مقابل الدولار



استيراد بقرابة 1,4 مليار دولار

%82
المعدل الوسطي للربح
↓
%10-
كلف الشحن
↓
%72
المعدل الوسطي لصافي الربح

مليار دولار ربح!

«بلاد الظل»

3 ملايين سوري من المشتغلين في عام 2010 كانوا يعملون في القطاع غير المنظم، أي: أن اقتصاداً كان قادراً على تشغيل نسبة 60% من العاملين السوريين كان ينمو ويتوسع في الظل... هذا ما قدرته بعض الدراسات السورية عن «اقتصاد الظل» قبل الأزمة، وما وصل بتقدير آخر اليوم إلى نسبة 78% من إجمالي الدخل الناجم في سورية.



■ عشتار محمود

لماذا يبتعد النشاط الاقتصادي السوري عن العلاقة مع المؤسسات المختلفة لجهاز الدولة؟ وربما السؤال الأكثر صحة: لماذا قد يتعامل معها؟!

على ماذا تدل «غلبة» اقتصاد الظل؟

عندما نقول: اقتصاد الظل، فإن هذا يعني: أن 60% وصولاً إلى قرابة 78% من النشاط الاقتصادي، أي: حياة الناس ودخولهم وظروف عملهم، لا تحصى ولا تتوفر معلومات عنها، أي: مجهولة إحصائياً، وستفقد بالتالي السياسات الاقتصادية والاجتماعية أو حتى القانونية فاعليتها، وقد تكون هذه أهون الشرور!

ثم إن هناك كتلة هامة من الضرائب لن تجبى من الأعمال الناشطة في الظل، وتتراجع الإيرادات العامة، والإنفاق العام وهلم جراً... كما أن هذا النشاط العامل في الظل لا يحكمه أي قانون، ولو شكلياً، سوى قوانين السوق والقوة، فلا ضمانات لعمّاله ولا حقوق، وكلّما توسّع ساهم بتشغيلَ المهمشين، ولكنّه حافظ على تهميشهم وهشاشة استقرارهم، وأثّر على أجور العاملين في السوق النظامية وخفضها.

والأهم: أن هذا الاقتصاد العامل في الظل لا يمتلك القدرة على التوسع إلا أفقياً، وبمستوى محدد من النشاط الاقتصادي، فلا يستطيع أن يحقق نقلات تكنولوجية نوعية في القطاعات، وهو يعتمد على تقليص الأجور بالدرجة الأولى، بالتالي الإنتاجية فيه منخفضة، وهو يرتبط بالإنتاج البسيط والصغير العامل على هامش قطاع الصناعة، وبالخدمات، وهو تعبير عن مستوى تخلف الأداء الاقتصادي، وعن سيادة الإنتاج الصغير البسيط ذي القيم المضافة المنخفضة.

وأخيراً والأهم: إن هذا النشاط يعتبر واحةً غنّاء للفساد، حيث تتربص به قوى الفساد التي «تلوّح بالقانون» لتغنم من المنتجين والأموال العاملة دون ترخيص أو تنظيم، والضرائب التي لا يدفعها هؤلاء للمال العام، يدفعونها لقوى الفساد التي تغطي عنهم، والتي توظف أموالها أيضاً في الظل.

وعندما يكون جلّ النشاط الاقتصادي محكوماً بالدفع لهؤلاء، ومصدر دخل لهم، ومحكوماً بأداء إنتاجي اقتصادي ضعيف وغير قابلٍ للتطور والتوسع، فإن اقتصاداً كالاقتصاد السوري بنسبة 60–78% قطاع ظل، وظروف حرب، يصبح ملاذاً لاستقرار الاستثمار في الأنشطة الإجرامية وغير المشروعة.

إذاً النسبة الكبرى لاقتصاد الظل في سورية قبل الأزمة وخلالها، هي واحدة من التعبيرات الهامة: عن فقدان الارتباط مع جهاز الدولة والمؤسسات، وعن عدم كفاءة الإحصاء والسياسات، وعن تخلف وتراجع البنية الاقتصادية الإنتاجية، وعن وضع استقرار هشٍّ للنسبة العظمى من العاملين بأجَر في هذا القطاع، وعن حصة هامة للفساد من التغطية على أكثر منْ نصفَ الاقتصاد السوري، وعن فرصة هامة لرؤوس الأموال الإجرامية لتعمَل فيً بلاد أكثر من نصف اقتصادها مخفي ومحمي بقوة الفساد، وتتوفر لديها الشريحة الأوسع من القوى العاملة السورية التي تبحث عن أي مصدر دخل.

كيف نشأ ولماذا توسع؟!

يبتعد النشاط الاقتصادي عن العلاقة مع المؤسسات، وما يتطلبها من تنظيم وترخيص وإحصاء وجباية، لسبب بسيط أن هذه العلاقة لم تعد تحقق له المنفعة، بل تشكل عبئاً اقتصادياً عليه.

فجهاز الدولة ومؤسساته الاقتصادية، لم تعد المحرك الأساسي لتوليد الثروة الجديدة، وخلق القيم المضافة، وبالتالي ليست عنصر جذب للموارد الاجتماعية متمثلة برؤوس الأموال، وبالقوى العاملة. فعندما تتراجع المساهمة في التكوين الرأسمالي من 64% إلى 40% خلال عشرة أعوام بين 2000–2010، فهذا يعني أن الثروة تنتج في مكان آخر، والحافز الأساسي للتفاعل مع المؤسسات قد فُقد.

لم يكن المال العام محفزاً للعملية الإنتاجية، ولم يجذب الموارد لتعمل بالضوء، وتكسب من العلاقة مع المؤسسات، بل على العكس فالفساد المتحكم بهدر جزء كبير من المال العام كان يحفز قطاع الظلَ، ويتغذى من وجوده.

لا يمكن أن ينفصل توسع قطاع الظل عن توسع حصة الفساد فهو ينهب المال العام ويقلل فعاليته ويبيع لسوق الظل ويأخذ منها الحصص والأتاوات

إذا قيمنا عملياً المحفزات التي تدفع قطاع الأعمال الصغيرة والكبيرة للتعامل مع المؤسسات، لم يكن هناك دافع جدي سوى الميزات النسبية المتعلقة بقطاع الطاقة: دعم الكهرباء والمحروقات الذي كان يتراجع قبل الأزمة، والأهم: أنه كان من الممكن الحصول عليه عبر «سوق ظل المال العام»، أي: عبر العلاقة مع الفساد الذي يتحكم بتوزيع جزء هام من المحروقات، والذي يستطيع أن يغطي على عمليات سرقة الكهرباء الواسعة التي تحدث في القطاع المنظم وغير المنظم. والأمر ذاته في التجارة على سبيل المثال، حيث كلما توسعت السوق التي تحتاج للطرق غير النظامية للعلاقة مع الخارج، كلما وجد الفساد فرصة في تأجير المعابر والتحاصص من البضائع العابرة ضمنها. وهكذا فإن المهدور من المال العام عبر الفساد، يتحول إلى سوق الظل مقابل ربحٍ وحصةٍ للفساد.

ويصبح توجه الموارد إلى العمل في الظل موضوعي، طالما لا يتواجد سوى الكثير من العراقيل البيروقراطية، والكلف في العلاقة مع المؤسسات، بينما تتواجد فرصة لتخفيض التكاليف في الظل، مقابل حصة للفساد يفاضل السوريون أنهم كانوا سيدفعونها مرغمين بهذا الشكل أو غيره!

الفساد الكبير «يمصّ دمَ» الجميع!

لا يمكن أن ينفصل توسع قطاع الظل، عن توسع حصة الفساد وتحوله إلى محدد لعمل المنظومة الاقتصادية، فالفساد ينهب المال العام ويقلل فعاليته، ويبيع لسوق الظل ويأخذ منها الحصص والأتاوات، ويشغّل أمواله فيها. ويصبح أكثر من نصف الموارد وقوى العمل السورية مدفوعة موضوعياً للعمل في الظل، هناك حيث يتوسع إنتاج الثروة وحيث تدور... فـ 48% وأكثر من 1,3 مليون من العاملين في القطاعات الإنتاجية «زراعة+صناعة+بناء+نقل وتخزين» كانوا يعملون في الظل في عام 2010و700 ألف منهم يحملون شهادة ابتدائية أو ما دون، وبالمقابل نصف الإنتاج الحقيقي كان ينتج هناك تقريباً، ولكن بمعدلات إنتاجية وأداء وأجور أقل. ويشكل ما سبق كلّه منَ هدر المال العام، وعمل أغلب القطاع الخاص في الظل، بيئة كابحة لأي تطور إنتاجي ومعيقاً لرفع مستوى الإنتاج والإنتاجية، وبالمقابل هي بيئة غنية لعمل المال غير المشروع، وبيئة هشة اقتصادياً واجتماعياً، وجاهزة لاستقبال أي نشاط إجرامي كما في التحول الذي حصل خلال الأزمة...

هل من حل اقتصادي؟!

عندما تكون المشكلة كما في «قطاع الظل» ذات نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية، فإن حلها لا يمكن أن يكون اقتصادياً فقط.

فلن نستطيع أن ننقل الموارد لتعمل في الضوء، إلا إذا خلصنا البلاد من «العفن» الناشئ عن نهب الفساد الكبير للموارد العامة، وتسلطه على الموارد والقوى العاملة التي تعمل في الظل، ساعية نحو رزقها. وعملية التخلص من الفساد الكبير عملية اجتماعية سياسية، ستتيحها المراحل القادمة.

ولكن ينبغي البحث عن حلول اقتصادية في تلك الظروف تؤمن: 1– استعادة الأموال الكبرى التي نهبها الفساد وبيّضها 2– استخدام سلطة المال العام على النقد وإصداره، وعلى الطاقة وإنتاجها وتوزيعها لربط كل النشاط الاقتصادي بالمؤسسات 3– استخدام الموارد العامة لتحفيز إنتاجي للنشاط الاقتصادي بدعمٍ وتمويل تكنولوجي مربوط بالحسابات النظامية للمنتجين الفعليين... وغيرها الكثير من المحددات التي ستخلقها اللحظة الراهنة، ولكنها تقوم بالجوهر على توسيع الموارد العامة، ووضعها تحت سلطة الشعب.

الإنتاج الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية



بلغ الناتج الإجمالي العالمي لعام 2016: 75,5 تريليون دولار– ألف مليار، بالأسعار الجارية للدولار حالياً- والولايات المتحدة لا تزال المساهم الأكبر به بمقدار 18,5 تريليون ونسبة 24% أي: قرابة الربع...

■ ليلى نصر

ولكن ماذا بشأن الإنتاج الاقتصادي الحقيقي في القطاعات المولدة للثروة مثل: الزراعة– الصناعة– الإنشاء– البنى التحتية، كم تبلغ مساهمة الولايات المتحدة بمقاييس الإنتاج الفعلي؟!

تساهم كل من الزراعة والصناعة بمجمل قطاعاتها بنسبة 36,5% من الناتج الإجمالي العالمي، أي: من مجموع القيم المضافة المنتجة عالمياً، بينما نسبة 63,5% تعود إلى قطاعات الخدمات بأنواعها، ومن ضمنها بالدرجة الأولى القطاعات المالية، والتجارة، والنقل، والإعلام.

أي: من ضمن 75,5 تريليون دولار منتجة عالمياً في عام 2016، هناك 4,7 تريليون أنتجت من الزراعة، و12 تريليون دولار تأتي من قطاع التصنيع الذي يشمل الصناعات التحويلية كلها ومن بينها تكرير النفط، إضافة إلى 10,8 تريليون دولار تتوزع بين قطاع الإنشاء، والطاقة، والمياه. بينما قرابة 48 تريليون دولار عالمياً، أتت من قطاعات الخدمات بأنواعها.

وبمقاييس إنتاج الثروة الفعلية، أي: حيث يساهم العمل البشري بتفاعله مع الآلات وعناصر الطبيعية لينتج منتجات جديدة فيها قيمة جديدة، فإن الإنتاج الفعلي يكمن بشكل أساسي في القطاعات الثلاثة: الزراعة، والتصنيع، وخدمات البنى التحتية، أي: أن القيم الجديدة المنتجة فعلياً تبلغ قرابة ثلث الناتج العالمي فقط.

خمس الإنتاج الأمريكي... إنتاج حقيقي!

وبالعودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، الاقتصاد الأقوى عالمياً حتى الآن، فإن مساهمته في هذه القطاعات الأساسية، وفي إنتاج الثروة الحقيقية، أقل من مساهمته في مجمل الدخل العالمي.

حيث يتوزع الناتج الأمريكي في عام 2016 والبالغ 18,5 تريليون دولار، على ثلاثة أبواب: الأول: هو الزراعة وبنسبة لا تتعدى 1,1% من إجمالي الناتج الأمريكي، وقيم بلغت في عام 2016: 0,2 تريليون دولار. أما التصنيع فيساهم بنسبة 12%، وقيم مضافة بلغت 2 تريليون دولار، وفي باقي فروع الصناعة من بنى تحتية وطاقة وغيرها فإن النسبة تبلغ 7,4% وقيم مضافة بلغت: 1,3 تريليون دولار.

أما الجزء الأعظم من الناتج الأمريكي وبنسبة 79,5% فهو في قطاع الخدمات بأنواعها، وبقيم مضافة بلغت: 14,7 تريليون دولار. ما يعني أن إنتاج الثروة الفعلية يشكل قرابة خمس الإنتاج الأمريكي فقط.

12% من الإنتاج الحقيقي العالمي

وإذا ما نظرنا إلى إنتاج القطاعات الحقيقية في الولايات المتحدة، ومساهمته من الناتج العالمي في هذه القطاعات، ومقارنته مع الإنتاج الصيني فيتبدى لنا التالي:

تساهم زراعة الولايات المتحدة بنسبة 6,4% من القيم المضافة في القطاع الزراعي عالمياً، بينما تساهم الصين بنسبة 30,6% وبقيم مضافة بلغت 0,95 تريليون دولار.

أما في مجمل قطاع الصناعة: «التصنيع والبنى التحتية والإنشاء»، فإن مساهمة الولايات المتحدة عالمياً تبلغ قرابة 20% وقرابة 3,3 تريليون دولار، بينما تساهم الصين بنسبة 22%، وبمقدار 4,4 تريليون دولار.

أما مساهمتها الإجمالية في ناتج القطاعين معاً عالمياً تشكل 12% من الناتج الحقيقي العالمي، بينما مساهمة الصين في ناتج القطاعات الحقيقية العالمية تبلغ: 19,5%.

الحفاظ على التصنيع ومتغيرات كبرى

تحافظ الولايات المتحدة على معدل نمو في قطاع التصنيع، متقارب مع معدل نمو الناتج الإجمالي، ففي دراسة أمريكية للفترة بين 1987–2011، نما الناتج الإجمالي الأمريكي بمعدل 2,5%، ونما ناتج قطاع التصنيع التحويلي بنسبة 2,6%.

ولكن هذا النمو يعتمد على قطاع أساسي، وهو ما يصنف بقطاع الكمبيوترات والإلكترونيات، الذي نما ناتجه خلال الفترة ذاتها بمعدل وسطي سنوي 19,5%.

بينما قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية، أو ما يسمى بغير المعمرة، فقد نما بمعدل لا يتجاوز 0,7% سنوياً خلال الفترة ذاتها.

ترافقت هذه العملية مع مستوى عال من التكثيف الرأسمالي، وتراجع التشغيل في قطاع التصنيع، بمقدار الثلثين، حيث إن أكثر من 17 مليون عامل في التسعينيات كانوا يعملون في شركات التصنيع الأمريكية، تقلصوا خلال الفترة بين 2005– 2011 إلى 5,7 مليون عامل.

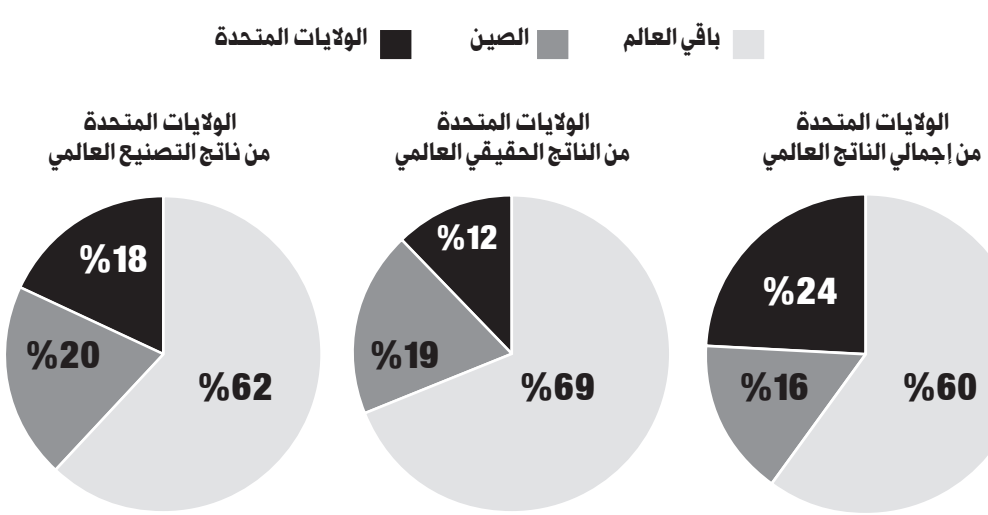
وفي المقابل تضاعفت كثافة رأس المال الموظف في قطاعات التصنيع، مقابل كل ساعة عمل بنسبة 243% خلال الفترة بين 1990– 2010 ثم توقف تكثيف رأس المال منذ الأزمة المالية العالمية في قطاع التصنيع الأمريكي ولم يتوسع إلا بمعدل 3% حتى عام 2016 ما يشير إلى تراجع معدل الربح.

قطاع التصنيع الأمريكي استمر بالنمو خلال مرحلة توسع القطاع المالي العالمي، وتحديداً في قطاع السلع المعمرة، الذي يتضمن إنتاج وسائل الإنتاج، وتحديداً في قطاعات التكنولوجيا العالية في الكمبيوترات والإلكترونيات. واعتمد نمو هذا القطاع على تكثيف عالٍ في رأس المال، وتراجع في معدلات التشغيل.

إلا أن هذا القطاع يعتبر مساهماً أساسياً في العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن واردات قطاع التصنيع العالمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فاقت صادراته بمقدار 460 مليار دولار في عام 2012 وبلغ العجز نسبة: 23% تقريباً من ناتج هذا القطاع.

لدى الولايات المتحدة قطاع تصنيعي هام: 2 تريليون دولار، هو الثاني من حيث التصنيع العالمي بعد الصين: 2,8 تريليون دولار. تعتمد الصناعة الأمريكية على كثافة تكنولوجية، وكثافة رأس مال استثنائية، تضاعفت مرتين وثلث خلال عقدين من الزمن، وبالمقابل تخلت عن ثلثي عمالها. ويتركز التصنيع الأمريكي في قطاعات إنتاج وسائل الإنتاج وتحديداً الكمبيوترات والإلكترونيات، وبالمقابل تستورد الولايات المتحدة جزء هام من الصناعات الأخرى، ما جعلها تخسر ربع القيم المضافة من إنتاجها التصنيعي بالفوارق بين صادرات وواردات التصنيع.

ولكن هذا التصنيع الهام لا يشكل إلا نسبة 12% من الناتج الإجمالي الأمريكي الذي يعتمد على قطاع المال بالدرجة الأولى، وقد حرصت الولايات المتحدة خلال عقود على الحفاظ على ميزاتها التصنيعية، من خلال عوائد القطاعات الأخرى كالمال والخدمات، ولكنها منذ الأزمة المالية العالمية بدأت تقلل من التكثيف الرأسمالي في هذا القطاع، ما ينذر بتراجع معدلات نموه المعتمدة على إنتاجية رأس المال...



حماة... «القبض على ميكس»

تصريحات محافظ حماة حول ضبطه لبعض المشروبات المخالفة، «طاقة مع كحول»، في واحدة من المدارس في المحافظة على إثر جولة قام بها منذ ما يقرب الأسبوع، مع غيرها من المخالفات الأخرى، لابد لها من أن تعيد تسليط الأضواء على هذه الظاهرة السلبية التدميرية.



■ سمير علي

فموضوع انتشار مشروبات الطاقة المخلوطة بالكحول بين الشباب، وخاصة شريحة الطلاب، مع آثاره وتداعياته السلبية، الآنية والمستقبلية، أصبح أمراً فاضحاً، والأكثر سوءاً هو البيع العلني لهذه المشروبات بغض النظر عن أعمار المستهلكين.

انتشار في الأسواق؟

هذه المشروبات، بتعدد مسمياتها ومصادرها، كانت مثار حفيظة بعض الجهات الرسمية، كما تناقضت وتعارضت تأويلاتها حول السماح باستيرادها من عدمه خلال سنوات ماضية، بين الصحة والاقتصاد.

فالمشروبات الكحولية لها مستوردون كما لها أماكن محددة للبيع والتداول، أما مشروبات الطاقة فقد وجدت في الأسواق استيراداً، مع وجودها أيضاً عبر طرق التهريب، لتتوج هذه المشروبات بما سمي بالـ «ميكس»، وهو عبارة عن مشروب طاقة مخلوط بكمية من الفودكا، يدخل بعضه استيراداً تحت مسمى مشروبات الطاقة، إلا أنه يصعب معه تحديد هوية ومواصفة ومسؤولية وجهة رقابة ومتابعة هذه المشروبات والأماكن المخصصة لبيعها، حتى وصلت هذه المشروبات إلى المحلات والأكشاك، لتباع إلى الشباب والصغار علناً ودون أي إحساس بالمسؤولية، علماً أن بعض هذه المشروبات يدخل عبر طرق التهريب بشكل غير نظامي كذلك الأمر، ما يعني بأنها بعيدة عن الرقابة الصحية والغذائية والدوائية، لا من حيث المواد الداخلة في تكوين هذه المشروبات، ولا من حيث تأثيرها وتداعياتها، ولا من حيث مواصفاتها ومصدرها، ولا من حيث سعرها أخيراً.

غزو رغم التحذيرات!

منذ عام 2011 حذرت وزارة التربية من بيع وتداول مشروب الطاقة XXL في المدارس جميعها، وطلبت من مديرياتها في المحافظات توجيه المدارس كافة عدم بيع وتناول مشروب الطاقة «XXL VODKA MIX » مضافاً إليه الكحول حفاظاً على صحة الطلبة لما له من آثار سيئة وغير صحية.

وقد رفضت وزارة الصحة في وقت سابق تسجيل أو استيراد مشروبات الطاقة مع الكحول، وحذرت من تداولها، وذلك حفاظاً على صحة المواطن.

إلا أن ذلك لم يمنع من وجود هذه المشروبات بأنواعها ومسمياتها العديدة في الأسواق، والنتيجة أن هذه المشروبات غزت الأسواق، وأصبحت متداولة بكثرة بين أوساط الشباب والطلاب، فيما تترجم كميات الاستهلاك المتزايدة منها على شكل أرباح في جيوب التجار والمستوردين والمهربين، الذين لا يعنيهم من أمر آثارها ونتائجها وتداعياتها، إلا هذه الأرباح.

سلبيات وأضرار

مشروبات الطاقة لها العديد من السلبيات على صحة الإنسان حسب بعض الدراسات، اعتباراً من آلام الصدر، مروراً بارتفاع الضغط الشرياني، وصولاً إلى التهيج والتوتر والقلق والذعر والهلوسة وربما الصرع، وليس انتهاءً بعدم انتظام ضربات القلب ما قد يؤدي إلى السكتة القلبية، وذلك بسبب ارتفاع نسبة مادة الكافيين في هذه المشروبات.

أما مشروبات الطاقة المخلوطة بالكحول فتضاعف تلك التأثيرات السلبية، بالإضافة إلى ضعف القدرة على التركيز والاستيعاب، مع التراجع في القدرة البصرية، ما يؤدي إلى التشويش وفقدان السيطرة، مع عدم تغييب السلبية الناجمة عن تكرار الاستهلاك وصولاً للإدمان على هذه المشروبات في الكثير من الأحيان.

وقد نقلت إحدى الصحف الرسمية منذ عدة أعوام، عن أحد أعضاء الوكالة الدولية للمنشطات والتغذية الرياضية قوله: «إن 18 دولة في أوروبا وآسيا اتخذت قراراً بمنع استخدام مشاريب الطاقة والتسويق والإعلان لها، خاصة للرياضيين وطلاب المدارس والجامعات وأصحاب الأمراض المزمنة».

الجيل المستهدف

ولعل الكثير منا شاهد هذه المشروبات في المحلات والأكشاك، كما شاهد مجموعات الشباب المنتشرة وهي تحتسيها في الشوارع والحدائق العامة، والأخطر أنها وصلت إلى المدارس والجامعات.

لنصل إلى خلاصة أن ما يتم على مستوى كثافة الدعايات والترويج لهذه المشروبات، بأنواعها ومسمياتها العديدة، وخاصة بين أوساط الشباب، مع توفرها في الأسواق والمحلات والأكشاك بألوانها وعبواتها الجذابة، وبتضافرها مع المزيد من الاعتقاد بأن هذه المشروبات تزود الشباب بالطاقات المتفجرة، ليست إلا أدوات من أجل جني الأرباح على حساب صحة وسلامة المستهلكين عموماً والشباب خصوصاً، بالإضافة للسلبيات على مستوى الاقتصاد الوطني في ظل وجود كميات مهربة من هذه المشروبات في الأسواق.

ولا يمكن أن نستخلص إلا نتيجة واحدة بعد ذلك، وهي: المزيد من تدمير هذا الجيل المستهدف براهنه ومستقبله، والزج به نحو المزيد من التهميش والجهل، بل والمرض والإدمان، خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار وجود الأصناف العديدة من المخدرات الموجهة لهذا الجيل كذلك الأمر، مع عدم اغفال الواقع الاقتصادي الاجتماعي العام الذي ينحو باتجاه المزيد من البطالة والإفقار والعوز، مع التداعيات السلبية لذلك على الشباب وطموحهم ومستقبلهم، في دفع إضافي نحو التهميش.

والسؤال الهام بعد ذلك كله: لماذا هذا التراخي الرسمي في التعاطي مع هذه الظاهرة الفاضحة والمدمرة، بمقدماتها ونتائجها وتبعاتها؟

أم أن مصالح بعض التجار والمهربين أهم من مستقبل الشباب والبلد؟!

سلبية أسباب الوزارات «الموجبة»

تعكف الجهات العامة «وزارات- مؤسسات- شركات- وغيرها» عند تقدمها باقتراحات إلى رئاسة مجلس الوزراء، من أجل إجراء بعض التعديلات على المراسيم أو القوانين، أو غيرها من التشريعات الأخرى، بإرفاقها بما يسمى: الأسباب الموجبة.

■ نواتر الدمشقي

لعل المتابع يلحظ أن جلّ التعديلات المقترحة خلال السنوات الماضية كان جوهرها: إما زيادة على الرسوم أو الاقتطاعات أو الضرائب، وإما المزيد من هوامش حرية الحركة الاقتصادية لشريحة كبار أصحاب رؤوس الأموال على اختلاف تسمياتهم وتوصيفاتهم، شركات_ تجار_ مستوردون_ مصدرون_ وغيرها من التسميات»، مع بعض الاستثناءات القليلة غير ذلك، ربما.

جيوب مفقرة!

تلك الأسباب الموجبة غالباً ما تكون مختصرة، وتقتصر بغالبيتها على بعض العبارات المكررة بمعناها ومحتواها مثل: «نظراً للتطور الجاري...»، «تماشياً مع المتغيرات...»، «رفد الخزينة العامة بالموارد..»، وغيرها الكثير من العبارات التبريرية الأخرى.

واختصاراً نقول: إن المحصلة والنتيجة شبه المطلقة، هي: إقرار ما يتم اقتراحه من الجهات العامة، عبر توصيات غالباً ما تكون من اللجنة الاقتصادية، كونها بجلّها كما أسلفنا قائمة على «الرسوم_ والاقتطاعات_ والضرائب_ وغيرها»، والنتيجة المطلقة الأخرى، هي: أنّ مفقري الحال يزداد إفقارهم مع كل تعديل أو مقترح، عبر المزيد من سحب ما في جيوبهم، لتستقر في جيوب الأثرياء، أما موضوع إيرادات الخزينة، الذي يتم التغني به دائماً، فهو بالمطلق من جيوب هؤلاء بالدرجة الأولى دون سواهم.

مفارقات تفقأ العين!

سوف نتساءل كما غيرنا: عن دور الحكومة، واللجنة الاقتصادية، التي توصي بالتعديلات المقترحة من الوزارات والجهات العامة والخاصة، كما توافق على أسبابها الموجبة؟ والتي تتمحور بغالبيتها حول: متغيرات الواقع الراهن، ومتغيرات الأسعار، والتكاليف والخدمات المقدمة، وغيرها الكثير من العبارات، بما فيها زيادة إيرادات الخزينة العامة كما أسلفنا، وذلك من أجل رفع سعر مادة ما أو خدمة ما، أو زيادة في الرسوم المستوفاة من هذه الجهة أو تلك، أو إضافة مطرح ضريبي جديد، وغيرها من بوابات جهنم المفتوحة بوجه الفقراء ومعيشتهم، ولو ظهرت على غير ذلك من لبوس.



كيف لا؟ وكلنا يعلم أن ما سبق كله تتم جبايته بالمحصلة من جيوب فقراء الحال من محدودي الأجر ومعدوميه، بمقابل إغفالها المتعمد لواقع وظروف معيشة هؤلاء المفقرين، وكأنهم من خارج الزمان والمكان، كما من خارج مسؤولياتها وواجباتها، وكأنهم محصنون من التأثر بالمتغيرات التي تعتبر مبررات مشروعة هنا، وغير منظورة وغير مبررة هناك.

شريحة مظلومة ومنهوبة

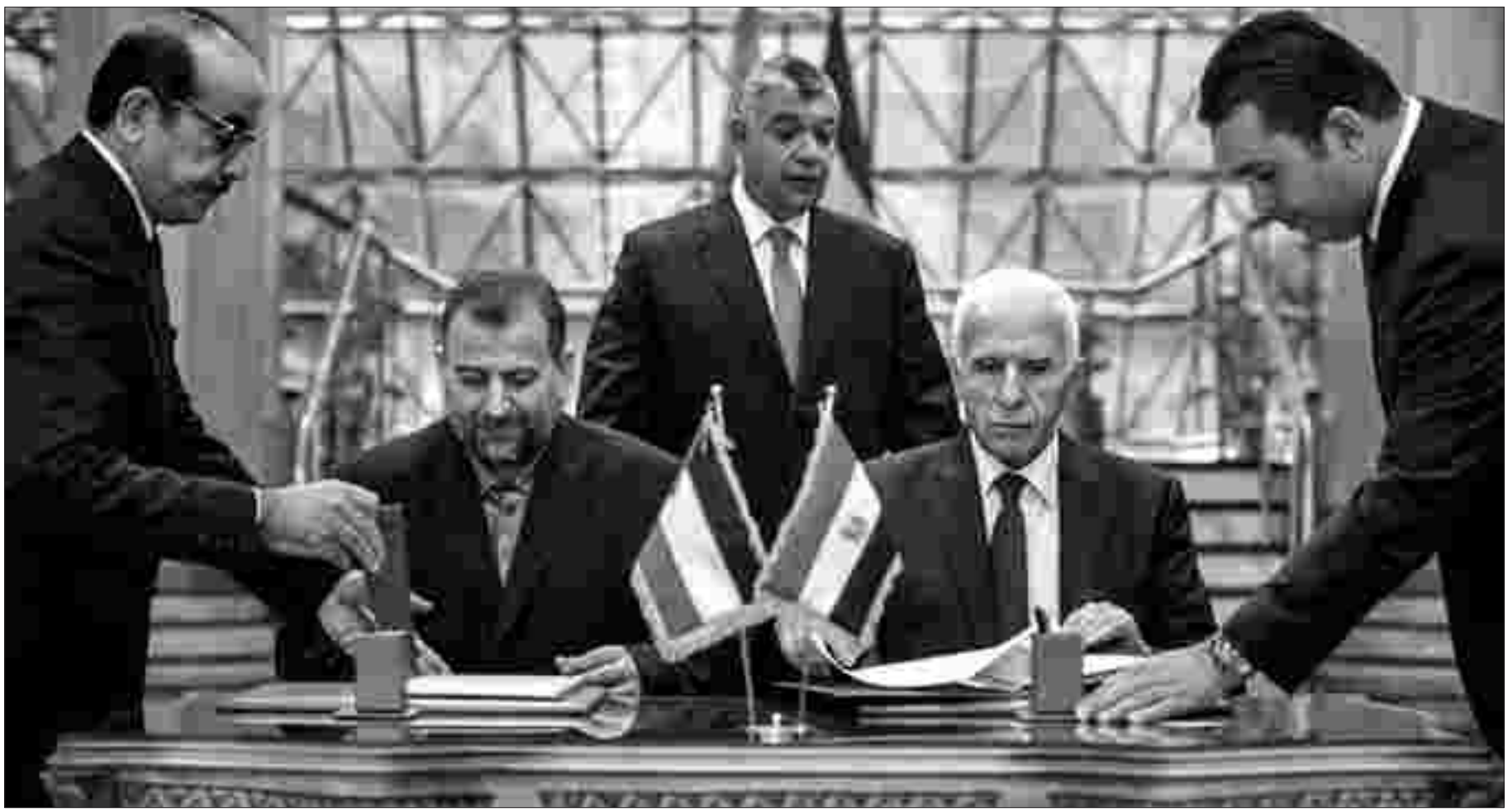
الأجور ما زالت في ثلاجة الانتظار، مع التراجع المستمر على مستوى الخدمات العامة وتخفيض الإنفاق عليها، بمقابل الارتفاع الدائم في الأسعار على السلع والخدمات، بالإضافة إلى سياسات رفع الدعم المتتالي، والخصخصة الجارية على قدم وساق.

أليس ما سبق كله يعتبر أسباباً موجبة للنظر بواقع هذه الشريحة الاجتماعية الكبيرة والمفقرة رسمياً، ومبرراً كافياً من أجل العمل الجدي على تحسين مستواها المعيشي الذي يزداد في التردي يوماً بعد آخر، لدرجة الفقر والعوز، بعيداً عن الخطب العصماء، وأحاديث المنابر الصفراء.

واقع الحال يقول: أنه لا توجد جهة رسمية تتبنى تقديم هذه الأسباب الموجبة من أجل إنصاف هذه الشريحة الكبيرة، بمقابل وجود الكثير من الجهات التي تتقدم بمقترحات تصب في مصلحة أصحاب الثروة والأغنياء، كما تتم الموافقة عليها سريعاً.

كما أن واقع الحال يقول: أن زيادة إيرادات الخزينة العامة ما هي إلا ذريعة مساقة ضمن الذرائع الأخرى، باعتبار أن المواطن المسحوق لم يلمس أية إيجابية من الخزينة العامة، علماً بأنها تمول من جيبه أولاً وآخراً!

«المصالحة الفلسطينية» خطوة غير مكتملة



وَقّع اتفاق المصالحة الفلسطينية بين حركة «حماس» والسلطة، يوم الخميس 2017/10/12 في القاهرة، في جو يسوده التفاؤل، حيث اعتبر الطرفان أن الاتفاق هو إنجاز وطني غير مسبوق، قد يطوي صفحة الانقسام للأبد، بعد خلافٍ دامَ حوالي عشر سنوات، ومحاولات عدّة لم تنجح في تحقيق المصالحة.

■ ديمة كتيلة

لا شك أن حلّ الخلاف الداخلي الفلسطيني، من حيث المبدأ، هو استحقاق وطني لا بدّ منه، وأن التوافق بين الأطراف السياسية المختلفة، هو خطوة هامة في مسيرة النضال ضد الاحتلال، ولكن يبقى اعتباره إنجازاً حقيقياً مرهوناً بتثميره في الاتجاه الصحيح، وقدرته على توحيد الشعب الفلسطيني ككل ضمن رؤية وطنية، تفضي في نهاية المطاف إلى استعادة حقوقه التاريخية في المعركة مع الكيان الصهيوني. في هذا السياق لابد من الوقوف عند بعض حيثيات الاتفاق، تفاصيله وتوقيته...

في تفاصيل الاتفاق

لم يُعلن من الاتفاق حتى الآن سوى خطوطه العريضة، وفي حقيقة الأمر ما تم التوصل إليه مؤخراً في القاهرة ليس بالاتفاق الجديد، بل تم التفاهم على الآليات العملية والآجال الزمنية لتطبيق «اتفاق القاهرة» السابق الذي تم إنجازه عام 2011. يشمل الاتفاق الحالي بندين أساسيين هما: الحكومة وضمنها «القضاء، النيابة العامة، ديوان الموظفين، الرتب العسكرية وجميع الهيئات الأخرى»، أما البند الثاني فهو المعابر والحدود.

وينص الاتفاق على تمكين حكومة «الوفاق» من إدارة شؤون قطاع غزة والضفة، في موعد أقصاه الأول من ديسمبر القادم، مع العمل على إزالة المشاكل كافة الناجمة عن الانقسام. كما أفادت وسائل إعلام عن مصادر مطلعة بأن حركتي «فتح» و«حماس» اتفقتا على تسليم معبر «رفح» لحكومة «الوفاق» تحت إشراف وإدارة الحرس الرئاسي.

من جهة أخرى، وجّهت مصر دعوة لجميع الفصائل الفلسطينية لحضور اجتماع في القاهرة في 21 تشرين الثاني القادم. بالمقابل، لم يتم حتى الآن الإعلان عن اتفاقات حول مآل السلاح الذي تمتلكه «حماس»، أو عن الرؤية المشتركة لمقاومة العدو، أو التفاوض معه، وهي نقاط جوهرية يبقى الاتفاق ناقصاً بغيابها.

تفاهمات الضرورة

ثمة اليوم، العديد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، التي شكلّت مجتمعة الدفع الكافي لملف المصالحة، والتي تمثّلت بدايةً بمبادرة «حماس» إعلان حلّ «اللجنة الإداريةً» في غزة، لتلقى الاستجابة الكافية من السلطة، ضمن رعاية مصرية مناسبة، دون عراقيل من الأطراف الدولية الداعمة للكيان الصهيوني، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

يمكن القول هنا: إن الطرفين المعنيين بالمصالحة كليهما يواجهان اليوم أزمة وصعوبات مرتبطة بتأثير تغير موازين القوى الدولي، أي: تراجع القوى الكبرى تاريخياً مقابل صعود قوى جديدة. وهو ما يمكن التعبير عنه بالملموس بتراجع الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعني من جهة، تراجع الدول والحركات المرتبطة بها والتابعة لها، مثل: دول الخليج وتركيا وحركة «الإخوان المسلمين»، أي تراجع القوى الداعمة تقليدياً على الصعيد السياسي والمالي، للأطراف الفلسطينية المختلفة سواء «حماس» أو السلطة. ومن جهة أخرى، عجز الولايات المتحدة عن الدفاع عن مصالح الكيان الصهيوني في المنطقة، بالطريقة

يبقى اعتبار المصالحة إنجازاً حقيقياً مرهوناً بتثميره وقدرته على توحيد الشعب الفلسطيني ضمن رؤية وطنية تفضي إلى استعادة حقوقه التاريخية في المعركة مع الكيان الصهيوني

والمستوى والأدوات المعهودة، ومن ضمنها إعاقة أية محاولات للوصول إلى المصالحة الفلسطينية. بالمقابل فإن صعود دول مثل: روسيا والصين، وتنامي مشروعهما القائم على إطفاء بؤر التوتر حول العالم، سينعكس إيجاباً بطبيعة الحال على القضية الفلسطينية، وإن لم تظهر نتائجه بشكل مباشر وواضح حتى الآن.

أمّا على الصعيد الإقليمي، فإن تصاعد دور مصر الفاعل في ملفات عدة، بما فيها الفلسطيني والسوري، مرتبط بتراجع الدور التركي والخليجي، وتراجع ريع العائد النفطي، الذي تم تسخيره لعقود نحو نشر الفوضى في المنطقة. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن مصر لها مصلحة مباشرة بضبط الأوضاع في غزة المحاذية لسيناء وإدارة معابرها، في محاولة لتحصين أمنها القومي، والتخفيف من أزمة القطاع خوفاً من امتدادها نحو الداخل المصري.

الضغط الشعبي

داخلياً، يمكن القول: إن تصاعد الحراك الشعبي الفلسطيني مؤخراً، سواء من خلال إضراب الأسرى، أو حراك الأقصى وغيرها، قد نقل زمام المبادرة إلى الشعب الفلسطيني مجدداً، الذي قال كلمته بأنه لا تهادن مع العدو، بل التمسك بالمقاومة وإدامة الاشتباك معه، الأمر الذي عرّى الفصائل الفلسطينية جميعها، ووضعها تحت ضغط الشعب، من خلال تذكيرها بضرورة الالتزام بمقاومة العدو بالأشكال والأدوات المختلفة، وهو ما قد يفسر مضي الفصائل قدماً نحو إنجاز المصالحة_ على أهميتها_ في محاولة لتغطية العجز، وكسب التأييد الشعبي، ولكن استدامة هذا التأييد مرهون بنتائج المصالحة وانعكاساتها اللاحقة.

من جهة أخرى، فإن الوضع المعيشي المتراجع في القطاع والضفة، والذي تم التعبير عنه مؤخراً من خلال الإضرابات التي قام بها الموظفون والمعلمون للمطالبة بدفع الرواتب وزيادة الأجور، إضافةً إلى تردّي الخدمات الأساسية في غزة، مثل: الماء والكهرباء، نتيجة الحصار «الإسرائيلي» وتضييقات سلطة رام الله، وتحديات إعادة إعمار القطاع وتأمين التمويل اللازم له. هذا كله شكّل ضغطاً كبيراً على «اللجنة الإدارية» في غزة سابقاً، وسيحمّل الحكومة المقبلة، أياً تكن، أعباء ومهمات ليست بالسهلة سواء في القطاع أو في الضفة.

من هنا، فإن المجال بات مفتوحاً لتحول جذري في سياسة سلطة رام الله مع الكيان الصهيوني، وأهمها «أوسلو»، وانعكاساتها الأمنية والاقتصادية، التي لم ينجم عنها سوى سلطة قدراتها محدودة على القيام بمهام دولة، بمعزل عن التمويل والمساعدات الخارجية، والمهددة بالنضوب مع تراجع الدول المانحة واشتداد أزمتها، كذلك الأمر التزام أجهزة القوى الأمنية التابعة للسلطة ببسط «الأمن» في الأراضي التابعة لها، بالتالي، تقييد الشعب الفلسطيني في مقاومته ضد الاحتلال، وزيادة الاحتقان الشعبي.

«««كتلة منفصلة»»»: تضع تلك المعطيات جميعها، الفصائل الفلسطينية بأطيافها جميعها، تحت ضغط الواقع، وأمام استحقاقات تسيير أمور شعب محاصر وتحرير أرض والدفاع عن حقوقٍ، وقد أثبتت الوقائعَ أن مهام بهذا الحجم لا تستطيع أية قوى سياسية موجودة على الساحة الفلسطينية بشكلها وبرامجها الحالية، إنجازها بالشكل المطلوب، إن لم تقم بالتغيير اللازم، وتقدم التنازلات المطلوبة لصالح شعبها، بينما تلتزم في المقابل بالثوابت الوطنية. الأمر الذي عبّر عن نفسه باستدارة «حماس» الأخيرة، والذي قد ينسحب لاحقاً على فصائل أخرى. لذلك لابدّ من تثمير إنجاز المصالحة من خلال إشراك أطياف الشعب الفلسطيني جميعها، في وضع رؤية وطنية شاملة، تكون خارطة الطريق نحو حل القضية الفلسطينية على الأصعدة جميعها، والاستناد على خيار المقاومة الشاملة للاحتلال.

موازنة 2018: احذروا التونسيين إن غضبوا!



تستعد الحكومة التونسية، لاعتماد إجراءات تقشفية جديدة في موازنتها لعام 8102 استكمالاً لما بدأته في موازنة العام الحالي، وهي السياسة الاقتصادية التي أعلنها بوضوح رئيس الحكومة، يوسف الشاهد، قبل أيام من اعتماد موازنة 7102 على أن تستمر لثلاث سنوات حسب تعبيره، ولا تخفي أغلب الأوساط الاقتصادية والسياسية في تونس مخاوفها من نتائج هذه السياسات وانعكاساتها الاجتماعية، لكن الحكومة مصرّة على أنّ التقشف هو الخيار الوحيد الممكن في الظروف الحالية، فما هي تبعات تمرير الإجراءات المقترحة، وهل تصمد الحكومة الحالية في وجه الاحتقان الجماهيري ضد هذه السياسات؟

■ فادي خضر

في ظل اشتداد الأزمات الاقتصادية في تونس، اعتادت «النخب» الحاكمة على طريقة محددة في تخفيف حدة الغضب الشعبي بعد كل موجة إجراءات تقشفية كبيرة، عبر إقالة الحكومة وتعيين أخرى، لكن الحفاظ على السياسات الليبرالية نفسها، وبالتالي تبدو حكومة يوسف الشاهد مرشحة للعب دور الضحية لتمرير قانون المالية الجديد للعام القادم...

نتائج أقسى من التوقعات!

تعكس المؤشرات الاقتصادية التونسية عمق الأزمة التي خلقتها السياسات المتبعة، فمعدلات التضخم للعام الحالي وصلت إلى 5,7% خلافاً للتوقعات الحكومية بألّا تتجاوز 3,7%، ومعدلات البطالة بلغت 15% خلال الثلث الأول من هذا العام، وبنسبة كبيرة بين الأشخاص الحاصلين على الشهادات العليا. في المقابل ارتفع عجز الميزان التجاري خلال الأشهر الأولى ليتجاوز مبلغ 4 مليار دولار. وفقد الدينار 49% من قيمته أمام الدولار، منذ الحصول على أول قرض من صندوق النقد الدولي في عام 2013.

أي: أن السياسات الليبرالية المتبعة من قبل الحكومة، لم تستطع وقف التدهور الاقتصادي، بل ضاعفته خلال العام الحالي، وقانون المالية للعام المقبل يعني الاستمرار بالنهج نفسه، دون أي تحسين في موارد خزينة الدولة، بل بالاعتماد المستمر على قروض صندوق النقد الدولي، والسياسة الضريبية التي تستهدف الطبقات الفقيرة من الشعب التونسي، في هذا السياق يشير النائب عن «الجبهة الشعبية» المعارضة في البرلمان التونسي، الجيلاني الهمامي، في تصريح له أن «الإجراءات التي ستتضمنها الموازنة، تشمل تقليص النفقات المتعلقة بالأجور القديمة والتنمية، كما ستتضمن العديد من الإجراءات الضريبية لزيادة موارد الدولة، خاصة أن العجز في موازنة 2018 سيكون كبيراً جداً، ويصل الفارق بين الإيرادات والنفقات إلى حدود 11 مليار دينار».

تحالف السلطة والمال

اعتبر يوسف الشاهد رئيس «حكومة الوحدة الوطنية» والمرؤوسة من قبل حزب «نداء تونس» أنه لا خيار أمام حكومته في حال استمرار تراجع أداء الاقتصاد سوى تقليص النفقات، وتسريح بعض الموظفين، وفرض ضرائب جديدة، هذا ما قاله في آب عام 2016 لكن هل نجحت الحكومة منذ ذاك الحين في وقف التراجع؟

في الواقع، وصلت أزمة الاقتصاد التونسي إلى حدود غير مسبوقة، وأصبح تحصيل موارد خزينة الدولة هو من جيوب الفقراء بشكل أساسي، أي: الحلقة الأضعف!

في المقابل تشير المعطيات الأخيرة إلى مستوى عالٍ من الفساد داخل جهاز الدولة، والمرتبط بالأنظمة المتعاقبة منذ عهد الرئيس زين العابدين بن علي حتى اليوم، وإلى تحالفات قائمة بين الحكومة وحيتان الفساد، والمتمثلة

قانون المصالحة الإدارية ينص على إعفاء مسؤولين من فترة الرئيس السابق بن علي والمتورطين في قضايا فساد من الملاحقة القضائية

مؤخراً بإقرار البرلمان التونسي الشهر الماضي، لقانون «المصالحة الإدارية» الذي ينص على إعفاء مسؤولين في فترة الرئيس السابق زين العابدين بن علي، والمتورطين في قضايا فساد، من الملاحقة القضائية.

الجدير بالذكر أن الرئيس التونسي، الباجي قايد السبسي، هو من اقترح القانون، وأقره البرلمان بغالبية 117 عضواً، ينتمون إلى «حزب نداء تونس»، و«حركة النهضة الإسلامية»، بعد نقاشات حادة مع نواب المعارضة ومن بينها «الجبهة الشعبية» التي أعلنت في بيان صادر عن مجلسها المركزي، نيتها مواصلة التصدي لهذا القانون أولاً: عبر الطعن فيه لدى الهيئات القضائية المختصة، وثانياً: عبر تكثيف التحركات الميدانية بالتنسيق مع الأحزاب والقوى السياسية والجمعيات والمنظمات الشبابية الرافضة له، دفاعاً عن مسار العدالة وتمسكاً بمقاومة الفساد التي تمثل أحد أهم شعارات الثورة التونسية.

ضغط المؤسسات الدولية

لا يمكن عزل أزمة تونس الداخلية عن تأثيرات النظام الدولي ومؤسساته، وأبرزها: ضغط صندوق النقد على الحكومة الحالية، اتجاه نزع ما تبقى من الضوابط التي يملكها جهاز الدولة على الاقتصاد كشرط للإقراض، وذلك بحجة الفساد.

في هذا السياق نشرت «مجموعة الأزمات الدولية ICG» تقريراً لها تحت عنوان «الانتقال المعطّل في تونس : فساد مالي ونعرات جهوية»، وهو استكمال لجهود صندوق النقد الدولي اتجاه فرض تعديلات موسعة في هيكلية الاقتصاد التونسي، من بينها إزالة الحد الأقصى من التدابير التنظيمية التي تحد من نفاذ الشركات الأجنبية إلى الأسواق، مثل: تراخيص الاستثمار في القطاعات التي يتجاوز فيها رأس المال الأجنبي 50% والتراخيص المسبقة في بعض المجالات مثل: الصيد البحري، وآبار المياه وغيرها من المجالات الأخرى.

هذه الضغوط ليست بالجديدة من قبل صندوق النقد، الذي أصدر تقريراً في آذار من العام 2014، تحت مسمى «كل شيء في العائلة»، ينتقد فيه هيمنة حاشية بن علي على القوانين التنظيمية عن طريق استخدام أساليب غير أخلاقية ومعلومات مزورة، وفي قراءة للتقريرين المذكورين، نجد إغفالهما الواضح لفساد الشركات الأجنبية والامتيازات الهائلة التي تتمتع بها هذه الشركات.

لا تبدو «النخب» الحاكمة والمتحكمة بمفاصل الاقتصاد التونسي قادرة على مجابهة ضغوط صندوق النقد الدولي بشكل جدي، طالما أن مصالحها لاتزال قائمة ببقاء الفساد وبالتحالفات مع أصحاب رؤوس الأموال، ممّا يجعلها عاجزة عن تحقيق إيرادات تكفي لسد العجز المتزايد سنوياً في الميزانية، وبالتالي من المرجح أن الحكومة ستمضي قدماً بتطبيق الإجراءات التقشفية المقترحة، مما يفتح الباب واسعاً أمام دخول شرائح واسعة وإضافية من المجتمع التونسي في معركة مباشرة مع النموذج الاقتصادي الليبرالي المتبع في البلاد لسنوات، وليس فقط مع الحكومة، التي باتت مسألة استبعادها سقفاً منخفضاً، مقابل حجم التهديدات الاجتماعية التي تنتظر الشعب التونسي.

وجه الشبه الكوري- الإيراني



يستمر التوتر في شبه الجزيرة الكورية، نتيجة التعنت الأمريكي في تعاطيه مع أزمة الأسلحة النووية لكوريا الديمقراطية، حيث يظهر الخطاب الرسمي ميلاً للتصعيد، من خلال ما عبر عنه، دونالد ترامب، في أواسط شهر أيلول الماضي، مهدداً كوريا الديمقراطية بالتدمير الكامل...

■ وائل سعد

في المقابل يبقى خيار التفاوض والوصول إلى حل سلمي لهذه الأزمة موجوداً، لكنه غير مفعّل، طالما أن واشنطن تتفادى عملياً التطرق إليه، رغم محاولاتها من حين لآخر جسّ النبض حول هذا الخيار، عبر الجانب الصيني المتواصل مع أطراف الأزمة كافة، والذي أعدّ إلى جانب روسيا خارطة طريق لبدء حوارٍ ممنهجٍ حول هذه الأزمة...

مأزق الخيار الأمريكي؟

اتهم مؤخراً وزير خارجية كوريا الديمقراطية، ري يونغ، الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأنه أشعل «فتيل الحرب»، ضد كوريا الديمقراطية، داعياً الولايات المتحدة إلى «التوقف عن مهاجمتها».

وصرّح ري يونغ، أمام وسائل الإعلام، يوم الأربعاء 11 أكتوبر الحالي، بالقول : «بعد تصريحات ترامب العدائية والتي لا معنى لها في الأمم المتحدة يمكننا القول: أنه أشعل الحرب ضدنا»، مضيفاً أن زعيم كوريا الديمقراطية كيم جونغ أون «حذر بحزم بأن على الولايات المتحدة أن تتصرف بطريقة عقلانية وتتوقف عن مهاجمتنا إذا أرادت تجنب إذلال نفسها أمام العالم أجمع بوضع نفسها في مرمى نيراننا».

هنا تبدو كوريا الديمقراطية مستمرة في منهجية «رفع الكلفة على واشنطن»، في حال قررت هذه الأخيرة توجيه ضربة عسكرية لبيونغ يانغ، بما يتناسب مع حجم التصعيد الأمريكي المستمر في هذا الملف، وهو ما يعقّد الأمور أكثر على واشنطن التي أصبحت في موقف محرجٍ دولياً، كونها تطلق شعاراتٍ ناريةً في وجه بيونغ يانغ منذ عدة شهور، وهي تدرك صعوبة التنبؤ بالنتائج المحتملة لحربٍ مفتوحة في شرق آسيا.

يعيدنا هذا المشهد إلى مراحل سبقت «مفاوضات النووي الإيراني»، والتي شهدت أيضاً تضييقاً أمريكياً سياسياً واقتصادياً، وتهديدات عسكرية مستمرة، لكن توازنات القوى الدولية والإقليمية في حينها، دفعت واشنطن اتجاه خيار التفاوض من منطلق «ما يمكن تحصيله اليوم، ربما يصعب تحصيله غداً».

لكن الحالتين الكورية والإيرانية ليستا بالنسخة الكربونية، هنا يجب التطرق إلى الظروف المحيطة اليوم بالملف النووي الكوري، على اعتباره جزءاً من مشروع الحصار الأمريكي للصين تحديداً، وبالتالي يتم ضبط التعاطي الأمريكي مع هذا الملف ضمن اعتبارات معقّدة، لا تخص الملف النووي الكوري وحده، والذي في الحقيقة يمكن أن يكون أسهل الملفات إذا ما توفرت نوايا غربية جدية لإنهائه، لكن إبقاءه في حيز التوتير هو المطلوب في المرحلة الحالية.

النووي الإيراني مجدداً

الملفت في هذه المرحلة، وبالتزامن مع التصعيد الاستفزازي من جانب واشنطن، هو: إعادة طرح الملف النووي الإيراني، في محاولة لتعديل بنوده من حيث الشكل، لكن بالمضمون كتعبير عن رأي «النخب» الأمريكية التي عارضت الاتفاق من الأساس، في محاولة لإعلاء صوتهم مجدداً. هذه المعارضة للاتفاق النووي الإيراني، قد تعني أيضاً معارضة إدماج واشنطن في أية خيارات تفاوضية لاحقة، بما فيها النووي الكوري، أو الوضع في أوكرانيا، حيث تشهد أوروبا الشرقية مؤخراً إعادة حشد للقوات الأمريكية على الحدود معَ روسيا.

في العودة إلى الملف النووي الإيراني، هاجم الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في 11 أكتوبر الحالي، الاتفاق المبرم بين إيران و«مجموعة 5+1» واصفاً إياه بأنه «اتفاق سيء للغاية»، وذلك قبل بضعة أيام من إعلان قراره فيما إذا كانت إدارته ستواصل الالتزام بهذا الاتفاق أم لا، مضيفاً: «لقد أبرمناه من منطلق ضعف، في حين أننا نتمتع بالكثير من القوة».

الموقف الدولي

الملفت: أن الرد على التصعيد الأمريكي لم يقتصر على الجانب الإيراني فقط، حيث أعلن الأمين العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يوكيا أمانو، أن طهران تفي بتعهداتها كافة بموجب الاتفاق النووي المبرم مع «مجموعة 5+1» في عام 2015.

وفي السياق نفسه شددت، هيلغا شميت «الأمين العام لإدارة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي» في خطاب ألقته في 11 أكتوبر الحالي، أثناء المؤتمر الأوروبي الإيراني الخاص بشؤون الاستثمار في إيران، على أن الصفقة النووية ليست اتفاقاً ثنائياً بين طهران وواشنطن، بل هي اتفاق متعدد الأطراف. مؤكدة أن: «دول الاتحاد الأوروبي، مستعدة لبذل كل ما بوسعها بغية الحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران».

وعليه تبدو واشنطن أقرب إلى تجديد الالتزام بالاتفاق في هذه المرحلة، بغض النظر عن استمرار الخطاب التصعيدي، ولكن من الأرجح أن تسعى إلى تعديل بعض بنوده، بهدف الحد من قدرة إيران على تطوير قدراتها النووية، وبالتالي عرقلة حالة كسر التبادل اللامتكافئ، بين المركز والأطراف، والتي يعززها تطور القدرات اليوم في أجزاء عدة حول العالم، بما فيها إيران وكوريا الديمقراطية.

الصورة عالمياً



• أبرمت روسيا مع مصر صفقة عسكرية تاريخية، حيث أكد موقع قناة «لايف» الروسية أن مصر تعد العميل الوحيد الذي سيحصل على أكبر صفقة من مقاتلات «ميغ-29» منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.



• قال وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير: إن سلطات بلاده فصلت عدة آلاف من الأئمة من العمل في المساجد بعد ثبوت نشرهم التطرف. مضيفاً :«لن نسمح بنشر أيديولوجية الكراهية ولا تمويلها».



• أكد المبعوث الدولي إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد: أن هنالك مقترحاً دولياً جديداً لحل الأزمة اليمنية، يتضمن مبادرات إنسانية وحلولاً سياسية للأزمة، وعودة الأطراف إلى طاولة المفاوضات.



• قال الرئيس التركي أردوغان: «إن بلاده تعاملت بالمثل مع تعليق الولايات المتحدة منح تأشيراتها، واستدعت وزارة الخارجية التركية مستشار السفارة الأمريكية في أنقرة، بسبب الخلاف بين البلدين حول إصدار التأشيرات»



• طلبت الصين وروسيا من الأطراف المعنية بالقضية النووية كلها في شبه الجزيرة الكورية، ممارسة ضبط النفس وتخفيض مستوى التوتر، والتوقف عن الإجراءات التي قد تفاقم التوتر في المنطقة.



• أعلنت نائب رئيس الوزراء الإسباني، سورايا دي سانتاماريا: أن الحكومة في مدريد لا تعترف بشرعية إعلان انفصال كتالونيا، وجميع الإجراءات المتعلقة بالاستفتاء حتى العودة إلى المسار القانوني.

المدارس الحكومية لا الخاصة...



إنّ التعليم ساحة معركة رئيسة، وهذا لا يتعلق بمساعي الحكومات إلى تغيير مناهج التعليم والخطط الدراسية بما يتلاءم مع توجهاتها ومصالحها فقط، بل أيضاً بالهجوم الذي يتعرض له من يقف في وجه تلك المساعي ويوجه لها الانتقادات، وإن كان ذلك الهجوم غير مباشر دوماً. لقد شهدت الأعوام الماضية تصاعد نشاطات القطاع الخاص في مجال التعليم، وهذا جزء من «الإصلاحات» النيوليبرالية التي تروّج باستمرار للمنافسة والخصخصة كوسيلة أفضل لتقديم «سلعة التعليم».

■ بقلم: هيزل هيلي*
تعريب وإعداد: عروة درويش

المعركة حول استخدام أفضل الطرق لتعليم أطفالنا، وحول من يتحكم بها ليست بالأمر الجديد، ولكن مع ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس، والاحتياجات العالمية الشاسعة التي لم تتم تلبيتها حتى الآن، والتطور التقني لأكثر الجهات تأثيراً حول العالم، أصبحت المسألة مسيّسةً بشكل كبير، حيث بات التعليم العام الجيد في وضع حرجٍ، وهو لم يكن بحاجة للدفاع عنه كما الآن.

تسليع التعليم وخصخصته

ينتشر النهج النيوليبرالي في التعليم بطرقٍ جديدة، وغالباً ما تكون متخفيّة. ويتخذ شكل كيانات تعليمية خاصة، مثل: المدارس المستقلة المستأجرة في الولايات المتحدة ونيوزلندا، أو المدارس الحرّة في السويد، أو برنامج شركة «بيرسون» للتقييم الوطني في أستراليا، وسلسلة المدارس الخاصة منخفضة التكلفة التي تنتشر في دول الجنوب مثل: كينيا والفلبين وغانا.

وهنالك أيضاً نزعة تجارية مريبة في المدارس العامّة، حيث تبيع الشركات بعض الخدمات، مثل: التعليم الرقمي أو خدمات البيانات أو التطوير المهني. إنّ « صناعة التعليم» العالمية أصبحت مجالاً مجزياً حيث تبلغ قيمته اليوم حوالي 4،3 ترليون دولار. وعلى الرغم من أنّها تأخذ أشكالاً مختلفة، فإنّ منطقها الاقتصادي هو ذاته: الفاعليّة وحق الاختيار والمنافسة، والتي تستند جميعها على رواية ندرة أو فشل القطاع العام.

تواجه بريطانيا على سبيل المثال ارتفاع عدد «الأكاديميات» غير الخاضعة للمساءلة. إنّها تعمل من الناحية النظرية كجمعيات خيريّة، وتمارس عملها كهجين شبه مستقل. حيث تنفق أموال دافعي الضرائب، لكنّها تخضع لقواعد أقل من تلك التي تديرها الحكومة، وهي قادرة على وضع سياساتها الخاصّة بالأجور والقبول، وعلى اعتماد الممارسات الإدارية للقطّاع الخاص.

شهدت إنكلترا تحوّل أكثر من نصف مدارسها الثانوية، وحوالي ربع مدارسها الابتدائية إلى «أكاديميّات» منذ عام 2010. وقد وجدت تحقيقات أجراها التلفزيون البريطاني بأنّ مجالس الأمانات التي تدير «الأكاديميات» تنفق الأموال العامّة لدافعي الضرائب على الأجور الضخمة والامتيازات الفخمة والعقود السخيّة مع الشركات المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة. ولا تشير الدلائل إلى «الارتفاع في السويّة» التي وعدنا بها أولئك الذين كانوا يتحدثون عن معاناتهم في القطاع العام. بل تشير، بدلاً من ذلك، إلى أنّ «الأكاديميات» و«المدارس الحرّة» تؤدي إلى زيادة الفصل بين الجنسين والتخلي عن الفئات الأضعف.

تقول مديرة المدرسة السابقة، راشيل كراوتش، التي قاومت تحويل مدرستها الابتدائية في أكسفورد إلى أكاديمية: «يفسح نموذج الأكاديمية المجال لوضع معايير انتقائية لنوعية التلاميذ الذين يقبلونهم». على هذا النموذج أن يظهر بأنّه يحسن المدارس من أجل تبرير رواتبه، ولهذا ستقوم بعض الأكاديميات بكل تأكيد برفض قبول الأطفال الذين يحتاجون لعناية تعليمية خاصة. إنّ كلّ ما يسعون إليه هو: الدرجات والمجاميع، وهذا ينسحب على التلاميذ الأفراد ليصبح هذا كلّ همّهم.

يمكن لإنهاء الحوافز الضريبية المقدمة للشركات عابرة الحدود في غانا أن تحقق عائداً كافياً لمضاعفة ميزانيتها التعليميّة

الاختبارات..«قنابل متفجرة»!

لقد دفع التطور التكنولوجي إلى زيادة استخدام ما يسمى بالاختبارات. فمع وجود كميات هائلة من البيانات المقارنة المتاحة بسهولة للاطلاع والمشاركة، تتم مساءلة المعلمين والمدراء عن تعليم تلاميذهم بطرق جديدة مزعجة. ليست مصادفة أن نصل إلى هنا، فهذا المفهوم يأتي من تعامل النيوليبرالية مع التعليم كسلعة. فبحسب منطق السوق المفتوحة، يجب قياس ومقارنة «المنتج»، وكذلك قياس ومقارنة أولئك الذين يمنحون هذا «المنتج» قيمته.

وقد وصل تقييم البيانات الضخمة إلى حالات جديدة متطرفة. تصف، كاثي أونيل، في كتابها «أسلحة الرياضيات المدمرة» كيف أدّت خوارزمية مصممة أساساً لتقييم الطلّاب إلى إفشال المدرسين الأكثر موهبة وشعبية في واشنطن. يزعم نظام تسجيل النقاط، الذي لم يتمّ إطلاع المدرسين عليه، القدرة على تقييم فاعليتهم في تدريس الرياضيات والمهارات اللغوية. وبالاعتماد على تجربة الأولاد الذين خضعوا لتقييم النظام ذاته قبل عام، اكتشف المدرسون بأنّ عليهم أن يغشوا من أجل تسجيل نقاط عالية. لكنّهم فقدوا فرصتهم فليس هنالك من دورة أخرى، ولم تعد نداءات المجتمعات المحلية مهما كثر عددها قادرة على إصلاح النتيجة. فالخوارزمية «لا تخطئ». يصبح الغشّ أمراً مطروقاً عندما يتم الضغط على المدرسين لإحراز نتائج عالية في الاختبارات المعيارية الموحدة. لقد حققت الإدارة القاسية التي لا ترحم في أتلانتا مكاسب مذهلة غير متوقعة. لقد تبيّن فيما بعد بأنّه تمّ الحصول على النتائج بسبب غشّ 180 عضواً في الكادر، لأنهم يخشون فقدان وظائفهم.

أسود ولو دهنوه!

يقول، دافيد أرتشر، من منظمة «أكشن أيد ActionAid»: «يوجد صناعة ضخمة يسعى المستثمرون فيها إلى تحسين آليات تقييم التعليم، كذلك تقييم وتصنيف الأشخاص».

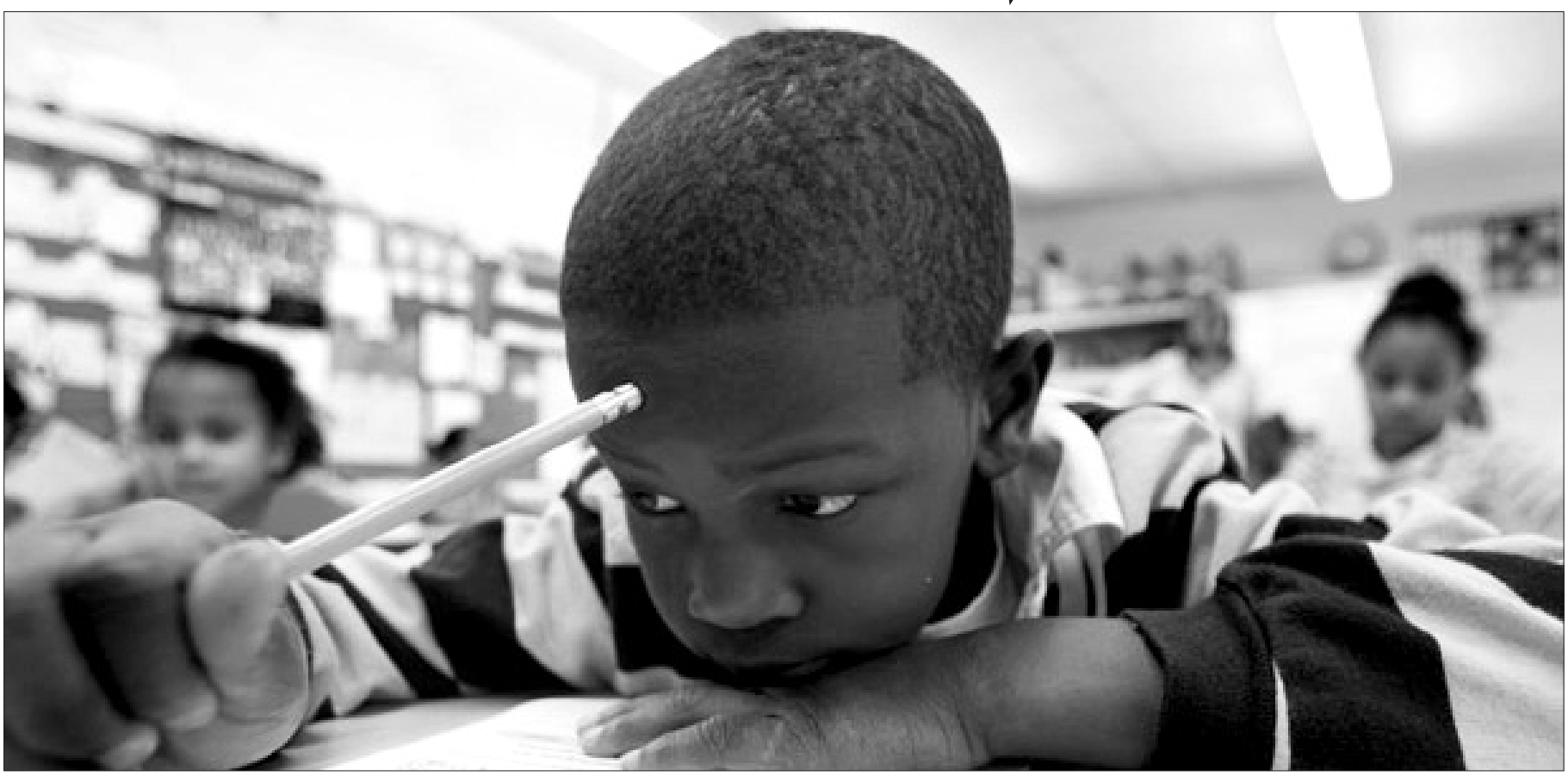
شركة «بيرسونز» للمواد التعليميّة، التي تنشر الكتب المدرسية وتشغّل لجان الامتحانات، وتستثمر في سلاسل المدارس الخاصة منخفضة التكاليف، هي المثال الكلاسيكي على هذا الأمر. لقد سجلت مبيعات تصل إلى أكثر من 5 مليارات دولار عام 2016. ويضيف أرتشر: «إنّها حلقة مربكة. كلّما استطاعت بيرسونز أن تجعل التعليم واحداً في كلّ مكان، كلّما تمكنت من توحيد ونمذجة الكتب والامتحانات. يعني هذا بأنّهم يستطيعون إنتاج مواد أكثر بتكاليف أقل من الناحية التصنيعية».

وفوق هذا، لا يوجد دليل على أنّ تطوير نموذج موحد للتقييم سيقود إلى تحسين نوعية التعليم. فكما يقول المثل: «السوس أسود ولو دهنوه». ماذا عن العملية بحدّ ذاتها؟ يمكنك أن تعذّب الأطفال أو أن تضغط عليهم، لكن هذا يعني حصولك على نتائج أفضل وليس تعليماً أفضل. ماذا عن تنمية الشخصية الإنسانيّة بالكامل؟ ولا تقتصر مشاكل الخصخصة والنمذجة على الغرب. حيث يشكّل التعليم الخاص في بلدان الجنوب حالياً ما نسبته 13% من الالتحاق بالمدارس الابتدائية – مقارنة مع 5% في الغرب_ و25% في المدارس الثانوية.

يمكننا أن نقدم الأفضل

تشير الغالبية العظمى من الأبحاث إلى كون «المدارس منخفضة التكاليف» تخلق التمييز مثلها في ذلك مثل أيّة مدرسة خاصّة أخرى. لقد خلقوا عبر استهدافهم الفقراء _ وليس الفقراء جدّاً_ ما يدعوه، فرانك آدامسون، من جامعة ستانفورد: «التقسيم الطبقي داخل المجتمعات المحلية». كذلك ليس هنالك أدلّة واضحة ومستقلة على كون التعليم الذي تقدمه هذه المدارس هو أعلى جودة من ذلك المقدم في المدارس العامّة، وخاصّة وهم يكيّفون نتائج الطلّاب لتناسب وضعهم الاقتصادي_الاجتماعي. كما أنّ الادعاءات بأنّ هذه المدارس تقوم بتوسيع نطاق التعليم ليشمل الذين لم يكونوا ليحصلوا عليه

ضمانة تعليم جيد وعادل!



لولا وجودها، هي غير مثبتة أيضاً. يتوضّع معظم الأطفال المتسربين من التعليم في المناطق الريفية، ولا وجود لمدارس الرسوم المنخفضة في تلك المناطق النائية.

حذّر المجتمع المدني بشكل متكرر من الانتشار غير المنتظم لمزودي خدمات القطاع الخاص. وقد أطلقت مختلف هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان توصيات شديدةً بهذا الشأن. لكنّ الجهات المانحة تتعرّض للإغواء. فمع وجود ما يقرب من 263 مليون طفل متسربين من التعليم أو يحظون بتعليم سيء، فقد استطاع القطّاع الخاص أن يسوّق لنفسه على أنّه الحلّ المثالي في المنتدى العالمي للتعليم وفي تجمعات مماثلة.

من الحقّ القول: أنّ التعليم العام في حالة مزرية في بعض البلدان منخفضة الدخل، والتي تعاني نظمها التعليميّة من نقص مزمن في التمويل ومن ضعف في القاعدة الضريبيةً ومن عدم كفاية المساعدات ومن الفساد.

توافق دورسي: «تكافح الدول، وعلينا بكل تأكيد أن نستجيب لها. لكن لا يمكننا أن نقوم بذلك بطريقة تقوّض الحقّ في التعليم. ليس الأمر مسألة أيديولوجيا، بل في أنّ التعليم الجيّد يجب أن يكون في متناول الجميع، بغضّ النظر عن أصلهم العرقي أو لغتهم أو ثروتهم. لقد وقّعت جميع الدول على هذا الأمر».

هل يوجد فساد؟ بالطبع يوجد، وهو موجود في كلّ مكان وحتّى في القطّاع الخاص. طالما هو مشكلة فدعونا نصلحها. إن كانت الدول المانحة ماهرة في التفاوض على الاتفاقات الضريبية لتخدم مصالحها، فيمكنهم أن يفاضوا على قواعد الشفافية كذلك. «تكافح الدول في مجالات أخرى: كالكوارث والحروب والأمراض. ليس لديهم ما يكفي من المال، ولهذا فالأمور تسير ببطء. دعونا نعمل مع تلك الدول على إصلاح هذا الأمر».

تمكين المعلمين

يقول رينيه رايا، الذي يعمل لصالح «رابطة آسيا والمحيط الهادئ للتعليم الأساسي وتعليم الكبار في مانيلا»: «يتحدث البنك الدولي عن التغيّب عن العمل ويشير إلى كون المدرسين هم السبب. لكنّ هذا الأمر هو أحد أعراض الإهمال، فالمدرسون ضحايا لإضعاف قطّاع التعليم من رواتب منخفضة، وعدم اهتمام برفاههم وبتطورهم المهني. لقد تمّ إضعافهم والحطّ من معنوياتهم».

تعدّ الرابطة واحدة من خمسة آلاف منظمة تشكّل شبكة «الحملة العالمية للتعليم»، والتي تنتشر في 87 دولة حول العالم. يصف، رايا، كيف أنّ تدخلاً صغيراً من الرابطة، وهو: إقامة دورة مكثّفة في اللغات والوعي الاجتماعي لمدّة أسبوعين، كان لها أثر كبير في تحفيز المدرسين.

يقول: «لقد عملوا بعد ذلك بجد من أجل طلابهم، وأطلقوا حملة لإعادتهم إلى صفوف المدرسة». وقد استحدثت الرابطة مجلساً لإدارة المدرسة وفتحوها أمام المحليين من أجل تمكينهم باتخاذ قرار بشأن التمويل. بدأ الآباء والأمهات بتقديم الدعم التعليمي للطلاب الذين يعانون. وعند رؤية المدرسة الحكوميّة المحسّنة، أعاد الآباء أطفالهم الذين نقلوهم إلى مدارس خاصّة إليها. ويضيف: «لا تحتاج في الواقع لإنفاق مليارات الدولارات لتعزيز التعليم العام. أنت تحتاج إلى أن يتمّ الاعتراف بك وإلى صوت يساهم في صنع القرار».

المساواة؟

تحفّز المساواة والمناهج الدراسية المشتركة المعلمين. وتتفوّق الأنظمة التعليميّة بشكل مستمر في فنلندا وكوبا وأجزاء من كندا، حيث الالتزام القوي بالملكية العامّة، على الأنظمة المجاورة لها في السويد وتشيلي والولايات المتحدة، حيث تسود قواعد السوق المفتوح، وذلك في تقييمات «البرنامج الدولي لاختبارات الطلاب PISA ».

لا يوجد في نظام فنلندا التعليمي العام أيّة اختبارات تطفلية تضرّ بالثقة. ويقضي المدرسون ما بين 10–15% من وقتهم في الدراسة، ويتلقى جميعهم تدريباً بمستوى الدراسات العليا، والمدارس حرّة في وضع منهاجها الخاص. ليس هنالك عمليات تفتيش للمدرسين، لكن يمكن للحكومة الفنلندية أن تستدعي عينة عشوائية من 10% من عمل الطلاب. تنفق الدولة على تدريب طواقمها أكثر بثلاثين ضعفاً من إنفاقها على تقييم أداء الطلاب والمدارس، بينما الأمر على النقيض من ذلك في التعليم الذي يعتمد على الاختبارات. تعمل فنلندا بجد من أجل تحقيق المساواة، حيث تسعى جاهدةً للتأكد من ألا يتم تحديد نتائج التعليم بثروة الطلاب أو خلفيتهم، وللاستثمار أكثر في مدارس الأحياء الأقل ثراءً.

في النهاية، ليس هنالك غموض كبير بخصوص المطلوب من أجل نظام تعليم عام صلب: الإنفاق والمدرسون الجيدون. يمكن أن يتحقق هذا بسهولة في الدول الغربية، لكنّ البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط تعاني من فجوة تمويلية بحدود 39 مليار دولار سنوياً لضمان تعليم جيّد لأطفالها، بينما تتجاوز في البلدان الفقيرةً ما نسبته 40%.

ليس هنالك غموض كبير بخصوص المطلوب من أجل نظام تعليم عام جيد بل زيادة الإنفاق والمدرسون الجيدون

الضرائب لا المساعدات

ينبغي سدّ جزء من الفجوة عن طريق المساعدات، والتي تبلغ حالياً 12 مليار دولار سنوياً، ومن غير المرجح أن تصل إلى 39 مليار دولار، أي: أقلّ بـ 2% ممّا أنفقته الولايات المتحدة على الأسلحة عام 2016. لقد واصلت المساعدات المقدمة للتعليم ركودها، ولم يتم التنسيق سوى بنسبة صغيرة منها مع خطط الحكومات الوطنية من أجل إيصالها لهدفها. يحرص المانحون غالباً على وضع «راياتهم» على المنح، وعلى الضغط نحو تطبيق أفكارهم الخاصّة بسبل التعليم الواجب اتباعها.

يقول دافيد أرتشر: «يجب أن تقتطع من الضرائب في نهاية المطاف. يجب أن تحظى الحكومات بميزانية وطنية كبيرة بما فيه الكفاية، بأنّ ترفع الضرائب بشكل تصاعدي تدريجي عادل، وأن يكون الاستثمار الملائم في التعليم هو خيارها». يمكن لإنهاء الحوافز الضريبية المقدمة للشركات عابرة الحدود في غانا أن يحقق عائداً كافياً لمضاعفة ميزانيتها التعليميّة. أمّا الزيادة في سيراليون فستكون سبعة أضعاف. تظهر البرازيل ما يمكن للإرادة السياسيّة أن تحققه. لقد زادت ميزانيتها المخصصة للتعليم من 10% عام 2000 إلى 18% عام 2016. وقد ساهم هذا، بالاشتراك مع برنامج التحويلات النقدية للوالدين، إلى زيادة عدد سنوات الدراسة لأفقر 20% من الأطفال من أربعة أعوام إلى ثمانية أعوام، وممّا يثير الأسى أنّ الإدارة اليمينية الجديدة للبلاد قد عادت حالياً عن هذه المكاسب الهامّة.

لا مكان للتربّح!

ليس لحافز الربح مكانٌ في إملاء ما يجب علينا أن ندرسه، ولا كيف يجب تدريسه ولا كيفيّة تنظيم مدارسنا. نحن بحاجة إلى نظام تعليمي يعيد توزيع التمويل، ويتيح المشاركة بتحقيق هدف تحسين الجودة للجميع: مدرسين جيدين، ومناهج تربط وتدعم التعلّم الشامل والتدريجي. ليس تحقيق هذه الأمور بالأمر الصعب، فهي تحدث في أنحاء العالم جميعها. لكنّها بحاجة إلى النضال من أجلها والدفاع عنها. هنالك الكثير من الأمور على المحك: ففي عالم تزداد فيه الديماغوجية_ أي: قدرة المتنفذين على تضليل الشعوب بهدف تحقيق مصالحهم الخاصة_ يحتاج الناس إلى تعلّم كيف يفكرون بأنفسهم، وكيف يتخيلون المستقبل الأفضل، وثمّ تسخير قوّة هذا الخيال. تقول ديفين دورسي: «التحديات التي تواجه عالمنا هائلة. نحن نقتل كوكبنا ونحارب بعضنا البعض. إنّ أردنا العدل، وإن أردنا العمل سويةً لبناء مجتمع أفضل، فالتعليم هو المفتاح لذلك».

وجدتها

د. عروب المصري



الربح كغزو بيئي!

في كتابه «الكوكب الضعيف» كتب جون بيلامي فوستر عن «التحول النوعي في مستوى التدمير البشري» الذي اتسم به الإنتاج الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية. وشمل هذا التحول زيادات هائلة في استخدام المواد التركيبية التي لا يمكن إعادة استيعابها بسهولة بطبيعتها، مصحوبة بتوسع جذري في استخدام أشكال الطاقة جميعها، ولا سيما الوقود الأحفوري. وقال: إن هذه التغيرات في أنماط الإنتاج هي «السبب الرئيس للتسارع الكبير للأزمة البيئية في فترة ما بعد الحرب». وناقش العوامل التي تكمن وراء الصراع المتزايد في الرأسمالية مع الطبيعة.

فهناك أربعة قوانين للبيئة، ومن أجل فهم الأثر البيئي لهذه الاتجاهات، من المفيد أن ننظر إلى ما أشار إليه باري كومونر وآخرون بقوانين البيئة الأربعة غير الرسمية:

1- كل شيء متصل بكل شيء آخر.
2- كل شيء يجب أن يذهب إلى مكان ما.
3- الطبيعة تعرف أفضل.
4- لا شيء يأتي من لا شيء.

أما قوانين الرأسمالية الأربعة، وعلى ضوء الخلفية التي توفرها هذه القوانين الأربعة غير الرسمية، فإن النمط السائد للتنمية الرأسمالية يتعارض بشكل واضح مع البيئة.

في الواقع، فإن الكثير مما يميز الرأسمالية كنظام تاريخي بيئي يمكن تخفيضها إلى الاتجاهات المضادة للبيئة التالية للنظام الرأسمالي:

1- العلاقة الدائمة الوحيدة بين الأشياء هي العلاقة النقدية.
2- لا يهم أين يذهب شيء طالما أنها لا تعود للدخول في دائرة رأس المال.
3- السوق ذاتي التنظيم يعرف أفضل.
4- مكافأة الطبيعة هي هدية مجانية لمالك العقار.

أول هذه الاتجاهات للروابط المضادة للطبيعة، العلاقة الوحيدة بين الأشياء هي: العلاقة النقدية، وتعبر عن حقيقة أن تحت الرأسمالية، جميع العلاقات الاجتماعية بين الناس، وجميع علاقات البشر مع الطبيعة يتم تخفيضها إلى مجرد العلاقات المالية. إن فصل العمليات الطبيعية عن بعضها البعض وتبسيطها الشديد، هو ميل متأصل للتنمية الرأسمالية.

يمكن اختزال التناقضات الجارية بين البيئة والاقتصاد حقيقة، أن العلاقة التي تحقق الربح أصبحت بدرجة مذهلة، الصلة الوحيدة بين البشر، وبين البشر والطبيعة.

aroub@kassioun.org

حدود «أخلاق العلوم»



القيم والأخلاق هي من أحد الضوابط التي تضعها مراكز الأبحاث العلمية أمام أي بحث أو تجربة علمية، إما عبر أسلوب البحث أو عبر ضرورة ذكر المراجع التي استعملت كدعم لأي بحث جديد «ما يعرف بالسرقة_ أو التلاعب_ الأدبي أو العلمي». لهذا تضج مراكز النشر_ الغربية بأغلبها_ بمئات المدققين اللغويين والعلميين والبحثيين. ولهذا أيضاً، وبحسب زعم هذه المراكز، أن على الأبحاث والتجارب الجديدة التقيد بقيم محددة «مثل: عدم خوض التجارب على البشر، أو تعريضهم للخطر، بعضهم يدعو إلى عدم خوضها على الحيوانات أيضاً».

مروى صعب

في التجارب الأخيرة

صدر مؤخراً منشوران عن معهد دراسات الملاريا في جامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة حول الاقتراب من إيجاد حل للملاريا، عبر التعديل الجيني. الحل هو عبارة عن اختبارين، الأول: تعديل في الدنا للذباب الذي يحمل الملاريا «وينقلها للكائنات الحية»، والثاني: تعديل الدنا المرتبط بالتناسل عند الذباب الذي يحمل الملاريا. في الحالتين الجيل الأول الذي سيولد من الذباب المعدل جينياً سيحمل بكتيريا سلبية أي: لن ينقل الملاريا للكائنات الحية. ولكن تكمن المتاهات في أن عوارض الهندسة الجينية والتعديل الجيني الذي سيطرأ على الذباب لا يمكن التنبؤ بها، ليس في الذباب الحامل للملاريا فقط بل أيضاً في الكائنات الحية في المحيط والبيئة التي يتواجد ضمنها، كون الذباب ينقل فيروساً للكائنات الحية، وإمكانية التعديل في هذا الفيروس أو في أية خلية تحملها الذبابة غير معروفة إلى اليوم. يكمل البحث الصادر في مجل علوم «Science» أن هذه الاختبارات جربت فقط في مخبر، والآن يحاول المعهد إقناع حكومة زامبيا بنقل التجربة إليها لتكون في الهواء الطلق، وليتمكن المعهد من تجربة ما سيقوم به الذباب المعدل جينياً عندما يكون في الطبيعة، مع تطمين الدولة المضيفة أن الذباب سيكون موجوداً في خيم. ولكن التعقيب الأبرز كان لصحيفة واشنطن بوست الأمريكية، في أن «الإقناع لن يكون سهلاً ولكننا سنظل نحاول».

فلا مانع، لا من المعهد المذكور، ولا من الصحيفة المذكورة، بوضع ذباب معدل جينياً قد يحدث تغييراً في البيئة الحيوانية المحيطة، هذا إن لم يؤثر سلباً على البشر الموجودين. ولكن الموانع كلها توجد في أي استعمال للتعديل أو الهندسة الجينية، من أية جهة غير أمريكية، حتى لو كانت هذه الجهة لا تجري الاختبارات الأولية على البشر ولا تعرض حياتهم للخطر، كالصين مثلاً، هنا يصبح التعديل الجيني مناف للقيم والأخلاق. وهنا أيضاً يصبح تَعديل النباتات الجيني، الذي تقوم به الصين «حتى لو من خلف الستار»، مناف للأخلاق والقيم العلمية.

الرحلة إلى الفضاء

بينما تتسارع الشركات الأمريكية بكسب رهان من سيحتل الفضاء أولاً، أصدر معهد للدراسات في استراليا تحذيراً عن خطورة ذهابنا إلى المريخ. الخطورة تتدرج من مدى قدرتنا على تحمل الإشعاعات الصادرة إما من سطح الجرم الذي «سنحتله» أو من الأجرام الأخرى، إلى عدم تأقلم جسدنا على سطح كوكب آخر، إلى الأمراض التي ستنشأ عن العيش في الفضاء. هذا البحث أتى بالتزامن مع إعلان ألون موسك_ صاحب شركةSpaceX بعزم الشركة إرسال مليون شخص للمريخ مع عام 2024. تتدرج خطة الشركة لأجل بعيد نحو «استصلاح الكوكب ليصبح جيداً للعيش فيه». التقرير عن خطورة الذهاب إلى الفضاء أتى متأخراً جداً، وأتى خارج سياق العلم_ حتى السائد منه_ من حيث عزل الإنسان عن محيطه وبيئته التي يتقدم من خلالها، وجميعاً نعلم من هم المليون الذي سيذهب ليحتل المريخ، ومن منا سيبقى على كوكب الأرض بعد أن قضى عليه هذا المليون ودمره. كما أن بعضنا يعلم، كما صرح ستيفن هوبكينز بـ«أنه حل البشرية الوحيد للبقاء على قيد الحياة»، الغاية من هذا التسابق على احتلال الفضاء.

أسباب اضطراب ما بعد الأزمة عند الأطفال

في دراسة من باحثين في جامعة القدس، عن تأثير الحرب على الأزمات العاطفية عند الأطفال وإمكانية تأثير اضطراب ما بعد الأزمة على حاضرهم ومستقبلهم، استخلص الباحثون أن الأطفال الذين تعرضوا للقصف، الاعتقال، أو تهديم المنازل تنامت عندهم الأزمات العاطفية واضطراب ما بعد الأزمة، أكثر من الأطفال الذين شاهدوا هذه الأفعال عبر وسيط «التلفاز أو أي وسيلة إعلامية أخرى، أو عبر تناقل الأخبار عبر الأهل أو الأصدقاء». بالطبع خلاصة البحث طبيعية، ولكن أحياناً نحتاج إلى بعض الأرقام لكي نسكت خصمنا ومن يتهمنا بعدم المعرفة، والربط بين الوضع الاجتماعي والبيئي والتطور العقلي. حتى مع ذلك قدم طبيب أمراض معدية من جامعة بوسطن طعناً في مصداقية وعلمية البحث، معللاً السبب بأن «الأطفال الفلسطينيين قد تربو على الكره». وأنّ، «وهنا اقتبس الكلام حرفياً»: «البيئة التعليمية، السياسية، الدينية، والاجتماعية التي يتربى عليها الأطفال الفلسطينيون تؤدي إلى أزمات عاطفية، كما الصراع المستمر في المنطقة». أما فيما يخص هدم البيوت، ف«البيوت التي هدمت كانت إما معامل ذخائر، أو تحتوي على ذخائر، فكم من طفل يعيش في هذه البيوت؟». فحتى في أن الحرب والاحتلال وكل ما ينتج عن ذلك يؤدي إلى أزمات عاطفية وذهنية، يمكن تحريف الأخلاق، القيم، والأسس العلمية. وإن كنا نتساءل: لماذا؟ شيء بدهي مثل: أنّ الحرب تؤدي إلى الدمار الذهني والعاطفي للفرد قد يحرَّف ويعتبر من المحرمات العلمية السائدة، فهي لكي تعطي شرعية لهذه الحروب والاحتلالات في استمرارها.

يضع العلم السائد حدود الأخلاق والقيم بحسب ما يراه مناسباً، لكي يثبت أنه قادر على تفسير أي عامل، أما علمي تجريبي، أو اجتماعي نفسي. وتسقط الأخلاق عندما تشكك في الثوابت العلمية التي وضعت لكي يحفظ هذا العلم ماء وجه الخط السياسي لحامليه. ونرى هذا ليس فقط في التجارب والأبحاث ونقضها، بل أيضاً في الروايات والأفلام والجوائز العلمية والأدبية، التي تسخر جميعاً لكي تقول: إن العالم أجمع لا يمكنه الخروج من القوى العظمى التي وضعت أسس العلم والمجتمع، الذي نراه يتحطم أمامنا اليوم.

أغان كردية من عُمر المدن

هل تعرفون أنِ سورية مذكورة في نصوص الأدب الكردي القديم؟ ما سرّ ذلك يا ترى؟ إليكم بعض الأمثلة من الأدب الشفاهي الموغل في القدم ومن أعمال بعض الأدباء قبل مئات السنين.



■ آلان داود

أغنية تراثية قديمة ما زالت منتشرة بكثرة في دبكات أعراس الجزيرة السورية وشمال العراق، لم تدون الأغنية باسم أحد ونستطيع تقدير عمرها من خلال المدن الشرقية التي تعددها، تقول الأغنية: «انظروا كم سافرت عبر العالم/ إلى حمص وحماة/ إلى موش والرها/ إلى سنه وسراي/ إلى كركوك وإيلام/ إلى ديرسم بلاد الظاظا/ إلى سفوح جبل سنجار/ يا لمدن العالم التي زرتها». الرها هو اسم مدينة أورفا الحالية في العصر الإسلامي قبل القرن الثالث عشر الميلادي.

ذكرت مدينة حلب في أغنية فولكلورية ما زالت منتشرة في مناطق وسط الأناضول، من مقاطعها: «وصلت قوافل حلب/ أنجديني صاحبة قلبي/ صرختي لصاحبة قلبي/ نصبوا خيامهم قرب مهربا/ سأموت يا صاحبة قلبي/ حفروا الخنادق دون مزاح/ سيرسلونني إلى العسكرية يا حبيبتي/ إلى هجرة العذاب». وتعود هذه الأغنية إلى مرحلة الظلم الإقطاعي العثماني.

بثت إذاعة يريفان السوفييتية عبر أثيرها منتصف الستينات وبصوت الفنان الأرمني كربيت خاتشو ابن مدينة القامشلي أغنية كردية تراثية حملت عنوان «دير الزور الصغيرة»، تتغزل كلمات الأغنية بمدينة دير الزور كفتاة جميلة ذات حناء حمراء وأساور. ثمة عشرات الأغاني التي تذكر دمشق والبلاد الشامية في الأغاني والقصائد والأمثال من الأدب الشفاهي.

إن أعمال الشاعر وكاتب الملاحم الشعرية فقي تيران، المنحدر من بلدة مكس في بلاد هكاري الجبلية، في القرن الرابع عشر مليئة بشواهد مماثلة، ذكر مدينة دمشق في قصة «ابن سيس»، ويقول في إحدى قصائده: «كفّ عن الصراخ والنجدة/ يا من جعلتني ذليلاً/ أغرقني في خيال القلب/ ولا أعرف يا شيركو كيف وصلت دمشق؟ كالنار أنت يا قلبي في وفاق/ كالرواة أنت معي حتى الفراق».

إذا ما قارن أحدهم الأمثلة السابقة مع الأدب الأرمني والسرياني وغيره سيجد المثل تماماً، ويكتشف أن شعوب الشرق لم تعش بمعزل عن بعضها منذ تلك الأزمان وحتى اليوم.

أخبار ثقافية



أفلام سورية في مهرجان الإسكندرية

شاركت سورية في مهرجان الإسكندرية السينمائي الدولي بدورته الثالثة والثلاثين، التي تحمل اسم الفنان حسين فهمي بخمسة أفلام سينمائية، ثلاثة أفلام طويلة واثنين قصيرين، استمر المهرجان من 8 حتى 12 تشرين الأول الجاري.

جميع الأفلام السورية المشاركة من إنتاج المؤسسة العامة للسينما هي: «ما ورد_ الأب_ رجل وثلاثة أيام_ على سطح دمشق_ المخاض». يتكون مهرجان الإسكندرية السينمائي الدولي من القسم الرسمي، وفيه مسابقة الأفلام الطويلة لدول البحر المتوسط، وقسم الأفلام القصيرة. حققت المشاركة السورية أربع جوائز أعلن عنها مع ختام الدورة الـ 33 من المهرجان.



طلاب المعهد العالي للفنون المسرحية

افتتح المعهد العالي للفنون المسرحية عامه الدراسي بعروض مسرحية جديدة، ثلاثة عروض في الرقص والدراما والتقنيات البصرية، افتتح بهم طلاب المعهد العالي عامهم الدراسي الجديد. جاءت الفعالية كتتويجٍ لتدريبات طويلة للعرض البصري «تغفيق» ليكون نتاج ورشة عمل مشتركة لقسمي السينوغرافيا والتقنيات المسرحية، وكان العرض الذي قدم في استوديو الفنان أسعد فضة، تجربة جديدة على صعيد دمج التشكيل مع الفيديو آرت والتجهيزات، ضمن توظيف مسرحي امتدت فيه المشاهدة على 360 درجة توزع على أربع شاشات. كذلك عرضت مسرحية «الخزان» المقتبسة عن نص الكاتب بيتر تيرسون الذي اشتهر بمسرحياته عن الطبقة المهملة في بريطانيا.

كانوا وكنا



في الثاني والعشرين من تشرين الأول عام 1984 رحل عنا الشاعر جكرخوين تاركاً وراءه تراثاً مكوناً من عشرات الكتب باللغتين العربية والكردية. في الصورة لقاء صحفي يجريه السيد عبد الحليم طيارة «من طرطوس» صاحب جريدة «صوت الجزيرة» مع الشاعر جكرخوين في مدينة القامشلي عام 1955، يذكر أن صوت الجزيرة جريدة إخبارية مصورة صدرت في القامشلي، وهي أول جريدة في محافظة الحسكة، صدر العدد الأول عام 1954 مع بدء المناخ الديمقراطي في البلاد وأغلقت مع بداية عهد الوحدة عام 1959 بعد صدور 350 عدداً، لتصبح صوت الجزيرة من ذكريات القامشلي في القرن العشرين.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/10/13» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الثقافة المهجورة والأقلام المأجورة

الحرب التي تحكم على الحياة بالإعدام، هي نفسها التي توصل البؤس للثقافة وللأقلام، فالأدوات المتحكمة بهذه وتلك هي نفسها غالباً، خاصة مع مساعي تكريس انعدام القيم، وصولاً للانحطاط والتخريب العام الذي تسعى إليه قوى الحرب والدمار والفاشية، في مشروعها المسمى اختصاراً بالفوضى الخلاقة.



■ عاصي اسماعيل

ففي زمن الحرب تغدو الكتابة والقراءة من الرفاهيات، أمام ضرورات البقاء، ومع الأزمات المرافقة للحروب وانعكاساتها على المستوى الاقتصادي، تتبدل أولويات الإنسان باتجاه مقومات الحياة أولاً، وخاصة على المستوى المعيشي.

فتصاب المكتبات ودور الثقافة والمسارح والمنتديات، وغيرها مما يمكن أن يطلق عليه بوابات المعرفة والاطلاع والتثقيف، بالمزيد من الهجران والنكران، ويصاب العاملون في الضخ الثقافي والمعرفي بها بالكساد، كأي بضاعة أخرى، في زمن التسليع الجائر الجاري بحق كل شيء، والذي تزداد غلواؤه في زمن الحرب، التي تأكل الأخضر واليابس.

على الطرف المقابل تزداد بسطات الفلافل أو غيرها، استقطاباً، بحكم الحرب والإفقار والجوع والأولويات، من الطبقات المسحوقة، فيما تصبح المطاعم الفاخرة أكثر اكتظاظاً وذلك بسبب الزيادة الطارئة على أعداد أصحاب الثروات، المتمثلين بتجار الحروب والأزمات.

منافسة واقعية، غير شريفة أو عادلة، تفرضها الحروب على بوابات المعرفة والتثقيف، والنتيجة أن بعضها يتحول بقدرة قادر إلى نشاط آخر، مختلف كلياً عن سابقه، أو يتم إغلاقه بسبب الخسائر، فلا عجب إن رأينا مكتبة وقد تحولت إلى محل لبيع المأكولات الشعبية، أو معرضاً تم إغلاقه.

وفي ظل هذه المفرزات الملموسة لأية حرب ومفارقاتها، تبدو الفرصة سانحة أمام الكثيرين من متسلقي الثقافة، الذين يجدون الرعاة والممولين، والذين غالباً ما يكونوا هم أنفسهم من قوى الحرب والدمار، عبر أدواتهم العديدة والكثيرة، والتي يزداد نشاطها وتصبح أكثر فاعليةً وعمقاً في زمن الحرب والأزمات، وذلك من أجل تسخير هؤلاء المتسلقين وأقلامهم في خدمة الحرب وأهدافها، بالشكل المباشر وغير المباشر، وسواء علم هؤلاء بهذه الأهداف وأدركوها أم لم يعلموا.

وما من شك بأن قارئ هذه الأسطر قد تبدّى في مخيلته الكثير من الأسماء التي لمع نجمها خلال سني الحرب والأزمة، ممن تسلق ليس على ميدان الثقافة فقط، بل وعلى آلامنا وآمالنا كذلك الأمر، عبر ممولين ومروجين إعلاميين وسياسيين، وربما من منظمات محلية ودولية، كما من دول بذاتها، فمأجورو الأقلام عموماً لا تروجهم إلا الأزمات التي يعيشون وأقلامهم عليها، وهم على ذلك ليسوا بعيدين عن التصنيف ضمن خانة تجار الحروب والأزمات، والفاعلين بها والقائمين عليها.

مو بس رياضة!

لم تكن النتائج الهامة التي حققها المنتخب الوطني السوري لكرة القدم حدثاً رياضياً اعتيادياً وعابراً، وتحديداً من جهة التفاعل الشعبي الواسع معه، الذي تجاوز الجمهور الرياضي التقليدي، ليصبح على مدى أسابيع شأناً عاماً



، تجاور فيه الرياضي بالسياسي، حيث اكتسب التفاعل مع إنجازات المنتخب، بعداً سورياً عاماً، وكشف عن وعي شعبي عام، يعبر عن الضمير الجمعي السوري الحقيقي، العابر لتلك الانتماءات الضيقة كلها على عكس ما قدمته ماكنة الدجل الإعلامي وحاولت فرضه على السوريين خلال هذه السنوات العجاف، وتصويرهم على أنهم مجرد طوائف وأديان تتصارع، وأمام الزخم الشعبي فشلت محاولات البعض من هنا وهناك في الاشتغال على هذا الجانب، وتجييرها لصالح الانقسامات الوهمية التي تعصف بالمجتمع السوري، فالأداء اللافت الذي قدمه اللاعبون السوريون، وإقبالهم على تلبية الدعوة للمشاركة في تشكيلة المنتخب الوطني بغض النظر عن الاصطفاف السياسي خلال سنوات الأزمة، والتفاعل الشعبي العام مع المنتخب العابر بدوره لتلك الاصطفافات، وحّد مشاعر السوريين، وأعاد الاعتبار بمعنى ما لوحدة السوريين، لابل أن ذلك تجسد بالملموس في بعض التجمعات العفوية التي خرجت لدعم المنتخب، وأعادت الاعتبار على طريقتها لشعار «واحد، واحد، واحد.. الشعب السوري واحد» الذي هتفت به حناجر الشباب السوري في العديد من المحافظات، وكشف عن حاجة الإنسان السوري، إلى ما يغني عالمه الروحي، وقدرته على الخروج من الوعي النمطي الذي فرض عليه في سنوات الأزمة.